قاسيون

العدد 409
السبت 20 حزيران 2009
12 صفحة . الثمن (10) ل.س

بلغ عدد رواد موقعنا الالكتروني
حتى تاريخ إغلاق هذا العدد (9.178.528) زائراً..
زوروا «قاسيون» على موقعها الالكتروني:
WWW.KASSIOUN.ORG

ياعمال العالم، ويا أيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق . ص . ب (35033) . تلفاكس (3349208) . أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) . بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

الافتتاحية

بعض دروس الانتخابات الإيرانية

لم تكن نتائج الانتخابات الإيرانية مفاجئة، بقدر سياقها الذي أفضى إلى هذه النتائج..

يقول المثل: «قل لي من يربت على كتفك، أقول لك من أنت»، لذلك فإن هيجان الغرب الإمبريالي على نتائج الانتخابات بمراكزه الفرنسية والإنكليزية والألمانية، يحمل معاني ودلالات بعيدة المدى.. والسؤال لماذا؟! هنالك بعض المؤشرات التي يسمح تجميعها بإلقاء بعض الضوء على هذا الأمر:

. تصريحات بعض المرشحين الذين لم ينجحوا حول السياسة الخارجية الإيرانية، التي طالبوا أن تكون أكثر مرونةً تجاه الغرب، وصولاً إلى تلميحات حول ضرورة عدم المبالغة في دعم حماس وحزب الله.

. الصراع الذي انفجر في الحملة حول ملفات الفساد والإثراء غير المشروع بالاستفادة من مواقع السلطة، والذي قام به بعض المرشحين أو مؤيديهم الكبار خلال العقود الماضية.

. طبيعة التصويت الذي أظهر أن قاع المجتمع الإيراني الفقير قد صوّت لمصلحة المرشح الفائز، استنادا إلى تصريحاته وسلوكه خلال الحملة الانتخابية وقبلها ضد الإثراء غير المشروع، وأن القوى المستفيدة من المسار الاقتصادي – الاجتماعي خلال الفترة الماضية، وخاصةً في المدن الكبرى قد صوّتت للمرشح الأساسي المهزوم.

وهكذا يتبين أن الفرز الاجتماعي العميق الذي جرى في المجتمع الإيراني على أرضية التطور الاقتصادي – الاجتماعي السابق، قد أحدث اصطفافات عميقة تجلّت بشكل واضح في هذه الانتخابات، وانعكست في تأييد هذا المرشح أو ذاك.

والأهم أن هذه القوى المفروزة اجتماعياً، قد تبلورت حول خطين مختلفي الرؤية حول السياسة الخارجية الإيرانية، وبالأخص حول العلاقة مع الغرب الإمبريالي وما ينتج عنهما من ملفات مختلفة في السياسة الإقليمية لإيران، وفي قضية الملف النووي.

فالقوى الليبرالية المستفيدة من اتجاه التطور الاقتصادي – الاجتماعي تاريخيا، وبحكم موقعها الطبقي، تميل إلى الصفقات والمساومات في السياسة الخارجية، بينما القوى المتضررة من ازدياد الأغنياء غنىً تميل إلى مواقف أكثر جذرية وصلابة في المواجهة الخارجية الحاصلة.

وإذا أضفنا إلى ذلك أن الأعباء الدفاعية التي تتحملها إيران نتيجة المواجهة العالمية والإقليمية معها يزداد عبؤها على الاقتصاد الإيراني، يصبح واضحا أن حل هذه المعضلة لم يعد من الممكن أن يتم دون إعادة توزيع للثروة يخفف الضغط على الجماهير معيشيا، ويحرر موارد هامة يمكن أن تتجه لمصلحة الأمن الوطني الإيراني في لحظات خطيرة وانعطافية يشهدها..

والمحصلة أن فرزاً اجتماعياً عميقاً قد تبلور في المجتمع الإيراني، وهو يبحث الآن عن معادلاته السياسية التي يمكن أن تعبر عنه، وبقدر ما تستطيع القوى الجذرية في إيران أن تصوغ خطها بشكل صحيح في القضايا الوطنية والاقتصادية – الاجتماعية والديمقراطية، وبشكل أكثر تقدما، بقدر ما تستطيع أن تحصّن قواها، وتواصل تقدمها..

وهكذا تتأكد نبوءة لينين في أوائل القرن الماضي: «إن الشعوب بنضالها ضد الاستعمار، ستتدار ضد الرأسمالية»، وهي اليوم تتدار فعلاً..

والأكيد اليوم، أن القوى المعادية للمخططات الإمبريالية في إيران لم تكن لتفتح معركتها ضد قوى الفساد والنهب في بلادها لولا استشعارها بخطرها الأكيد على القضية الوطنية، مما يتطلب ضربة استباقية تشلها وتضعها في وضع المتخبط، ولولا ذلك لكان يمكن أن نشهد شيئاً مشابهاً «للثورات المخملية» السيئة الذكر، والتي كان مصيرها في إيران مسخاً وكاريكاتوريا..

إن الانتخابات الإيرانية وما سبقها من انتخابات لبنانية، تؤكدان أن الغرب الإمبريالي لن يكف عن محاولات الأخذ من الخارج أو من الداخل، وحين يفشل في مجال، فإنه ينتقل بسرعة للهجوم في مجال آخر..

والأمر هكذا، يجب دائماً أخذ الحيطة والحذر من التغيير السريع الذي يمكن أن يجريه العدو الخارجي في تكتيكه للوصول إلى هدفه الاستراتيجي الثابت، وصولاً إلى السيطرة على المنطقة بكاملها..

فوقائع الحياة تثبت اليوم أن تخفيف الضغط الخارجي، على الأقل من حيث الشكل، هو تمهيد للهجوم من الداخل بالاستناد إلى القوى الاجتماعية التي لها مصلحة بذلك، مع ما تمثله سياسياً..

إن المعركة الانتخابية في إيران أثبتت من جديد أن مراكز الفساد والنهب الكبرى هي نقاط الاختراق الأساسية للعدو الخارجي.. إن وعي ذلك والقيام بخطوات استباقية لإجهاض المشاريع الإمبريالية هو ضمانة لكرامة الوطن والمواطن..

■■

٨٥٪ نسبة المقترعين في إيران.. أي «ديمقراطية» غربية تحلم بها..؟



كوريا الديمقراطية أقوى بألف مرة!



هددت كوريا الديمقراطية بالرد على أي استفزاز من الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها «بعمل عسكري يفوقه ألف مرة». وجاء هذا التحذير عبر وسائل الإعلام الرسمية، رداً على تصريحات الرئيس الأمريكي باراك أوباما الذي قال إن بيونغ يانغ تمثل «تهديداً خطيرا للعالم» إن هي تسلحت نوويا. وقالت وكالة الأنباء الكورية الشمالية KCNA: «إن أقدمت الولايات المتحدة وأتباعها على أي عمل عدائي ضد سيادة جمهوريتنا، فسيرد جيشنا وشعبنا بلا هوادة رداً يفوقه مئة مرة، بل ألف مرة».

وجاء هذا التحذير بعد سلسلة من التصريحات المماثلة من بيونغ يانغ بعدما ازداد التوتر بشأن تجاربها الصاروخية الأخيرة وتجربة نووية تحت الأرض أجرتها في ٢٥ أيار المنصرم..

■■

الطلاب إلى المخافر... ثم إلى القضاء!!

«سوف أفشي لكم سراً: في هذا العام، وحسب التعليمات، سيشارك فرع مكافحة الإرهاب في الامتحانات العامة»..

يبدو أن هذا التصريح الذي أطلقه مدير تربية دير الزور عشية الامتحانات، والذي اعتبره البعض حينها نوعا من المزاح الثقيل، قد تحقق حرفياً في امتحانات الشهادتين الإعدادية والثانوية الموشكة على الانتهاء.

فقد فوجئ المواطنون عموماً، والتربويون وبعض أولياء الأمور خصوصا، في كل من محافظتي حمص وحلب، برد فعل بعض الجهات التعليمية على الأساليب المبتكرة للغش التي استخدمها عدد من الطلاب في هاتين المحافظتين، إذ استدعى مدراء أربعة مراكز إمتحانية الشرطة لإلقاء القبض الطلاب المتهمين بالغش، فحضرت الشرطة وساقت الطلاب مخفورين، لتحولهم بدورها سريعاً إلى القضاء!!

وقد ذكر مصدر مطّلع لـ«قاسيون» أن أولئك الطلاب قد ضبطوا وهم يستخدمون أساليب إلكترونية يبتدعها الهواة عادةً، كي يتمكنوا من الغش عبر تسجيل بعض المعلومات الضرورية لهم لتخطي الامتحان.

ورغم استنكار معظم المواطنين لكل أنواع الغش في الامتحانات وسواها، إلا أنهم استاؤوا واستنكروا بشكل أشد هذه الأساليب الترهيبية وغير التربوية في التعامل مع طلاب الوطن، فهؤلاء المخفورون الذين لم يبلغ معظمهم سن الرشد بعد، يستحقون إرشادا تربويا واجتماعيا مركزاً، لا أن يحلوا ضيوفاً على (القواويش) بانتظار محاكمتهم أو إحالتهم إلى سجن الأحداث، فهي في كل الأحوال، عقوبة لاتتناسب مع «الجرم» الذي ارتكبوه.

ثمّ ألم يكن واجباً على المسؤولين في مديريتي التربية في المحافظتين المذكورتين، وبقية مديريات التربية، ومن خلفهم وزارة التربية، وهذه الجهات جميعها تتحمل المسؤولية أولاً وتالياً عما جرى، أن يسألوا أنفسهم قبل اللجوء لهذه الإجراءات، ما الذي قدّموه للطلاب من إرشادات وإعداد أخلاقي ونفسي وعلمي قبل أن يتبعوا هذه الأساليب المتخلفة؟؟

إن ما جرى لا يليق بشرف مهنة التربية والتعليم، ولا بسمعة البلاد، ولا يستحقه أهالي وأولياء أمور الطلاب الذين فرضت عليهم وعلى أبنائهم ثقافة الغش والفساد بأشكال مختلفة، ومارس هذه الثقافة وما يزال يمارسها كبار المسؤولين الفاسدين، بمن فيهم بعض المسؤولين في وزارة التربية نفسها، قبل أن يفعل المثل الناس العاديون..

إن المطلوب اليوم، أن يتدخل وزير التربية بسرعة لإيقاف هذه المهزلة.. ولتتوقف عبقريات بعض الجهات الرسمية عن تفتقها في ابتداع إجراءات لا تحل المشكلات الاجتماعية الناشئة، بل تزيدها وتكرّسها أكثر فأكثر!!

■■

بصراحة

القطاع العام الصناعي في ذمة «الإصلاح» الحكومي!!

◄ علي نمر

يصدر بين الفينة والأخرى العديد من القرارات التي تفضح في بنودها كل السياسات التي قامت عليها الخطة الإنتاجية لهذه الوزارة أو تلك، لكن القرارات التي صدرت بخصوص إصلاح القطاع العام الصناعي تزيل الوشاح الأسود عن المآرب الحكومية بأكملها.

فالخطة الخمسية العاشرة التي هُلل لها كثيراً كانت قد خصصت للقطاع العام الصناعي مبلغاً قدره /١٠٥/ مليار ليرة سورية من أجل إخراجه من الصعوبات التي يعانيها، إلا أن التقارير والمؤشرات الحكومية «الحقيقية» تؤكد أنه لم يُنفق من هذا المبالغ إلى الآن أكثر من /٣٠/ مليار ليرة سورية، والكل يعلم أن الخطة تخطت سنتها الثالثة، فأين ذهبت الحكومة بالـ/٧٥/ ملياراً المتبقية، والتي لو تمَّ استخدامها بالشكل الأمثل لكانت كفيلةً بإصلاح هذا القطاع!!

ما من عاقل يصدق أن المبلغ الذي تمَّ تحريكه طيلة السنوات السابقة (طبعاً دون حساب المبالغ المقطوعة منه التي ذهبت أو كانت تذهب بشكل روتيني إلى جيوب الفاسدين) هو مبلغ كاف لإصلاح هذه المعامل وتشغيل خطوطها الإنتاجية التي مرت عليها عشرات السنين، وأصبحت مهترئة دون تحديث أية قطعة فيها، لتتحول مع مرور الزمن إلى خردة.

وقد كشف تقرير هام لوزارة الصناعة عن التراجع الخطير في الاستثمارات الصناعية خلال السنوات الثلاث الماضية، أي في عز النداءات المتكررة لإصلاح القطاع العام الصناعي وتحديثه، مما يعني زيف الجهود الحكومية التي كانت نداءاتها إبراً مخدرةً للطبقة العاملة، والاتحاد العام لنقابات العمال.

وجاء في التقرير أن مجموع المشاريع الاستثمارية التي تم إلغاؤها قبل عام ٢٠٠٨، وقبل قيام أي مستثمر بأي إجراء تنفيذي، قد بلغ ما يقارب /٢٥٥/ مشروعاً، الأمر الذي أدى أوتوماتيكياً إلى التقليل من فرص العمل التي وعدت الحكومة الشعب بها، فحسب التقرير لم يبلغ مجموع فرص العمل المحدثة بموجب المشاريع المقررة في عام ٢٠٠٨ إلا /١١٨٠٦/ فرصة عمل، في الوقت الذي يدخل فيه إلى سوق العمل سنوياً ما مقداره /٢٠٠/ ألف شخص.

والذي لا يمكن فهمه حتى الآن هو هذا الإصرار الشديد من الحكومة على تحويل تلك المصانع والمعامل إلى الوزارات الأخرى، وخاصةً وزارتي السياحة والتربية اللتين ليستا بحال أفضل من نظيراتهما من الوزارات، فعلى سبيل المثال مديرية الشؤون بوزارة التربية لديها من الأضابير المعلقة (وهذا على لسان الموظف المسؤول عن ذلك) ما يقارب الآلاف، حيث يوجد الآلاف ممن ينتظرون دورهم في إيجاد شاغر لهم في مديرياتهم بالمحافظات، وكلما تقدم أحدهم بأوراقه الرسمية والنظامية التي تؤكد وجود شاغر واعتماد، يكون الجواب: عليك الانتظار إلى أن يأتيك الدور!!

إن ما تم التخطيط له أو ما تم أقراره من اللجان المكلفة بهذه الأمور (والتي ليس من الضروري أن تكون آراؤها صحيحة مئة بالمئة) غير كاف على الإطلاق، والدليل أن جميع القضايا التي ناضل ودافع عنها الاتحاد العام لنقابات العمال ومازال يدافع عنها، تزداد تعقيداً، وهي الآن «لا مطلقة ولا معلقة»، فقرار تثبيت العمال المؤقتين مازال يعاني من الكساح، وقانون التأمينات الاجتماعية يعيش منذ فترة مرحلة الخطر، ومازال مبدأ العقد شريعة المتعاقدين هو سيد الموقف بالنسبة لأرباب العمل، وزارة الشؤون ماضية في طريقها لإدخال قانون العمل غرفة الإنعاش، ونحن مازلنا رغم كل هذا بانتظار العلاج الحاسم لمشاكل القطاع العام الصناعي، حيث بات من الضروري بعد كل هذا التأخير الوقوف الجدي على أسباب خسائر هذا القطاع، لكي نستطيع إصلاح أوضاعه، حتى ولو وصل الأمر إلى العمل الجاد من أجل إصدار قانون خاص له، فهذه المسألة الضرورية للحفاظ على مقومات الصمود الوطني لا تحتمل التراخي أو التقصير.

■■

السكن العمالي.. ذلك الحلم الكسير!!



نتيجةً لإقبال الطبقة العاملة الشديد للحصول على مسكن أمين يحقق لها الحد الأدنى من شروط الحياة الإنسانية، أصدر الاتحاد العام لنقابات العمال تعميماً يطلب فيه من اتحادات عمال المحافظات تعديل المدة الزمنية لاكتتاب العاملين على مشروع السكن العمالي لغاية ٢٠٠٩/٩/٣، بحيث تقوم اللجان المشكلة من أجل ذلك بإعادة دراسة الطلبات التي قدمت للحصول على السكن العمالي حسب أحكام القرار /٣٣٠٦/ تاريخ ٢٠٠٩/٥/٢٣، ومن ثم تنظم جداول بالأسماء وفق العلامات المستحقة لكل عامل، وتكون متسلسلة وفق رقم الأفضلية، اعتباراً من يوم الأحد الواقع في ٢٠٠٩/٩/٦، ولغاية يوم الخميس ٢٠٠٩/٩/١٠.

وبخصوص الاعتراضات، أكد التعميم أن قبول الاعتراضات من اللجان سيبدأ اعتباراً من تاريخ يوم الأحد ٢٠٠٩/٩/١٣، ولغاية يوم الخميس ٢٠٠٩/٩/١٧، ومن ثمَّ ستقوم اللجان برفع الاعتراضات بصورتها النهائية مع محضر كل لجنة إلى اتحاد عمال المحافظة، مع النتائج النهائية لها، مرفقة ذلك بكامل الأوراق المطلوبة (طلبات الاكتتاب، الاستمارة، صورة عن الهوية الشخصية) بدءاً من يوم الأحد ٢٠٠٩/٩/٢٧ ولغاية الخميس ٢٠٠٩/١٠/١، كما حدد الاتحاد من خلال التعميم مدة شهر فقط للاتحاد لتقديم جدول الأفضليات لكل جهة على حدة لغاية يوم الخميس ٢٠٠٩/١١/٥، وفي حال التأخير يعتبر الاكتتاب لاغياً حكماً.

لقد جاء هذا التعميم بعد أن أصبح التسجيل على الاكتتاب منذ صدوره الشغل الشاغل للاتحاد العام لنقابات العمال، ولم يخل منذ إعلانه مؤتمر أو اجتماع نقابي من الحديث عن شروطه التي جاءت دون الطموح العام، بالإضافة إلى الأوراق المطلوبة التي أتت تعجيزية في معظم بنوده، مما أدى إلى استياء العمال، ففي دمشق مثلاً التي خصص لها نموذجها الفريد، تتضمن الشروط ضرورة تقديم ١٤ طلباً، مع توقيع أربع عشرة جهة مختلفة في دمشق، بدءاً من البيان العائلي فالمصالح العقارية في دمشق وريفها، ثم تواقيع المديريات المالية والإسكان فالسجل المؤقت.

وعلى الرغم من أن جميع المتقدمين هم من الإخوة العمال، العاملين في مختلف شركات ومؤسسات ومعامل القطاع العام، فإن تنقلهم جيئةً وذهاباً بين مختلف دوائر الدولة كشف زيف مقولة «الحكومة الالكترونية» التي على أساسها تم الحديث عن أتمتة عمل المؤسسات والوزارات، وتأكد للعمال حجم الروتين القاتل في معظم الدوائر التي يتعاملون معها.

إن الطبقة العاملة السورية التي أكدت دائماً حبها للوطن لا تستحق هذا التعامل المهين والمذل، فمعظم من التقيناهم في مكاتب الاتحاد أو على أبواب تلك الإدارات أكدوا على أهمية المشروع، ولكنهم في الوقت نفسه أبدوا انزعاجاً شديداً من الطريقة التي طلب منهم الاكتتاب بها، أما الأخطر من ذلك فهو أن البعض من ضعاف النفوس يعمل المستحيل لإدخال مرض الفساد إلى قلب الاتحاد، نتيجة الحاجة وضيق ذات اليد لدى الكثير من العمال.

والسؤال هنا: إلا يستحق هذا الرقم الكبير من المساكن العمالية المخصصة للاكتتاب دراسات كافية وافية قبل إطلاقه؟ أم أن غاية البعض بالفعل هي الإساءة للوطن والمواطن بكل السبل؟ نتمنى من الاتحاد العام لنقابات العمال أن يكون على قدر المسؤولية، وأن يضع حداً لكل الأقاويل التي تريد تشويه صورته التي يجب أن تبقى دائماً صورةً ناصعةً في الدفاع عن الطبقة العاملة بلا هوادة.

■■

مشروع المراتب الوظيفية في عيون النقابات!



طالب الاتحاد العام لنقابات العمال بضرورة إعادة النظر بالمشروع الذي أعدته رئاسة مجلس الوزراء حول الحقوق المكتسبة التي حققتها الطبقة العاملة السورية منذ بداية نشوئها وحتى اليوم.

وعلى الرغم من مشاركة الاتحاد في بعض اللجان التي عينتها رئاسة المجلس لدراسة المشروع، فقد أبدى الكثير من التحفظات بخصوص عدد كبير من النقاط التي يحويها المشروع المقترح، ومن أهم تلك النقاط، النقاط المرتبطة بالمرحلة الحالية: إحداث مراتب وظيفية للجهاز الإداري، وبالتالي ربط التعويضات والحوافز بالمراتب الوظيفية.

كما طالب الاتحاد بتقسيم العاملين في الدولة إلى ثلاث فئات فقط بدلاً من خمس، ومن ثم تقسيم الفئات إلى مراتب ودرجات يتم بموجبها تحديد سقف الراتب لكل منها، ووضع نظام محدد للتقييم والترفيع يختلف كلياً عن النظام الحالي المستخدم في الترفيعات.

ومن النقاط المهمة أيضاً: تعديل قانون العاملين الأساسي في المواد المتعلقة بطريقة التعيين، وجداول الأجور والإجازة والنقل بين المؤسسات المختلفة، وتعديل أحكام التأهيل والتدريب، وإعادة النظر أيضاً بقرار رئيس مجلس الوزراء المتعلق بمنح التعويضات المشار إليها في المادة ٩٨ من القانون الأساسي للعاملين في الدولة، وإعادة النظر بالنظام الداخلي النموذجي المعتمد، إضافةً إلى بعض الملاحظات المهمة بخصوص العديد من النقاط.

وأكد الاتحاد في ختام مطالبه على ضرورة الاهتمام بالملاحظات والآراء التي قدمها الاتحاد، منعاً لحدوث أي التباس حين اتخاذ الجهات المعنية للقرار النهائي في المشروع الآنف الذكر، وأن توضع بعين الاعتبار مصلحة العامل الذي يكبر به الوطن، وتعلو رايته عالياً.

■■

جديد مسيرة «إصلاح» القطاع العام الصناعي:

المعامل توضع في عهدة وزارة التربية!!



كشف مصدر في الاتحاد العام لنقابات العمال النقاب لـ«قاسيون» عن الأوضاع في كل من شركتي «كاميليا» و«الزيوت الصحية» اللتين يقارب عدد عمالهما الـ/١٥٠/ عاملاً، حيث يواجه هؤلاء العمال مصيراً مجهولاً بعد أن أجمعت وزارتا الصناعة والتربية على وضع السيناريو الأخير لتصفيتهما وإنهائهما.

وأكد المصدر أن الوزيرين قد اتفقا على الصيغة النهائية لعملية «سلم وأستلم»، حيث تم وضع الشركتين بكل محتوياتهما (المعمل والآلات والعمال) في خانة واحدة، وسيتم تسليمها كلياً إلى وزارة التربية التي ستحدد لاحقاً كيفية التعامل معهما، وأوضح المصدر أنه حسب النوايا المضمرة لوزارة التربية، فإن البنائين قد يتحولان إلى مدرستين، بينما سيعين العمال في الوزارة ومديرياتها، بحيث يوضع أصحاب الشهادات الجامعية في المراكز المهمة، أما خريجو الشهادة الثانوية وما تحتها فسيتم تعيينهم بصفة (أذنة) أو مستخدمين في الدوائر، دون توضيح آليات الانتقال، والفترة الزمنية المتفق عليها لإتمامه.

إن هذه الطريقة التي يتم اعتمادها والاتفاق عليها بين الوزارات، دون الرجوع إلى كوادر تلك المعامل والشركات، تأتي مجحفة وغبية في الوقت ذاته، فإذا كان المثل الشعبي يقول «اسأل المجرب ولا تسأل الحكيم»، فإن الواقع يؤكد أن هؤلاء العمال قد أصبحوا يمتلكون خبرات وتجارب لا يمكن تعويضها مستقبلاً، لأن العامل الذي أصبح جزءاً من الآلة التي أعطاها وأعطته طيلة هذه السنين، لا يمكن أن يتأقلم مع الجو الجديد مهما كان مريحاً، وقد قال لنا أحد العمال: «إنني أرى وضعي الجديد بمثابة النفي الإجباري لي ولزملائي، فهذا القرار قد وجَّه إهانةً بالغةً لنا، بعد أن قضينا جلّ عمرنا وراء هذه الآلات التي ستتحول مستقبلاً إلى معامل الحديد لإتلافها»

ترى كيف سترد الحكومة على هذا العامل البسيط؟! هل ستقول له: «ننصحك بطولة البال، فكل القصة أنك قد تحولت من «معلم» في صناعة الزيوت إلى معلم رسم، أو «معلم» في تحضير القهوة»!!

■■

طرد أربعة طيارين بالكرت الأحمر!!

علمت قاسيون من أحد المهندسين الزراعيين العاملين في قسم الطيران الزراعي، أن المديرية العامة لوقاية النبات، ومديرية القوى الجوية التي يتبع لها الطيارون الزراعيون، قد فصلت أربعة طيارين بحجج واهية، منها الفائض، أو عدم حاجة المديرية لخدماتهم بعد كل السنوات التي خدموها في المديرية، ومن الجدير ذكره أن قاسيون في عدد سابق قد تناولت موضوع الطيارين الزراعيين، ونبهت إلى أنهم يتعرضون لخطر الإبعاد والفصل، خصوصاً بعدما تمَّت الموافقة على نقل مطار الديماس إلى القامشلي، ونوهت قاسيون وقتئذ بحيثيات القرار الذي يأتي كمقدمة للتخلّص من الكادر العامل على الطائرات، رغم أن الدولة تخسر الملايين من الليرات في تحضير أي طيار (مصاريف التدريب والبعثات والخبراء).

وكشفت عملية الفصل الطريقة التي يُعامل بها الطيارون، حيث أن معظمهم يعملون بموجب عقود سنوية، وليسوا من العاملين المثبتين، وهذا ما سهَّل للمسؤولين، أو مصدري القرار، إقرار الفصل، دون أن ينظروا بأوضاع هؤلاء الطيارين الذين قضوا سنوات في هذه المهنة الخطرة، وقد جاء هذا القرار بمثابة الضربة القاضية لهؤلاء وأسرهم، في ظل الأوضاع المعيشية الصعبة، والرجوع عنه سيعيد إليهم الحياة والروح، بعد أن أصبحوا عاطلين عن العمل والأمل!!

«قاسيون» تطالب مكاتب التنمية الزراعية في الاتحاد العام لنقابات العمال بالدفاع عن حقوق الطيارين، والعمل الحثيث لطي قرار الفصل نهائياً، ضماناً لكرامة الوطن والمواطن.

■■

عمل المواطن.. حق له وواجب عليه

◄ وسيم الدهان

«العمل حق لكل مواطن وواجب عليه وتعمل الدولة على توفيره لجميع المواطنين». (البند الأول من المادة (٣٦) في الدستور)، وأقربائي المقربون فقط كثير منهم بلا عمل، وأعتقد أن كل مواطن عامل يعرف على الأقل مواطناً غير عامل، وهذا ربما يعني أن نصف الشعب بلا عمل حتى لو كانت العلاقات الإنسانية متشعبة ومن أعرفه أنا قد يعرفه غيري.. وهكذا... ولكن في الوقت نفسه يدل هذا الكلام على وجود الكثير من المواطنين الذين لا عمل لهم، شأنهم في ذلك شأن بعض حروف اللغة التي تكتب وتلفظ، ولكن لا محل لها من الإعراب سوى أنها «لا عمل لها»!

والسؤال: هل يمكن القول إن البند الذي يمنح المواطنين الحق بالعمل يكتب ويلفظ، ولكن لا عمل له إعرابياً- أي على أرض الواقع؟!

الجواب: يستحيل أن يتضمن الدستور الوطني حقاً أو واجباً ليس على الحكومة (مجلس الـوزراء) الالـتزام بتأمينه أو إلزام المواطنين بأدائه، وهذا يدفع إلى التساؤل عن مدى التزام الحكومة نفسها بواجبها هذا، ويدفع أيضاً إلى السؤال عن مسؤوليتها حين تقصّر- أياً كان السبب- في تنفيذ مهامها التي يعتبر الدستور مصدر استسقاء أساسي لها!. وفي الواقع، إن جميع جهابذة الإدارة في الاقتصاد السوري، وإن تم وضعهم في باقة واحدة مجتمعين، لا يملكون الحق بتجاهل بند واحد وارد في الدستور الوطني، إذ لولا وجود هذا الدستور لما كان لهم وجود أصلاً، وإن استمرار تجاهل البعض لحق المواطنين في الحصول على عمل، بل لواجب المواطنين في العمل لبناء مستقبل البلاد، يضعهم في خانة لا يحبذ تسميتها!

إن أصدقائي العاطلين عن العمل هم مواطنون أيضاً، ويحق لهم، بل ويجب عليهم العمل، والكلام في هذا الصدد مسموح لهم كما هو مسموح لكل مواطن سوري، استناداً إلى ما يقوله الدستور في مادته رقم (٣٨): «لكل مواطن الحق في أن يعرب عن رأيه بحرية وعلنية بالقول والكتابة وكافة وسائل التعبير الأخرى، وأن يسهم في الرقابة والنقد البنّاء بما يضمن سلامة البناء الوطني والقومي ويدعم النظام الاشتراكي، وتكفل الدولة حرية الصحافة والطباعة والنشر وفقاً للقانون»..

تُرى هل هذه المادة أيضاً غير ملزمة لبعض الجهابذة الخارجين عن.. أو القائمين على رعاية أمور البلد؟!

■■

مداخلات الاجتماع الوطني الثامن لوحدة الشيوعيين السوريين:

وحدة الشيوعيين لا يمكن أن تتم إلا من تحت لفوق دون استثناء أحد

تتابع قاسيون نشر موجز المداخلات التي ألقيت في الاجتماع الوطني الثامن للجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين الذي انعقد بدمشق في ٢٠٠٩/٥/٢٢.. ونعتذر من أصحاب المداخلات لتكثيف مداخلاتهم أو اقتطاع أجزاء منها، وذلك لضيق المساحة، وتجنباً للوقوع في التكرار..

وفد حماة:

حجم المهام التي تنتظرنا ليس عادياً.. بل كبير جداً!

أيها الرفاق الأعزاء:

. منذ أن وقعنا ميثاق شرف وحدة الشيوعيين، ومن ثم انطلاق اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين في نهاية العام ٢٠٠٢، قطعنا طريقاً هاماً غنياً بالتجربة والممارسة وغنياً بالأفكار والمبادرات الجريئة والشجاعة، وقد مكننا ذلك من صياغة رؤيتنا وخطابنا السياسي الذي يلاقي استقبالاً جيداً من الشيوعيين وجماهيرهم من عمال وفلاحين.

ومنذ تلك اللحظة كنا أدركنا أن حجم المهام التي تنتظرنا ليس عادياً، فهذه المهام كبيرة وكبيرة جداً، وبخاصة عملنا الأهم من أجل وحدة الشيوعيين، فهو عمل يتصف بالدقة والمسؤولية العالية، وبخاصة أن شعار الوحدة يطرح منذ أكثر من ثلاثة عقود من خلال توجيه النداءات على أبواب مؤتمرات الفصائل الشيوعية أو في مؤتمراتها أو من خلال بعض التجارب التي قيل عنها إنها تجارب وحدوية، وإذا كنا اليوم ليس بصدد تقييم تلك النداءات أو تلك التجارب، إلا أن الحق يجب أن يقال إن أياً منها لم يؤدّ إلى استعادة الشيوعيين لوحدتهم وبالتالي لدورهم الطليعي في حياة البلاد.

أيها الرفاق: بالرغم من أن وحدة الشيوعيين كانت طوال الفترة السابقة ضرورة وأملاً، إلا أن الواقع الموضوعي الآن يملي على الشيوعيين وحدتهم، ويسجل لنا في اللجنة الوطنية التقاطنا لهذه اللحظة التاريخية التي توافقت فيها رغبة الشيوعيين بالوحدة مع ظرف موضوعي مهيأ لتحقيقها، هذه اللحظة التي بدا فيها واضحاً انسداد الأفق التاريخي أمام الرأسمالية بالمعنى القريب المدى وانفتاح الأفق التاريخي أمام حركتنا بالمدى المنظور.. وبالتالي إمكانية الوحدة قائمة وبخاصة أن الكثير من القضايا التي تم الخلاف حولها قد أجابت عليها الحياة.

وهنا صغنا شعارنا الأول البسيط والعميق «لا انقسام ولا استسلام» والذي لم يرض الكثيرين في حينه.. نعم، لا لتشكيل فصيل آخر إلى جانب الفصائل الأخرى، ولا استسلام للحالة الفصائلية القائمة التي كان من أخطر نتائجها فقدان الحزب لدوره الطليعي وابتعاد جماهيره عنه، وكذلك انفضاض الكثير من الشيوعيين عن حزبهم والابتعاد عن العمل السياسي.

وأدركنا منذ البداية أن وحدة الشيوعيين لا يمكن أن تتم إلا من تحت لفوق دون استثناء الذين فوق إلا إذا هم استثنوا أنفسهم.. وهذا يعني إعادة بناء حزب شيوعي على أرضية العودة للجماهير، وبذلك يستعيد الحزب دوره الوظيفي، وهذا يعني تجاوز ما أصاب حركتنا الشيوعية السورية من تشرذم وتفتت دفع ثمنها بالنهاية، ليس الشيوعيون وجماهيرهم من عمال وفلاحين ومنتجين ومثقفين ثوريين، وإنما الوطن.

هذا الواقع المؤلم لحركتنا الشيوعية السورية، هو ما دفعنا للقيام بتلك الانتفاضة التي لم تكن رد فعل عفوياً، وإنما فعل واع متحكم به، لذا سارعنا لصياغة الرؤىً السياسية للخروج من الأزمة، وحمّلنا ذلك بذل الكثير الكثير من الجهود لزيادة معارفنا النظرية وإعادة قراءتنا للعلم الماركسي اللينيني ولتجارب الثوريين لفهم ما جرى ويجري، وهذا ما مكننا من صياغة رؤانا المعاصرة، التي مكنتنا من صياغة خطابنا السياسي وهو يلاقي قبولاً واسعاً ليس من الشيوعيين وجماهيرهم فقط، وإنما من فئات واسعة من جماهير شعبنا.

أيها الرفاق..إذا كان هناك بعض الصعوبات التي تم تذليلها، فمازال هناك صعوبات يجب النضال والعمل من أجل تجاوزها، منها:

–مازال وجود الفصائل يؤثر سلباً في عمليات اصطفاف جماهير الشيوعيين، ويؤخر عملية التغيير المطلوبة، لذا من يعرقل مشروع وحدة الشيوعيين يتماهى موقفه مع الخيانة..

– مازالت المفاهيم الخاطئة تفعل فعلها، وبخاصة حول مفهوم التحالفات ودور الحزب في مثل هذه التحالفات والتواجد في البرلمانات أو النقابات وطريقة التعاطي معها، إذ الكثير من الشيوعيين المتواجدين في مثل هذه المنابر لا يختلفون عن غيرهم، وبالتالي من حق الناس أن تقول: أنتم مثل غيركم.. فبدل أن يكون الشيوعيون ممثلين حقيقيين للحزب في هذه المنابر، يصبحون ممثلين لتلك المنابر داخل الحزب.

– شعور بعض الرفاق بالإحباط نتيجة سلوكيات القيادات الحزبية البعيد كل البعد عن أي أخلاق شيوعية، وكنا محقين حين قلنا في ميثاق الشرف إن من تجليات أزمة الحزب أن هناك أزمة أخلاق شيوعية.

– غياب التضامن الرفاقي..

– بعض الرفاق يتعاطى مع المهمة أو المسؤولية المكلف بها وكأنها امتياز أو منصب، ويتعامل مع الرفاق على هذا الأساس.

٧ – هناك بعض الرفاق تنقصهم الجرأة والمبادرة والشجاعة في إعلان مواقفهم أو في الدفاع عن سياستنا، وهذا يرتبط إلى حد بعيد بالمستوى المعرفي لهؤلاء الرفاق.. لذا يجب العمل على تطوير الرفاق فكرياً وسياسياً.

وهناك مسألة أخرى، وهي نقل رفاق من التعليم إلى أعمال إدارية ومنع رفاق من التدريس في معاهد خاصة، ويستدعي ذلك منا اليقظة وتهيئة الرفاق لمثل هذه المواقف.. وهذا يعني استعادة بناء منظومة أخلاقنا الشيوعية وتقاليدنا النضالية، التي من أولوياتها التضحية ونكران الذات والوقوف إلى جانب الرفاق وأسرهم..

أما فيما يخص لجنة محافظة حماة لوحدة الشيوعيين السوريين، فلجنة حماة تعمل ضمن مسار وحدة الشيوعيين بكل جد ونشاط.. ولدينا لجان دوائر ومجموعات قاعدية تعمل على أساس النوعية والتخصص. ◄

وفد حمص:

لابد من فضح الفاسدين وناهبي خيرات الشعب وتقديمهم للعدالة

الرفيقات والرفاق الأعزاء..

نحييكم ونشكر حضوركم، ويسعدنا أن ننقل لكم محبة رفاقكم في محافظة حمص..

ينعقد اجتماعنا هذا في ظل ظروف ومتغيرات يعيشها وطننا وبلدان العالم، أهمها تداعيات الأزمة الاقتصادية للنظام الرأسمالي العالمي وما نتج عنها وسينتج من انهيارات مالية واجتماعية ونفسية. إن الامبريالية العالمية المتوحشة التي عملت على أن تسود العالم وتحول الشعوب إلى خدم وعبيد أذلاء، تعيش أزمتها، وستنهار بفعل تناقضاتها الداخلية وتناقضها مع قطب الشعوب المناهضة والمقاومة لكامل مشاريعها الاستعمارية.

كما ينعقد اجتماعنا هذا في ظل ظروف عربية معقدة ومتناقضة حيث الضعف في المواقف العربية تجاه قضايانا العادلة في فلسطين ولبنان والعراق والسودان والصومال، وفي كل بقعة عربية. إن هذا الضعف للنظام العربي وانقساماته ما بين دول داعمة للمشروع الأمريكي ودول ممانعة، وغياب الجماهير العربية عن صنع القرار السياسي والاقتصادي.. كل هذا أدى إلى التدخل الإقليمي في قضايانا، وإن ما يجعلنا متفائلين بالغد المشرق سطوع شمس المقاومات الشعبية وانتصاراتها المجيدة في لبنان وفلسطين والعراق، وفي كل بقعة من بقاع الأرض حيث يوجد ظلم إنساني واجتماعي.

إن المقاومة هي خيارنا الوحيد في مواجهة هذا التوحش الامبريالي والصهيوني العالمي وقوته الأساسية الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وتعني المقاومة مواجهة كل من يعملون لمصلحة هذه المشاريع الاستعمارية ويمررون خططها ويساندونها، ولابد من فضح دعاة هذا النهج ومروجيه، ولابد من فضح الفاسدين وتقديمهم للعدالة ومحاربة البيروقراطية والطفيلية وناهبي خيرات الشعب باستغلال مراكزهم الوظيفية وتغاضيهم عن التهرب الضريبي والفساد بكل أشكاله.. إن النضال الوطني والنضال الطبقي متلازمان ومترابطان بعلاقة ديالكتيكية واضحة، فلا يقوم أحدهما دون الآخر، ولابد من النضال من أجل الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية وحرية الكلمة عبر قانون مطبوعات وقضاء مستقل ونقابات فعالة مستقلة وقانون أحزاب وإصلاح اقتصادي يعيد ما أخذ من مكاسب كانت قد حصلت عليها الطبقة العاملة والفلاحون عبر نضال مرير عبر عشرات السنين..

ما يميز بلدنا هو الموقف الوطني الممانع والمدعوم من القوى الخيرة في المجتمع والدولة، ونحن في اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين أخذنا على عاتقنا مهمة النضال ضد كل المشاريع الداخلية والخارجية التي تهدف إلى النيل من كرامة الوطن والمواطن، وإننا ندرك أن الإمبريالية العالمية ونظامها الاقتصادي الرأسمالي قد وصل إلى طريق مسدود، وسيبدأ بالانهيار والانكسار عاجلاً أم آجلاً، وأن الشعوب المظلومة والمقهورة في حالة نهوض وانتصار، ونرى يقيناً أن عصراً جديداً بدأ يتشكل على الأرض سيكون أكثر عدالة وأمناً للإنسان والطبيعة أيضاً.

فإذا كانت الامبريالية العالمية وأدواتها وأعوانها محكومين بالحرب أو بتوسيع رقعتها للخروج من الأزمة الاقتصادية لنظامها، فإننا نحن الشيوعيين محكومون بالوحدة، ومحكومون بالعمل من أجل استعادتها واستعادة دورنا الريادي في المواجهة والتعجيل بالضربة القاضية للنظام الرأسمالي العالمي. ومحكومون بالوحدة الوطنية الحقيقية وتشكيل جبهة عريضة تضم القوى الخيرة كافة، من أجل التعجيل في الضربة وتحقيق التغيير الاقتصادي والاجتماعي العادل وصولاً إلى البديل الاشتراكي.

إننا في اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين في حمص منذ انطلاقتنا، عملنا على تقريب وجمع شمل الشيوعيين بجدية ودأب رغم الصعوبات الموجودة، ونظمنا وشاركنا في الاعتصامات، وكنا في مقدمة الجماهير في نضالها المطلبي في بعض أحياء المخالفات، مما ترك أثراً إيجابياً وطيباً عن عملنا لدى الجماهير الذين دافعنا عنهم وتبنينا مطالبهم العادلة.

وبرغم كل الصعوبات وتعقيدات الأوضاع التنظيمية التي عانينا منها وأعاقت عملنا، انطلقنا من جديد بقوة ونشاط مقتنعين بضرورة وجودنا كقوة سياسية فاعلة، مستلهمين خطنا السياسي الذي ترسمه قيادة جماعية لرفاقنا في مجلس اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السورين التي أثبتت خلال السنوات الماضية صحة قراءتها وتحليلاتها العلمية للواقع وآفاق تطوره عبر قراءة مبدعة متطورة للماركسية اللينينية.

تحية لكم، ولكل مقاومة وطنية، ولكل الشعوب المقاومة.. ◄



المداخلات الفردية:

فهم خطنا السياسي وعكسه ميدانياً هو سر استمرارنا وتوسعنا ونـجاحنا..

ركزت المداخلات الفردية التي ألقيت في الاجتماع الوطني الثامن على عدد من النقاط السياسية والتنظيمية والفكرية، كما تناولت بالنقد البنّاء نشاط جريدة قاسيون وموقعها الإلكتروني، وقدمت العديد من المقترحات لتطوير عمل اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين على الصعد كافة..

●**وجدي سليمان:** رأى أن «لوحدة الشيوعيين السوريين أهمية قصوى في هذه الظروف الصعبة المعاشية والاجتماعية والديمقراطية التي يعيشها شعبنا، والمطلوب منا كقواعد أن نتوجه إلى جميع الشيوعيين، التاركين منهم والمنظمين في القواعد، والعمل معهم لإنجاز هذه الوحدة دون انتظار ما يجري من مباحثات ونقاشات على مستوى القيادات العليا»..

● **د. غيفارا قجو:** أكد على أننا «عندما نقول كرامة المواطن فوق كل اعتبار، يجب أن نكون واضحين، لأنها قضية تأمين كلمته ولقمته، لأن البعض ممن يقولون إنهم يسهرون على أمن المواطن والوطن، وتحت شعار «بناءً على مقتضيات المصلحة العامة»، ينتابهم حنين إلى بعض ما كان يجري في الماضي القريب. وما قضية المدرسين والمعلمين الذي تم إبعادهم عن سلك التدريس في محافظة الحسكة، وسمعنا لاحقاً أنه حدث في أكثر من محافظة.. ما هو إلا مثال حي على هذا الوضع».

●**أحمد جويل:** رأى أن «تجربة المسيرات والمظاهرات والاعتصامات كان لها الأثر البالغ في نفوسنا جميعاً، لماذا غابت هذه الفعاليات؟ ألم يكن رفع الدعم عن لقمة عيش الناس عبر رفع الدعم عن المحروقات تستوجب عودة النشاط الجماهيري»؟.

● **صلاح سيدا:** ركّز على «تعيين أبناء المحافظات الأخرى في وظائف الدولة في محافظة الحسكة، وخاصة في حقول رميلان، في حين يتم رفض الأغلبية من أبناء المحافظة عرباً وكرداً وغيرهم.. في الوقت الذي تفتقر المحافظة إلى فرص العمل أصلاً».

● **عصام اسحق:** وجّه تحية لهيئة تحرير قاسيون «لتفردها في أسلوب العمل الجماعي، والتفاعل مع جميع الأصدقاء والرفاق الذي يدعمونها بالمقالات والمطالب الجماهيرية، وأكد على ضرورة استمرار هذا الدعم وتفعيله أكثر، وألا يقتصر دعمهم على المقالات، بل يتجاوزه إلى الدعم المادي من خلال حملة الاشتراكات الوطنية لقاسيون، والتعامل مع هذا الحدث بمنتهى الجدية والشعور العالي بالمسؤولية الوطنية»..

ورأى أن «مقدرتنا على فهم خطنا السياسي وعكسه ميدانياً هو سر استمرارنا وتوسعنا ونجاحنا الجماهيري.. أما وحدة الشيوعيين السوريين فهي مشروعنا التاريخي الصادق منذ انطلاقة اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين، وهذه الوحدة ستمر حتماً عبر النضال الوطني والطبقي اليومي واستعادة الدور الوظيفي والتاريخي للشيوعيين».

● **محمد سلوم:** حث قاسيون على بذل المزيد من الجهد وتمتين التواصل مع مراسليها لتحقيق النتائج المرجوة، وطالب جميع الشيوعيين بالانخراط أكثر في المجتمع والانفتاح على الحراك الاجتماعي والسياسي المتزايد فيه، ورأى أننا «أمام حزب له رؤيا صحيحة ومستقبل سياسي مميز».

● **صلاح معنّا:** رأى «أن المعركة قد بدأت ولا داعي للخوف»، وشدد على أن الشيوعيين بحاجة «إلى الجرأة والصدق مع الذات، والحديث البسيط والمختصر مع الناس لكسب المعركة»..

● **غسان مرجانة:** أكد أننا في اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين «لم نكن الوحيدين، بل الأفضل في كشف عورة الفريق الاقتصادي السوري والليبرالية الناهبة للشعب والبلد، كما أن اللجنة كانت ذات رؤية صائبة في تحليلها للتطورات الدولية والإقليمية والواقع الاقتصادي الداخلي».

● **رامان دوكو:** دعا اللجنة الوطنية للاهتمام أكثر بالشباب عبر فتح المجال أمامهم لإبداء آرائهم في جميع القضايا، وإعطائهم مساحات أكبر في الجريدة..

●**ادوار خوام:** بدأ مداخلته بالإشادة بصحيفة قاسيون وافتتاحياتها معتبراً أنها «مهدت الدرب والمسار لثقافة الوحدة والممانعة، وفضحت إفساد الفريق الاقتصادي الليبرالي الذي يعمل على تنفيذ إملاءات البنك الدولي والأجندة التي هدفها إركاع شعبنا وتجويعه».

ورأى بأن «الوحدة آتية لا محالة، ولكنها لا يمكن أن تتم مع انتهازية بعض قيادات الفصائل الذين يتهربون من أي مسعى حقيقي توحيدي طرحناه في كل المؤتمرات السابقة. ولكن اليوم، وأكثر من أي يوم آخر، لا بد للحلم أن يتحقق، ويجب أن تتم الوحدة من الأسفل إلى الأعلى، من القواعد إلى القيادات، وليس العكس».

● **عبد الله الراغب:** ركّز على العمل بمبدأ النقد والنقد الذاتي، وأكّد «أن إعادة تأسيس حزب شيوعي، يقوم بتطوير البنية التنظيمية للحزب مع السماح بتعدد الآراء وليس احتكار الرأي.. فالبيروقراطية في القيادات الحزبية أدت إلى الانشقاقات السابقة مما أثر سلباً على الحركة الشيوعية في سورية، ولم تستطع تلك القيادات بلورة الفكر الماركسي-اللينيني عربياً، حيث كانت تعتمد على التلقي من الخارج مما أضعفها جماهيرياً ..».

●**أحمد شعبان:** نبّه إلى خطورة مخططات التفتيت على أسس عرقية وطائفية، ورأى أنه «علينا أن نكون يقظين واعين لهذه الفتنة، وإلا سينطبق علينا قول أحد المفكرين: «إن عدد العرب ربع مليار سروال، إلا أن هذه السراويل فارغة»».

● **شيروان جاجان:** رأى أن «اليوم هو العصر الذهبي لعودة الألق إلى ذلك اللقب السامي والنبيل (الشيوعي)»، وأكد أن المطلوب «وهو الإمساك بزمام المبادرة الثورية في الشارع، وهذه تحتاج إلى تضافر جهود كثيرة، خاصة في السياق المعرفي»..

● **حسين ابراهيم:** رأى أنه على الشيوعيين «القيام بمبادرة وطنية جادة لحل مشكلة الإحصاء الاستثنائي كضرورة وطنية واجتماعية وإنسانية»..

● **كريم دلف:** رأى أنه «لا يمكن وضع سياسة صحيحة دون تحليل صحيح، لذلك علينا قبل وضع سياستنا والمهام المطلوبة منا، التوقف عند الموقف من النظام، وتحليل البنية الطبقية للسلطة في سورية، ودور ومدى تحكم الطبقات بالقرار السياسي..».

● **عبد العزيز شيخو:** شدد على ضرورة «قيام المكتب النقابي المركزي بوضع ورقة عمل وتوزيعها على جميع المنظمات على مستوى الوطن» لمواجهة «محاولات قوى الفساد والفريق الاقتصادي لتمرير القوانين المسيئة للعمال»..

● **محمود عثمان:** قدم مجموعة مقترحات للجريدة، على رأسها: «فتح باب ثابت للدراسات الفكرية والسياسية الواقعية، والإقلال من المواد المترجمة، وعدم السماح بتسريب مواضيع تسيء إلى الجريدة ومكانتها بين الجماهير».

● **زهير المشعان:** طالب بـ«وضع الشروط والقوانين اللازمة في نظامنا الداخلي لكبح النزاعات والمصالح الانتهازية وهي في المهد، والانتباه إلى خطر البيروقراطية، والنضال ضدها في كل أشكالها وألوانها قبل، وأثناء، وبعد ظهورها ..».

■■

خط «اليرموك» وتوابعه.. إلى «البوابة» فقط!

◄ جهاد أبو غياضة

للميكروسرافيس العاملة على تخديم مخيم اليرموك والمناطق المحيطة به (شارع الثلاثين، وشارع فلسطين) شهرة خاصة جعلتها من النوادر التي يتندر بها الناس، وعرفاً يستخدمونها للتعبير على الرغم من كل ما تحويه من معاناة وألم..



فما إن تسأل أحد ساكني مخيم اليرموك أو الحجر الأسود أو التقدم إلى أين يقصد، حتى يكتفي بإشارة من يده بحركة دائرية قاصداً أول المخيم، وهي الحركة ذاتها التي يستخدمها سائقو السرافيس ليشرحوا للراكب وهم يقودون دون أن يقفوا أو يلتفتوا إليه فيتعطل حالهم ويضيع رزقهم، عن آخر مكان يصل سرفيسهم إليه، وهو منطقة البوابة المشرفة على بداية المخيم، حيث يلتف معظمهم منها ويقفلون عائدين محملين بسفرة أخرى وبوقت قصير جداً، ليتجاوزوا صراحة خطهم النظامي الذي يفرض عليهم الوصول إلى البرامكة.

في مخيم اليرموك وسواره العمراني، يخرج المواطن موظفاً كان،أم طالباً، أم عاملاً، ممن يستلزم مكان عمله ركوب وسيلة نقل، وهو يدعو الله وبقلب خاشع يحدوه الأمل أن يرزقه، ليس قوت يومه ولا اجتياز الامتحان بنجاح، ولكن أن يجد سرفيساً يصل إلى نهاية خطه، وألا يضطر آسفاً إلى استئجار سيارة أجرة يكلفه عدادها وطمع سائقها وإصراره على الإكرامية، نصف ما قد يجنيه في ذلك اليوم، أو يركب سرفيسين وتصير الأجرة مضاعفة ويصل إلى عمله أو مدرسته وجامعته متأخراً، ويكون قد (خسر العنب وفوقها أكل قتلة من الناطور..!).

فقد تمر الدقائق والساعات، وربما الأيام وهذه ليست مبالغة، والمواطن يقف على قارعة الطريق منتظراً أن يمر سرفيس ولا يقوم سائقه بتلك الحركة إن مد يده طالباً الركوب، ولو كان ممتلئ على آخره فلا يهم .. المهم الوصول ولو (عربشة)، فأغلب السرافيس (إلا من رحم ربي) لا يكاد يعدو كونه وسيلة نقل داخلي ضمن حدود المخيم، علماً بأن التخديم النقلي كبير جداً في تلك المنطقة، وإلى كل أرجاء مدينة دمشق. فشارع اليرموك يحتوي خطين هما : (الكراجات، وأوتستراد المزة)، وكذلك شارع فلسطين، إضافةً لمرور خط (ببيلا - يلدا - برامكة) منه، وشارع الثلاثين يمر فيه خط (التقدم – برامكة، والحجر الأسود - برامكة)، ناهيك عن حركة باصات النقل الداخلي المستحدثة الموصلة إلى سوق الحميدية، وإن طاشت النخوة في رؤوس الرجال واصطدموا مع السائق، فما يكون من السائق إلا الجواب التالي: (روح اشتكي)!! وإن غامر المواطن ودب به الحس الوطني، دافعاً إياه لتقديم شكوى إلى المرور، فيفاجأ بالجواب التالي: (قدم شكوى وبيصير خير)، وتمر الأيام والشهور وسائق السرفيس المشتكى عليه يسرح دون أن يطاله القانون لأسباب نعرفها جميعاً، اللهم والحق يقال، باستثناء بعض الحملات التي نفذتها الضابطة المرورية إبان البدء بتطبيق قانون السير الجديد، وبعض الحملات الموسمية!

واليوم، وقد بدأ موسم امتحانات الطلبة في الجامعات والمعاهد، وخصوصاً الشهادتين (الإعدادية والثانوية) المحددة لمصير الطالب المستقبلي، باتت الحاجة ملحة جداً لوضع حدّ وعلاج رادع لهذه الحالة المستنزفة للوقت والمال والتفكير أيضاً. فلا يعقل أن يخرج الطالب من بيته قبل الامتحان بساعتين أو ثلاث ليضمن الوصول بفارق زمني ضئيل قبل موعد الامتحان، ولا يضطر إلى دفع المبلغ المرقوم ذهاباً وإياباً.

السادة المسؤولون في إدارة المرور، مصير الأولاد والعمال والطلاب في أيديكم.. والمطلوب هو التحرك الفوري لتصويب الأمور..

■■

أهالي «الكشكية» يريدونها ناحية

«أبو حمام»، «الكشكية»، «غرانيج».. عقد من المدن تتلألأ على الضفة اليسرى لنهر الفرات، عدد سكانها يصل إلى نحو ٧٥ ألف نسمة، ومساحتها نحو مئة ألف دونم، تبعد عن دير الزور ٩٠ كم، وعن البوكمال ٦٠ كم، وأقرب ناحية لها هي هجين، وتبعد عنها ٢٥كم..

نسوق هذه المعلومات من حيث المساحة والسكان لنبين دواعي مطلب الأهالي الملح، وهو إحداث ناحية في الكشكية القابعة في منتصف المنطقة، لتخفف عن المواطنين أعباء مادية كبيرة، ومعاناة الانتقال في ظروف المنطقة الحارة صيفاً والباردة شتاءً ومتابعة أمورهم الإدارية والاجتماعية والاقتصادية في ظروف الغلاء الفاحش لكل شيء، وقد قدم الأهالي دراسة وافية اقتصادية واجتماعية عن واقعهم.

هذا المطلب قائم منذ عام ١٩٩٦، أي مضى عليه أكثر من ١٣ عاماً، ورغم تطور الحياة والدعوة للتطوير والتحديث إلاّ أن هذا القرار لا يزال بين أخذ ورد، وهناك من يقوم بوضع العراقيل والعقبات أمام تنفيذه..

فقد بدأت المطالبة عبر مجلس المحافظة للإدارة المحلية منذ ١٩٩٦، واتخذت لجنة التقسيمات الإدارية قراراً بذلك في ٢٠٠٤/٨/٣، وقدم أعضاء مجلس المحافظة عدة طلبات بذلك بدأت بتوقيع ٦٧ عضواً وآخرها بتوقيع ٩٦ عضواً من أصل مائة في ٢٠٠٨/١/٩، منهم ٩ من أعضاء المكتب التنفيذي، بالإضافة لعريضة شعبية حملت تواقيع ٧ آلاف مواطن، وكل الوثائق اللازمة والمقدمة موجودة لدينا ..

وللعلم، فإن٨٠ ٪ من سكان هذه القرى يعملون في الزراعة، وتوجد فيها شعبة زراعية تضم ثلاث وحدات إرشادية، وهناك ثانوية وعدة مدارس ابتدائية وإعدادية، ومراكز أعلاف، وهاتف، ومركز صحة، وشعبة سجل مدني، وقرية نموذجية مفروزة ومقسمة، وكل ذلك يحتاج إلى ناحية تنظم وتخدم المواطنين، ورغم كل ذلك لم تُحدث الناحية!؟

إن قرارات إحداث النواحي تتم من خلال مجالس المحافظات، ووزارة الإدارة المحلية، وتقوم وزارة الداخلية باستكمال الإجراءات اللازمة.. وهنا نتساءل: أين الخلل؟ وأين تحدث العرقلة في الاستجابة لطلب المواطنين؟ ولماذا هذا التأخير إذا لم يكن هناك مانع إداري أو واقعي؟؟ أسئلة نتوجه بها إلى السيد محافظ ديرا لزور، وإلى السيد وزير الإدارة المحلية الجديد ..

وقد قدم الكثير من الأهالي مطلبهم هذا إلى قاسيون لنصرتهم وعرض حيثياته ومتابعته، وقاسيون تضم صوتها إلى أصوات المواطنين في الكشكية وما حولها، وتطالب المسؤولين بالاستجابة لهم بإحداث الناحية، وهو مطلب حقّ وقانوني، ومقرّ من مجلس المحافظة، ونرى أنه يجب الاتجاه لتخفيف المركزة الإدارية لمصلحة المواطنين، وهذا ليس صعباً ولا يحتاج أكثر من إجراءات بسيطة!؟

■ مراسل قاسيون

عرقلة المرور بانتظار الزبائن..

السادة في إدارة المرور..

تتجمهر سيارات الأجرة (التاكسي) بالعشرات عند نقطة وصول الحافلات في كراج البولمان، وتتوقف فترات طويلة بانتظار تصيّد الركّاب الواصلين من السفر، مشكّلةً رتلين متوازيين من اللون الأصفر في طريق ضيق، فتحدث ازدحاماً خانقاً، وتعرقل مرور السيارات العابرة القادمة من حرستا ودوما وعربين، مما يتسبب في هدر وقت الناس الماضين إلى أشغالهم وشؤونهم، وإحداث ضجيج هائل ناتج عن إطلاق الأبواق من السيارات المتعطلة التي لا تجد معبراً كي تكمل طريقها نحو العاصمة، ويستمر هذا الحال معظم فترات النهار، وخاصة في فترات ذروة الازدحام.. علماً أن رجال المرور من راكبي الدراجات، ومن الراجلين وسواهم، يتواجدون في تلك المنطقة بكثافة، ولكنهم يتغاضون عن هذه المخالفات الصريحة بصورة غريبة، ويتصرفون مع المشكلة وكأن الأمر لا يعنيهم، ولا يأتون بأي حراك لقمع أو زجر من يعيقون حركة السير.. والأسباب معروفة..

يرجى أخذ العلم وإجراء ما يلزم..

■ مواطن

حرموا من ملكياتهم بحكم القانون في صفقات فساد علنية!!

◄ نزار عادلة

يتم الاستملاك للنفع العام وفق أحكام المرسوم التشريعي رقم /٢٠/ لعام ١٩٨٣ القاضي باستملاك عقارات وأجزاء من عقارات لازمة لتنفيذ مشاريع وحدائق ومدارس وشوارع وساحات، تطبيقاً للمخطط التنظيمي، ويصدر قرار الاستملاك من رئاسة مجلس الوزراء بعد تنظيم الأضابير الاستملاكية، التي يتم تدقيقها ودراستها لدى الإدارة المحلية، ويتم العمل وفق ما ورد في نص المرسوم، من حيث تطبيق أحكام اقتطاع الربع المجاني من العقارات القابلة للانتفاع، بعد الاستملاك لمرة واحدة فقط، ولو تم الاستملاك نفسه للعقار، وكذلك تقدير القيم البدائية والنهائية لأسعار الأراضي والأبنية، حسب المرسوم وليس حسب الأسعار الرائجة، أما الأملاك العامة فلا يتم استملاكها، وإنما تكون بتصرف مجلس المدينة.



وقبل هذا المرسوم كانت هناك قوانين أخرى وخاصة القانون رقم /٦٠/ لعام ١٩٧٩ الذي تم تعديله بالقانون رقم/٢٦/ لعام٢٠٠٠، وهو القانون الخاص بتوسيع المناطق العمرانية داخل المدينة.

الاستملاك على المرسوم /٢٠/ لعام ١٩٨٣ خاص للتوسع داخل المدن، وتقدر قيمة استملاك المتر المربع بما لا يزيد عن ٣٠٪ من تكلفة البناء على الهيكل، وهنا تجري المساومات والمفارقات بين مجلس مدينة وآخر.

مخالفات للدستور

الاستملاك يخالف الدستور السوري شكلاً ومضموناً، والمادة /١٥/ فقرة أ تؤكد على حماية الملكية، لا تنتزع الملكية الفردية إلا للمنفعة العامة، مقابل تعويض عادل وفقاً للقانون. وبالتالي فإن أي استملاك هو مخالفة للدستور في وضح النهار. ففي دير بعلبه شرق حمص تم استملاك ١٢٠٠ دونم مزروعة زيتون وكروم ولوز وقمح، تعود ملكيتها للفلاحين منذ أكثر من مائة سنة، بهدف التوسع في المنطقة الصناعية. وتم إخراج المواطنين من ديارهم وأراضيهم، علماً إنه توجد مساحة ٣٠٠٠ دونم أراض صخرية تصلح لمنطقة صناعية، ويفسر الأهالي هذا الواقع بأنه عملية سطو وعمليات فساد، لأن التعويض بضع ليرات سورية، وتعود الملكية لمستثمرين حسب الاتفاق وبأسعار عالية جداً. وجرت اعتراضات ورفعت مذكرات وقامت تظاهرات ولكن دون جدوى!!

خالد أحد ورثة سليمان مير محمود يقول: نملك بموجب سند تمليك العقار رقم /١٤٥٨/ المفرز بالتراضي عن العقار رقم /٦٨٨/ في مدينة سلمية بموجب قرار القاضي العقاري رقم /١٠/ لعام ١٩٨٨، مؤلف من ثلاث غرف وفسحة سماوية على مساحة تقدر بـ٨٠٠ م٢، وقد تم بناؤه بموجب ترخيص رسمي من البلدية تحت رقم /١٥٨/ تاريخ ١٩٥٩/٥/٢١، صدر قرار استملاك أجزاء من العقار الأم /٦٨٨/ من أجل تنفيذ جزء من الكورنيش، واعتبر منزلنا ضمن الأجزاء التي وقع عليها الاستملاك، وبعد أن قامت اللجان التخمينية بدورها جرت اعتراضات بعد ذلك قامت لجنة إعادة النظر القطعية قررت قيمة العقارات أراض ومنشآت، بـ٤ مليون ل.س، وتنصلت البلدية من الدفع معتبرة قرارات القاضي العقاري بالإفراز وقرار لجنة إعادة النظر لاغية. ودخلنا المحاكم في محاولة لإثبات حقوقنا علماً أن هناك قاعدة قانونية تقول إنه لا يضار المواطن من تأخر لجان أعمال التجميل وإزالة الشيوع، ويتم التمديد للقاضي العقاري إلى حين يكتمل مشروع الإفراز.

أحكام متناقضة

قضت محكمة القضاء الإداري، وصدقت المحكمة الإدارية العليا، حكمين متناقضين في القضايا المرفوعة من المواطنين المتضررين، علماً أن هذه القضايا متماثلة ومتطابقة في كل شيء حتى في الخصم المتمثل في البلدية، قضت المحكمة الإدارية العليا للمواطن عبد الرحيم حسن المير بثمن الأرض وبحفظ حقه بإقامة دعوى جديدة لتحصيل قيمة الربع المجاني الموضوع على عقاريه /١١٥٧/ و/١٤٦٤/ باعتبار أن الربع المجاني تم اقتطاعه أصلاً من العقار الأم رقم /٦٨٨/ بالرغم من أن عقاره رقم /١٤٦٤/ لم يستملك إلا بأجزاء قليلة منه.

وقضت المحكمة نفسها علينا بالقرار الصادر في ٢٠٠٨/١١/٥، واعتبرت كامل عقارنا رقم /١٤٥٨/ من ضمن الربع المجاني للعقار /٦٨٨/ الأم. وبالتالي حرماننا من قيمة الأرض التي يبلغ ثمنها ملايين الليرات، مع فوائدها القانونية، وإعطائنا قيمة «البلوكات» فقط وقدرها ٤٠٠ ألف ل.س.

تدعي هذه المحكمة أن قراراتها قطعية ولا أحد يستطيع مراجعتها، فكيف إذاً تم نقض قرار لجنة إعادة النظر القطعية، وقرار القاضي العقاري الذي أفرز هذه العقارات بقرار قطعي؟ وكيف تم التنصل من قيمة الأرض لنا وتثبيت القيمة لجارنا؟.

■■

مطبات

حلم بـ١٣ توقيعاً

يحلم الآن أكثر من ١٠٠ ألف عامل سوري بمنزل في المساكن العمالية. تحلم العائلات التي تعيش على الإيجار، التنقل بموجب العقد، الأمر الواقع الذي يفرضه المؤجر، بيت إما بأكثر من راتب الزوج، أو الذهاب إلى أقصى المخالفات للبحث عن منزل لا يليق بحياة البشر.. هذه العائلات تحلم بما هو أكثر إنسانية

المنزل الحلم يراود العاملين.. ليحصلوا على مكسب حقيقي بعد سني العرق والشقاء، سنين من الانتظار على وعد قادة الطبقة العاملة لهم، وشعارات رددها الكثيرون ممن تبوؤا قيادة الطبقة الكبيرة، واستفادوا وحدهم من الشعارات، ركبوا السيارات الفارهة والمعتمة والسوداء، بينما كان العمال يتراكمون فوق بعضهم في (البيكابات) صيفاً وشتاءً، في الحر والبرد، سكن الانتهازيون (الفلل) والقصور، بينما حلم السكن العمالي يراود الجموع الشقية، ومع ذلك كانت الجموع تهتف لقياداتها ونقاباتها، ما من مدير عام إلا واستكتب على بيت له ولأقاربه، ما من سمسار إلا واستفاد من هرولة الجموع باتجاه الحلم.

الطبقة الحالمة لم تزل تبني الوطن، العمارات، المعامل التي تنتج، المنازل التي لا يسكنونها، الطرقات التي تسير عليها سيارات ناهبيهم، ومتر في البلد، ما زالت لا تشكو من ضيق اليد، وبؤس الحال لأنها مشبعة بالأمل، وبالشعارات، ما زالت تبني الفنادق الفارهة تحت عنوان فنادق العمال، لكنها لا تستطيع مجرد التفكير بالمرور بجوارها، هل يستطيع عامل أن يحتسي الشاي في (صحارى)؟ فهو للمؤتمرات وإقامة ضيوف القيادة النقابية، وتكريم المتفوقين يقام فيه بتكاليف فنادق الخمسة نجوم.

الطبقة الحالمة تعد ثبوتيات أحقيتها بمنزل صغير بعد عقود من التعب، العرق، النسيان، ولكن ماذا أعدت لها قياداتها من شروط وأوراق.. صك استحقاق يثبت أنها بلا ملكية، فارغة اليد، ولا حيلة لهذا الحلم دون إثبات.

اليوم يدور العمال من دائرة إلى أخرى، من وزارة لأخرى، من مكتب لآخر، طوابير العمال تصطف اليوم أمام المؤسسة الاجتماعية العسكرية، وزارة الإسكان، المصالح العقارية.. طوابير تبحث عن ١٣ توقيعاً دون هوادة لتثبت أحقيتها بالحلم.

الاتحاد العام حتى تاريخه لم يجد صيغة واضحة لقبول الطلبات أو الاعتراض عليها، ما زالت بعض الاتحادات في المحافظات (تتحزر) حول الشروط التي يحق من خلالها لهذا العامل أو ذاك للتقدم لمسابقة الحلم الصعب، وفي تفسير ما معنى ألا يكون العامل مالكاً لسهم أو أكثر هو وعائلته وذويه، أما شروح الاتحاد فتأتي حسب التساؤلات، ومن ثم مدد الاتحاد فترة تمديد الطلبات، وحدد موعداً جديداً، ومن ثم لجان الاعتراض، والقبول، وإرسال الذين اعتمدتهم شركاتهم ودوائرهم كمستحقين ثم دراستها، وهنا لابد من الوقوف عند ذلك، كم منزلاً سيسجل المدير له و لعائلته وحماته وعديله..إلخ.. من المستحقين بحكم القرابة للطبقة العاملة من خلال قياداتها!؟

ألم يكن في وسع الاتحاد العام أن يستفيد من التجارب السابقة دون الوقوع في مطبات متكررة، هذا عوضاً عن المشاكل والمعضلات التي سوف تحدث؟ بعض الاتحادات وصل الأمر فيها إلا أن يشتغل العمال ببعضهم، هذا يصور منزلاً مملوكاً لعامل يدعي أنه لا يملك شبراً في الوطن، وهذا يرد بالمثل.. عدا عن التقارير التي سطروها إلى هنا وهناك بعضهم ببعض.

اليوم يعمل السماسرة كأنهم في موسم لا يحسدون عليه، العامل يسلم طلبه مقابل مبلغ مالي، والسمسار يعقد صفقته في الدوائر الـ١٣، وبعض السماسرة يعقد صفقات أكبر وعينه على البيت مثل الذين يحلمون به، لكن ليس بالعين نفسها، عين المحتاج ليست كعين التاجر.

عدرا العمالية على سبيل المثال صرح حضاري للطبقة العاملة رغم معمل الاسمنت الذي ينفث سمومه وموته البطيء فيها وحولها، والمسافة الشاسعة التي تبعدها عن المدينة، حيث أغلب العمال، لكن السؤال الذي يطرح نفسه: كم من مستحق حقيقي يسكنها، وكم من منزل لمدير ومتنفذ استفاد من محسوبية وواسطة؟

١٣ توقيعاً ربما لا تؤهل العامل ليحصل على منزل في السبع سنوات القادمة من عمر السكن العمالي الجديد، مع العلم أن بعض المحافظات لم تخصص لهذا المشروع فيها الأرض التي سيبنى عليها.

من حق الطبقة العاملة أن ترث على الأرض سقوفاً كالتي تبنيها، ليس مهماً أن تشبه القبب والقرميد الأحمر، وفيلات يعفور، أسقف لرد المطر والحر، للنوم في الظل بعد نهار طويل وعمر من التعب.

■ عبد الرزاق دياب

قتل الأراضي الزراعية ضمن المخطط التنظيمي



تحدث إلى قاسيون مئات المواطنين من قرية جدوعة التابعة لسلمية قائلين: إننا نملك على الشيوع في قرية جدوعة، وهذه الملكية تتضمن عشرات الدونمات المروية، إضافة لعدد من الآبار تعود لعام ١٩٥٠، وفيها رخص نظامية، وتزرع بالمحاصيل الزراعية، إضافة لوجود عشرات الدونمات من الأشجار. صدر المخطط التنظيمي عن مجلس بلدية جدوعة، دون أن يلاحظ ما تقدم، إضافة لمخالفته لكل من المرسوم التشريعي رقم /٥/ لعام ١٩٨٢، والقانون رقم /٤١/ لعام ٢٠٠٢، اللذين نصا على طريقة معينة في الإعلان عن مثل هذا المخطط. ما جعلنا نتساءل عن الغاية والمستفيد من طمس معالم هذه المساحات الشاسعة المروية والمشجرة، لتصبح الأرض (سليخ) - بور، ليمتد البناء إليها والطرقات الشاسعة، بكل ما في ذلك من أضرار، مع العلم أن هناك الكثير من الأراضي القراج، التي لا ضير من امتداد المخطط التنظيمي إليها، لاسيما أنها لا تصلح إلا للبناء.

وبالرغم من جميع الاعتراضات التي قدمت من أهالي القرية، ومن أصحاب الأراضي الزراعية المروية والمشجرة إلى الجهات المختصة، بما فيها بلدية جدوعة، ودائرة الخدمات الفنية بحماة، إلا أنها لم تلق اهتماماً من أحد.

كان قد صدر عن وزارة الإدارة المحلية والبيئة الكتاب رقم ١٠٧٩/ل.ط.ب بتاريخ ٢٠٠٦/١١/٢٧، الذي كان مضمونه «مراعاة الحفاظ على الأشجار والأراضي الزراعية الخصبة والمروية عند إعداد المخططات التنظيمية المصدقة، التي يوجد ضمنها أراض حراجية أو مشجرة، أو أراض زراعية خصبة مروية، وعرضها استثنائياً على اللجان الإقليمية، باعتبارها من المشاريع الحيوية....» وحيث أن المخطط التنظيمي الصادر عن بلدية جدوعة لم يلتفت إلى ما تقدم، ما يجعله مخالفاً لما نصّه القانون، ناهيك عن حاجة الوطن والأهالي والمزارعين لمشاريع زراعية حقيقية في حياتهم اليومية، إذ أنها المصدر الوحيد لرزقهم ومعيشتهم.

بدأت لجنة إزالة الشيوع والتجميل في القرية أعمالها بتوزيع الأراضي على المالكين، بالاستناد إلى هذا المخطط، واستناداً للمرسوم /١٦٦/ لعام ١٩٦٧ والمعدل بالقانون /٥/ لعام ١٩٧٣. وتقدمنا من السيد محافظ حماة بعريضة، كان جواب القاضي العقاري عليها بعيداً عما أثرناه.

وقد رفع أهالي القرية عريضة مطلبية إلى المديرية العامة للمصالح العقارية جاء فيها:

«إن أهالي القرية لا يطالبون بإبطال أعمال التجميل وإزالة الشيوع، بل يطالبون بحجب الثقة عن الخبير لأنه لم يعد يمثلهم بعدما بدأ يختص لنفسه وعائلته وأقاربه بمواقع مهمة في القرية دون أن يكون له ذلك الحق.

أما بالنسبة للتصنيف فإن أهالي القرية لا يطالبون بإعادته، بل احترام رأي لجنة التصنيف التي حيّدت آراءها عن واقع الحال، والمطالبة تنحصر بالتوزيع الذي حددته لجنة التصنيف بدرجاته، إضافة لتصحيح الأخطاء الفنية والمساحية، التي لم يُعمَل على تلافيها حتى الآن.

وحيث أن التقسيم المشار إليه وبما فيه من أخطاء وبعثرة متعمدة لأراضي المزارعين بملكيتهم، يشكل مشقات كبيرة لهم في مصدر رزقهم الوحيد، ويخالف القصد من التحسين العقاري الذي هو تقسيم الأراضي الزراعية وتعديل قسمتها بين أصحاب حق التصرف، واستبدال القطع المتفرقة الكثيرة العدد بقطعة واحدة أو أكثر، لتسهيل إصلاح الأرض إصلاحاً يزيد في إنتاجها. وللضرر الذي سيلحق بنا من هكذا توزيع، خاصة أن هذه الأضرار لا يمكن تلافيها، جئنا ملتمسين من مقامكم الكريم وكلنا ثقة بالعمل على إنصافنا:

١ - التريث في عمليات التوزيع والتسليم هذا العام لحين الانتهاء من تصحيح الأخطاء والتجاوزات، لاسيما أن المزارعين لم يزرعوا أراضيهم حتى هذا التاريخ.

٢ - فتح تحقيق لمعرفة المسؤول عن هذه الأخطاء والتجاوزات.

٣ - نتقدم إليكم طالبين إنصافنا بإيقاف التجميل فوراً، لكثرة التجاوزات القانونية، والأضرار الحاصلة على المشاريع القائمة، التي هي أساساً محمية بالقوانين الدولة، ويتم سلب الناس ممتلكاتهم بسلطة القانون، علماً أن القاضي العقاري لا يستجيب لشيء وسيعلن قريباً انتهاء أعمال التجميل، مع العلم أن هنالك أراضي كثيرة لم تحدد ولم يوضع بها أحجار، وبذلك يضيع حق المواطن بالاعتراض، لجهله مساحة أرضه وموقعها.

ولعلمكم، أفاد موظفوكم أنه لا يوجد اعتماد مالي للتجميل، ولا اعتماد عمال، ولذلك قاموا بجمع أموال، مع الخبير لمصلحة التجميل، مخالفين القانون وذلك حدث بحضور القاضي مع بعض الأهالي. نؤكد على ضرورة إيقاف التجميل لإيصال الناس إلى حقهم. وشكراً».

بعد مئات المذكرات والاعتراضات، شكلت لجنة أمنية بطلب من محافظ حماة، اطّلعت على أعمال التجميل وكانت النتيجة التغطية على الأخطاء والتجاوزات، بل ورفعت اللجنة كتاباً إلى مديرية المصالح العقارية لتسريع العمل خوفاً من حدوث مشاكل.

■ ن.ع

في يوم البيئة العالمي..
بيئة المنطقة الشرقية حضرت شكلاً.. وغابت مضموناً!!

يوم الاثنين ٦/١٥ كان يوم البيئة .. وتجسد بندوة أقامتها مديرية البيئة في دير الزور في (صالة) المركز الثقافي، وحضرها كبار المسؤولين في المحافظة، بينما غاب الحضور الجماهيري!!

قدمت إدارة المدينة الصناعية المنشأة حديثاً في الندوة، معلومات وعروض مصورة كانت دعائية، ولم تكن بيئية، كما قدم ممثل شركتي الفرات ودير الزور للنفط تقريراً عن معدات وبطولات وهمية محدودة في أماكن عمل الشركتين، دون التطرق إلى انعكاسها على المحافظة وسكانها ككل بيئياً، ولعل المعلومات الصحية التي قدمها د. أحمد قربون ممثل صحة دير الزور، هي الوحيدة التي يمكن الاستفادة منها نظرياً، وتناولت التلوث بأنواعه الكيماوي والفيزيائي والإشعاعي والمعنوي في التربة والهواء والماء، وانعكاساتها على الإنسان والحيوان والنبات، والأمراض التي تنتج عن التلوث، وأشار إلى ارتفاع نسب الأمراض السرطانية والإنتانية والعصبية من خلال أمثلة متعددة، موضحاً أن التلوث أدى إلى ظهور أمراض جديدة، وتناول تأثير كل ذلك على المجتمع.

وترافق مع الندوة معرض للاتحاد النسائي جرى إنهاؤه بعد خروج المسؤولين فوراً وقبل أن يغادر أغلب الحضور، كما جرى تكريم لأطفال برلمان الأطفال وهم أبناء الذوات والمسؤولين الذين يلبسون أجمل وأغلى وأنظف الملابس .. وذلك لمساهمتهم في المحافظة على البيئة، حتى أن قسماً منهم لم يتجاوز عمره ثلاث سنوات، وهو أبهج وأعجب المسؤولين، الذين لم يتذكروا أبناء الفقراء الذين يجمعون القمامة والنفايات من الحاويات..!؟

وهنا لابد أن نؤكد أن الشيء المهم في الواقع البيئي لمحافظة دير الزور، ومآسيه، وما أنجز، وما هي الخطط والحلول الآنية والمستقبلية كان نسياً منسياً، وكذلك حملات التوعية الجماهيرية،ودور مجلس المدينة والمحافظة، وإشراك الآخرين في المناقشة، والاستماع للناس كان أيضاً غائباً، مع تهميش لجمعية أصدقاء البيئة (حياة).. وكان الحضور كأنهم في عرس، وأن الناس (في ثبات ونبات ويخلفون صبيان وبنات..)

أمّا المسكين نهر الفرات شريّان الحياة المرهق من التلوث وانحسار مائه فلا حول له ولا قوة!؟ ولا ننسى أن ننوه بالشركات الداعمة للندوة التي اقتصر دعمها على لافتات جميلة هي دعاية لها أكثر من دعم للبيئة.. وحتى نعطي صورة عن الواقع البيئي نبين أن هناك خمسة جرائم بيئية ترتكب وتهاجم المنطقة الشرقية عموماً ودير الزور خصوصاً وهي:

- **المياه المتجرثمة وليست الملوثة فقط. مياه الشرب أو النهر أو المياه الجوفية التي غارت.**
- **مخلفات النفط والمعامل والصرف الصحي والصرف الزراعي والمبيدات والأسمدة.**
- **الجفاف والتصحر وارتفاع درجات الحرارة.**
- **الواقع الصحي والعجاج ومشتقاته.**
- **الإهمال الكبير والفساد من أصغر المستويات إلى أعلاها.**

وإذا أضفنا إلى كل ذلك الفقر والواقع المعيشي السيئ. وما يعانيه المواطنون نتيجة الواقع البيئي واضطرارهم إلى استجرار كميات أكبر من الكهرباء والماء. تكون النتيجة الموت والفناء في المدى القريب!!

وأخيراً نطالب ونرفع الصوت عالياً .. أبناء الجزيرة والفرات هم أبناء الوطن، وليأت المسؤولون وليلتقوا مع المواطنين وجهاً لوجه في بيوتهم وأحيائهم وحقولهم وليس في الصالات المكيفة والفنادق الفخمة، حتى أن معاون أحد الوزراء لم تعجبه استراحة المحافظة، ونزل في فندق فرات الشام ذي النجوم الخمسة فكلف الجهة الإدارية نصف ميزانيتها، ولم يفدنا بشيء من زيارته، ووجبة واحدة لآخر ومرافقيه كلفت رواتب خمس عائلات في شهر.. كما نطالب أن تتحمل شركات النفط المنتج من المنطقة كامل قيمة كهرباء وماء المنطقة بدل أن يذهب قسم منه في جيوب المتعهدين والمستثمرين والفاسدين!!

■ **زهير مشعان**

مالية حمص.. فساد ورشى.. وتهرب كبار التجار من الضرائب!

بعد سنوات طويلة من الممارسات الخاطئة في مالية حمص أضاعت على الدولة مئات الملايين، شاءت الأقدار والمصادفات أن يماط اللثام عن فضيحة من العيار الثقيل، أبطالها موظفون كبار ومحاسبون قانونيون وتجار من مختلف الأوزان والرساميل، يدفعون للتهرب من الضرائب

القصة بدأت عندما قام المحاسب القانوني في إحدى الفعاليات الخاصة، ويدعى عمار التركماني، بالادعاء على الشاب الذي يعمل لديه منذ عقود ويدعى طارق، حيث اتهمه بتزوير إيصال قدره مئتا ألف ليرة سورية، وعندما طلب طارق للتحقيق في الأمن الجنائي، اعترف بالتزوير، وفتح ملفات الفساد التي كان يقوم بها رب عمله بالتعاون مع كبار الموظفين في مالية حمص، إذ تبين أنه يقدم لهم مبالغ كبيرة كرشاوى لقاء إخفاء بعض الأضابير، أو تكليفه بضريبة لا تليق بحجم أعماله.. وبالفعل ألقي القبض على عمار تركماني الذي بقى متوارياً عن الأنظار لعدة أيام، وعثر في الكمبيوتر الشخصي له على معلومات مفصلة لكل تاجر، واسم المراقب الذي كلفه، ومقدار المبالغ التي تقضاها، وهنا بدأت تتكشف خيوط اللعبة، وقد تم التحقيق مع كبار الموظفين عن الأرباح الحقيقية والدخل المقطوع، أمثال مدير المالية الحالي نوفل نمرة، زياد حصرية، أحمد ترشحاني، عبد الرافع دامس، نشوان القيم، وغيرهم.. إضافة لعدد كبير من الموظفين بلغ خمسين شخصاً، وبدا أن معظمهم متورطون في أكبر فضحية فساد، ومحاسبون قانونيون مثل أمير الأيوبي، رشاد معلا..

وسنحاول في الأيام القادمة أن نكشف التفاصيل كثيرة عن هذه الفضيحة، علماً أن وزير المالية قد وجه العام الماضي شكراً لمدير المالية، فهل ستكشف الأيام عن متورطين كبار في وزارة المالية، أم أن الضغوطات ستؤدي إلى لفلفة الموضوع وتبقى الدولة والمواطن الخاسر الأكبر؟ ■■



رد غير مقنع.. وتعقيب

وصل إلى قاسيون الرد التالي من مديرية التربية بدير الزور..

«السيد رئيس تحرير جريدة قاسيون المحترم..

رداً على ما ورد في جريدة قاسيون العدد /٤٠٧/ تاريخ ٢٠٠٩/٦/٦ حول ما جرى في الاجتماع الذي عقده السيد مدير تربية دير الزور مع الموجهين ورؤساء المراكز يوم الخميس ٢٠٠٩/٥/١٤، وما صرح به خلال الاجتماع، نبين ما يلي:

لم يصرح السيد مدير التربية أبداً بالعبارة التي ذكرها كاتب المقال حول مشاركة فرع مكافحة الإرهاب في الامتحانات العامة، ولم يتم اللقاء مع أولياء الأمور أبداً، وما ركز عليه السيد المدير هو التعليمات التي أصدرتها الوزارة، كما أكد على ضرورة منع أهالي الطلبة من التجمع أمام أبواب مراكز الامتحانات وقدم إرشاداته لضمان سير العملية الامتحانية على أكمل وجه».

تعقيب

السادة في مديرية تربية دير الزور.. ما تم نشره في جريدة قاسيون العدد /٤٠٧/ تاريخ ٢٠٠٩/٦/٦، دقيق وصحيح، وهناك عدد كبير من الشهود الذين رأوا وسمعوا..

شكراً لتفضلكم بالرد. آملين منكم التحلي بالموضوعية

«إصلاحات» تشريعية وإدارية.. أم مخالفة لجوهر القانون؟!



تؤكد الوقائع أن أغلب التعديلات التي صدرت على القوانين النافذة، وأغلب القرارات الحكومية «الجريئة» كما يصفها مصدروها، تتجاهل العمق الاجتماعي للقانون بوصفه «مجموعة القواعد الملزمة التي تنظم سلوك الأفراد في الجماعة».

فالملاحظ أن معظم القوانين الجديدة والقرارات الحكومية -بصرف النظر عن صوابية توجهاتها العامة-، تهتم بالدرجة الأولى بمساعدة السلطة التنفيذية على تنفيذ مشاريعها، متجاهلة في الوقت ذاته أن القانون مهمته تنظيم الحياة الإنسانية في الجماعة، وليس مساعدة السلطة التنفيذية على القيام بمهمة التنظيم هذه.

وربما يرى البعض أنه لا فارق بين العبارتين، وهذا غير صحيح، فالتدقيق فيهما يبين أن الأولى تعني أن القانون يجب أن يلحظ كيفية التنظيم المثلى للمجتمع بما يحقق مصالح هذا المجتمع ويضمن التطور الدائم له، في حين أن الثانية تنطوي على لي عنق المجتمع وقولبته بما يناسب تسهيل عمل الإدارة وتمكينها من تنفيذ مشاريعها والقيام بمهمتها بما يتوافق مع بنيتها التي لا تزال بنية متخلفة بحاجة إلى عشرات الإصلاحات والتغييرات في منهجها وأسلوب عملها، بل وبما يتوافق مع مزاج بعض المؤثرين في صنع القرار ومصالحهم الشخصية الضيقة في كثير من الأحيان.

ومن الأمثلة الواقعية التي يمكن سوقها في هذا الصدد، القرار الصادر مؤخراً عن مجلس الوزراء بضرورة حصول المتقدمين للوظائف العامة من الفئتين الأولى والثانية على شهادات تثبت إتقانهم للغة الانكليزية وإمكانية استخدام الحاسب، حيث نجد أن مبرر إصدار هذا القرار يتلخص في أن العمل في الكثير من المفاصل الإدارية بات يتطلب إتقان الانكليزية واستعمال الحاسب، في حين أن أغلب العاملين في الدولة، بمن فيهم عدد كبير العاملين الجدد، لا يجيدون كلتا المهارتين. فرغم أن سياسات الحكومة هي التي كرّست هذا القصور لدى قوة العمل، وما تزال تكرّسهما بأشكال مختلفة، وبدل أن تتجه الحكومة إلى معالجة المسألة من جذورها من خلال عملية معقدة في حقيقتها، وهي ضمان إتقان جميع حملة الشهادة الثانوية للغة الانكليزية والحاسب اعتماداً على التدريس الجدي المنهجي للطلاب منذ سنوات الدراسة الأولى.. بدل ذلك، اتجهت إلى تعقيد المسألة على طالبي التوظيف أكثر فأكثر، من خلال إرباكهم وتحميلهم أعباء الحصول على الشهادات المطلوبة، وهي تعلم أن أغلبهم غير قادرين على ذلك مادياً ومعرفياً.

وهكذا فإن الحكومة لم تعمل على حل مشكلة اجتماعية تتمثل في وجود عشرات الخريجين الجامعيين الذين لا يتقنون اللغة الانكليزية والعمل على الحاسب، وإنما عمدت إلى الحل الأقل كلفة وفائدة، والأكثر تعقيداً بالنسبة لطالبي التوظيف..

وليس هذا المثال سوى غيض من فيض الإجراءات الحكومية والقوانين ومشاريع القوانين المعدة على كل الصعد، والتي تضرب بحاجات المجتمع، وبضرورة ضمان تطوره عرض الحائط، وهذا يصب أولاً وأخيراً في مصلحة فئات معينة وعقليات ضيقة الأفق أوصلتها ظروف عديدة لا مجال لذكرها الآن، لكي تكون قريبة من مواقع صنع القرار.

إن هذا الأسلوب في إصدار القرارات والتشريعات هو أسلوب يتجاهل العمق الاجتماعي للقانون، لأنه يستعمل الصلاحيات التشريعية والتنفيذية لتسهيل عمل إدارات الدولة، بدلاً من العمل على تسخير كل إمكانيات هذه الإدارات في خدمة المجتمع الذي يعطي هذه الإدارات مبرر وجودها، ويمنحها المشروعية. كما أن هذا الفهم القاصر لمعنى القانون يجعل من سلطات الدولة غاية في ذاتها بصرف النظر عن مدى تلبيتها لحاجات المجتمع، مع أن هذه السلطات ليست في الأصل سوى وسيلة للمحافظة على المجتمع، وضمانة لتطوره وتماسكه.

■ **نجوان عيسى**

مدينة طرطوس القديمة تعاني من الإهمال والظلم

الكنوز الوطنية تصبح لعنة مشؤومة... والفن العريق خراباً وكوارث



◄ يوسف البني

تعتبر مدينة طرطوس كنزاً من كنوز الدنيا، وقيمة تاريخية أثرية غنية بالفنون والأمجاد، فهي ميناء بحري من العصور الوسطى، ومحطة للحجيج، وملتقى لطرق التجارة والملاحة بين البر والبحر، مدينة سكنتها الأساطير، فأصبح تاريخها ملحمة لا تغيب عنها الشمس. ساحلها وإطلالتها على البحر المتوسط لهما أهمية إستراتيجية عريقة، عرفها الإنسان الأول في منطقة يحمور (أرض حمد) كبلد فينيقي وحيد في عمريت، فيها أجمل القلاع والحصون والتلال التي تروي تاريخ الإنسان وحضارته، من العصر الحجري ثم الفينيقي واليوناني والروماني والهلنستي والبيزنطي والصليبي، حتى الإسلامي. تلعب مدينة طرطوس الأثرية دوراً هاماً في حركة السياحة، نظراً لشواهدها التي يقف السائح مندهشاً أمام عظمتها وخلودها.

هذا الكنز تحول إلى لعنة مشؤومة على أهله وورائه، وهذا الفن العريق تحول إلى خراب ينذر بكوارث وأخطار لا يستطيع أحد أن يتصور مدى سوء نتائجها، لو استمر هذا الإهمال والاستهتار بحياة الناس وأمنهم وسلامتهم.

ففي الحي السكني القائم على آثار مدينة طرطوس القديمة والذي يسمى (الساحة) يعيش المواطنون حالات من الخوف والرعب، من انهيار البيوت فوق رؤوس ساكنيها، علماً أنهم يصرخون ويطلبون النجدة من المسؤولين والقائمين على الأمر، منذ أكثر من أربع سنوات، ولكنهم لم يصلوا إلى نتيجة لحل هذه المشكلة، ولم يسمع صوتهم إلا من كان له مصلحة بالتسويف والتأجيل والتأخير والوعود الموارية، والمشكلة تكبر وتتفاقم، والخطر يزداد ويقترب، مع كل لحظة تمر على هذه البيوت.

وصل الصوت أخيراً إلى «قاسيون» التي أخذت على عاتقها منذ زمن الدفاع عن أمن وكرامة المواطنين، وسمعنا نداءهم واستغاثتهم، فانتقلنا إلى الحي المنكوب للوقوف عن كثب على حقيقة المعاناة والخطر الذي يتعرض له المواطنون هناك، فكانت بانتظارنا صور كثيرة من المآسي والأحزان والهموم التي لن يسكت عنها إلا ظالمٌ أو فاسد.

كانت مناظر البيوت من الداخل مرعبة تبعث على الخوف من سقوطها على رأس ساكنيها في كل لحظة، شقوق كبيرة في الجدران ينفذ منها الضوء وحتى الحشرات والقوارض، وهي تزداد وتتسع مع الزمن. انهيارات في الأرضيات والسقوف، أو حتى أجزاء كاملة من بعض العقارات، كسقوط غرفتين فوق بعضهما (في بناء من طابقين) وبقاء الجزء الباقي من البناء متصدعاً معرضاً للانهيار في أية لحظة.

كثير من المواطنين الساكنين في هذه البيوت يخافون أن تنهار عليهم، ولكنهم لا يستطيعون مغادرتها، لكثير من الأسباب القاهرة، فهم لا يملكون سوى هذه البيوت المتصدعة التي ورثوها عن آبائهم وأجدادهم، وقد تسكن في كل بيت ثلاث أو أربع عائلات، وكل عائلة مؤلفة وسطياً من خمسة أشخاص، وقد أضطر بعضهم لمغادرة هذه البيوت هرباً من خطر سقوطها فوق عائلاتهم، وسكنوا بيوتاً استأجروها بعيداً عن الخطر، ولكن تحت ضغوط الحياة، وارتفاع تكاليف المعيشة، وعدم القدرة على تأمين بدل الإيجار، بالإضافة لمصاريف الحياة اليومية، اضطروا للعودة والسكن في أملاكهم المتصدعة، رغم المعرفة الوثيقة أن الخطر يحيق بهم، ولكن بعض الشر أهون من بعض.

معاناة حقيقية وخطر متربص

كانت مناظر البيوت التي رصدتها كاميرا «قاسيون» مثيرة للقلق والخوف... والتعاطف أيضاً. السقوف المنهارة مازالت كما هي، والتصدعات والشقوق تبعث على الخوف والقشعريرة، بعض الأقسام المنهارة من البيوت أدت إلى تصدع الأقسام الأخرى المترابطة معها.

في كثير من الأحيان تتم عمليات ترميم للقلعة، أو لأي بناء أثري آخر، من قبل غير المختصين وعديمي الخبرة، وقد يكون بعضهم يتصفون بالاستهتار والإهمال واللامبالاة، كما حدث في منزل المواطن محمد حمزة، الذي قام عمال الترميم بإلقاء الحجارة والبقايا على سطحه المجاور، ونتيجة لتكرار الارتجاج وتراكم الثقل، انهار سقف إحدى الغرف، وتشققت الأسقف الأخرى مشكلة مصدر خطر حقيقي كبير.

هذه التشققات والتصدعات والانهيارات قد تكون حدثت بفعل عوامل مختلفة، منها أعمال الترميم الخاطئة والقاصرة، ومنها بفعل الطبيعة الساحلية والجو الرطب المالح الذي يؤدي إلى تفاعل الأسمنت وتآكله وتفتيته، أو قد يكون السبب الرئيسي والهام هو البنية الأساسية للمدينة القديمة الأثرية التي أقيمت البيوت فوقها، وكثرة السراديب والأنفاق والرطوبة المتسربة منها.

في البحث عن حلول

تتم محاولات البحث عن حلول لهذه المشكلة وتأمين المواطنين من الخطر منذ أكثر من أربع سنوات، ولكن كل المحاولات بقيت حبراً على ورق نام سنوات طويلة في أدارج المسؤولين، فقد تمَّ تشكيل لجان خاصة لتحديد المساكن المتضررة، والتي تشكل خطورة على ساكنيها، وتم إقرار إعطائهم مساكن بديلة في مشروعي إسكان الهديل والعجمي لإسكان المتضررين، ولكن هذا بقي كلاماً نظرياً، منذ أربع سنوات، دون تنفيذ على أرض المواقع.

تم بموجب محضر اللجنة رقم /٧٢٥٨/ تاريخ ٢٠٠٥/٤/٢٦ تحديد الأبنية الآيلة للسقوط أو غير الصحية، أو غير الصالحة للسكن الإنساني، وتم تخصيص بعض المتضررين بسكن بديل، ولكن الحل كان على حساب المتضررين الذين سيتم إخلاؤهم من بيوتهم، بأنهم سيدفعون مقدماً مبلغ ٥٠٠٠٠ ل.س لقاء تخصيصهم بمسكن بديل، وتسديد باقي ثمن المسكن على أقساط طيلة ٢٥ عاماً؟!!!

وهنا نتساءل كيف يسدد المواطن ثمن مسكن بديل ومسكنه الأصلي من المفترض أن يعود لاستملاك مجلس المدينة أو لوزارة السياحة ومديرية الآثار؟!!

خطوة عملية لكنها خارج الطريق الصحيح

أخبرنا أهالي الحي أنه تم توزيع بحدود /٢٠/ مسكناً، ولكن معظم المستفيدين لم يكونوا من أهالي المنطقة الذين تم الكشف على مساكنهم، بل كانوا مقربين من مسؤولين في لجان التخصيص أو مجلس المدينة، وحتى هنا فوق آلام الناس، ومعاناتهم من الخوف والرعب وخطر الانهيارات، يظهر الفساد مهدداً كل آمالهم بالحصول على مسكن يضمن أمنهم وسلامتهم ويحفظ كرامتهم، فالذين استفادوا من السكن البديل من المتضررين عددهم محدود جداً، ومعظم الذين حصلوا على البيوت لا يستحقونها، وبعضهم الآخر لا يوجد خطورة عليه، وبيته في حال لا بأس بها، وبعد استلامهم السكن البديل عادوا وفتحوا بيوتهم التي سلموها للبلدية، وسكنوا فيها من جديد.

بعض البيوت الأخرى التي تم تسليمها للبلدية لم تلق سوى الهجران والإهمال، فأصبحت مرتعاً للحشرات والقوارض والأوساخ، وبدأ المواطنون يشعرون أن هناك جهة تملك القرار بنفوذها وقوتها الاقتصادية، وتهدف لإخلاء البيوت وإهمالها، وقد يكون لها هدف من ذلك فيما بعد!!

وتمتد لعبة المماطلة

وافانا بعض المواطنين بأوراق رسمية تثبت أنهم يستحقون السكن البديل منذ أكثر من أربع سنوات، ووعدهم مجلس المدينة أكثر من مرة أنه يوجد /٣٤/ مسكناً جاهزاً، مخصصاً لأهالي هذا الحي، وفي كل مرة يراجعون فيها، لا يحصلون إلا على جواب واحد: «فُرجت، بعد شهرين سنعطيكن البيوت». وتمتد الشهوَر والسنوات، ويزداد الخطر، ويضيع عمر المواطنين بين الإحساس بالخوف وترقب الخطر، وبين انتظار لخطة الفرج التي يعده بها المسؤولون دون تنفيذ. وهناك نماذج كثيرة، مثل المواطن مصطفى فهد لطش الذي حصل بعد مماطلات عديدة من مجلس المدينة، على موافقة بتاريخ ٢٠٠٨/٤/١٣ بتخصيصه بمنزل بديل، حيث لا يمكن ترميم مسكنه ويجب إزالته فوراً، وكذلك المواطن خالد خضر خضر الذي تقرر ترشيحه بالكتاب رقم ٤٢١٠/ص بتاريخ ٢٠٠٥/٥/٢ للاستفادة بشقة جديدة بدلاً من البناء المشغول من قبله والمقرر هدمه. ولكن كل الوعود التي أتت على هذا السبيل مازالت طي الأدراج، والمواطنون يترقبون الخطر بين لحظة وأخرى.

نموذج مثير للتعاطف... والحنق

العقار /١٦٥٦/ الذي يشغله المواطن محمد حمزه وعائلته، مثل كثير من البيوت في المنطقة، مؤلف من عدة غرف، جدرانها حجر رملي وسقفها بيتوني سيء جداً، بسبب تفسخ البيتون، وهي مهددة بالانهيار، النوافذ متشققة بشكل كبير وخطير، وجدران المطبخ تعاني من رطوبة عالية وغير صحية، وعتبات النوافذ متشققة بشكل كبير وخطير، وجدران المطبخ تعاني من رطوبة عالية وغير صحية، وجاء هذا الوصف لكثير من البيوت في المنطقة، في تقرير رئيس دائرة المدينة القديمة المهندسة ماري يازجي، بتاريخ ٢٠٠٩/٣/١٦، ومحضر لجنة السلامة العامة رقم ٣٦٠/ص/١٠/١١، بتاريخ ٢٠٠٩/٣/١٩، وحصل الانهيار عشية عيد الأم، فكانت أجمل هدية للأم في عيدها (سلامة أولادها). سافر صاحب البيت للخارج لكي يستطيع تأمين ثمن مسكن، أو مردود يؤمن له إيجاراً شهرياً لبيت آمن بعيداً عن مسكنًه.

تحدثت السيدة صاحبة البيت عن مشكلتها للتلفزيون العربي السوري وللصحف المحلية الرسمية، ومثلت أمام المحافظ وشرحت له همها وألمها وحقها في الحصول على مسكن بديل، وهو يومئ لها «بقفا يده» لا يوجد عندنا بيوت، ولم تلق سوى ذل السؤال وقساوة الجواب... والإهانة».

رأي رسمي

توجهنا إلى المكتب الفني لمجلس مدينة طرطوس القديمة، والتقينا المهندسة ماري يازجي عضو المكتب الفني للمجلس، وسألناها عن الخطوات التي تم اتخاذها لتأمين المواطنين، وأين وصلت الحلول المطروحة، فأفادتنا بما يلي: «تم إقرار تشكيل لجنة في الاجتماع الدوري لمجلس المدينة بتاريخ ٢٠٠٩/٥/٢٤، مهمتها إجراء مسح سريع للبيوت الأكثر خطورة، للعمل على تخصيص ساكنيها بمساكن بديلة، ولكن هذه اللجنة لم تُشكَّل حتى الآن، فهناك دائماً تأخير في التنفيذ، ولا أدري ما المقصود من هذا التأخير، ومن وراءه!! فهنالك منازل مبينة تكفي للسكن البديل للمساكن الأكثر خطورة، فحسب إحصائيات اللجان يوجد ١٨ منزلاً غير صحي وغير قابل للسكن الإنساني، كما يوجد بعض المساكن المهددة بالخطر القريب والتي يجب معالجتها سريعاً. لقد تم في السابق توزيع /٢٠/ مسكناً بديلاً لشقق مستملكة منذ عام ١٩٨٦، لشق طريق ولكن تأخّر تنفيذُه حتى هذه الفترة، وكثير من الذين حصلوا على سكن بديل عادوا وسكنوا في بيوتهم القديمة، من أجل هذا قرار تشكيل اللجنة واقف، ويتخوف السيد المحافظ من تكرار نفس الظاهرة، وعدم إخلاء البيوت بعد تسليم السكن البديل، وهنا أتساءل: لماذا لم ينفذ قرار تشكيل اللجنة حتى الآن؟! لماذا يربط السيد المحافظ توزيع المساكن البديلة الآن بما حدث من قبل؟! ألا يجب أن يكون هناك مكتب للمتابعة؟! ولماذا لا يكون هناك جهة مسؤولة عن التنفيذ؟! علماً أنه يمثل السلطة التنفيذية في المحافظة؟ برأيي يجب التحرك سريعاً لحماية المواطنين وتأمينهم».

وحول الخدمات الأخرى التي يتم التقصير فيها بشكل واضح وكبير، كالنظافة مثلاً، أفادتنا المهندسة ماري يازجي، فقالت: «بالنسبة للنظافة لا يوجد لدى البلدية في هذه المنطقة سوى عامل نظافة واحد، وهو مسؤول عن نظافة منطقة كبيرة من المدينة القديمة. ويجمع القمامة في عربة تُجَر يدوياً، ويستغرق أكثر من نصف وقت دوامه كي يفرغ العربة في مكب جمع القمامة، في الطرف الآخر من المدينة، لا يوجد سيارة لجمع القمامة، ولا يوجد حاويات، وهنا لي عتب صغير على أهالي المنطقة الذين لا يتعاونون معنا، وهم يسببون تراكمات عشوائية مؤذية للنظر ومقززة للنفس. تقدمنا بطلب لتزويدنا بعمال نظافة أو سيارة جمع قمامة، أو حاويات، ولكن لا يوجد استجابة من المحافظة، مع أن المحافظ يحملنا نحن هذه المسؤولية».

إلى متى؟!!!

إلى متى يبقى المواطن في بلدنا عرضة للخطر والألم والإهانة؟!

إلى متى ستبقى سلامة المواطن وأمنه بعيدين عن اهتمامات المسؤولين وأصحاب الأمر؟!

إلى متى ستبقى أوابدنا وتاريخنا وثرواتنا الوطنية، عرضة للإهمال والتسيب، أو التخريب أحياناً؟! هل وراء هذا الإهمال وإظهار الأشياء أنها بالية لا قيمة لها ولا فائدة منها، غاية في نفس يعقوب؟!

هل هناك مخطط لتسليم المدينة القديمة للغرباء بعد «تطفيش» أهلها منها؟!!

هذه أسئلة تنتظر الإجابة عنها، بالعمل على تأمين متطلبات الأمان والسلامة العامة لكل المواطنين، بالأفعال لا بالوعود، ويجب أن يكون الحل على مسارين كلاهما على قدر كبير من الأهمية، الأول تأمين السكن البديل الصحي والمناسب للمواطنين، والذي يحوي شروط الأمان والاستقرار، لضمان حق المواطن بالحياة الحرة الكريمة، والمسار الثاني يكون بوضع يد مديرية الآثار على هذا الكنز الوطني والتاريخي العظيم، والعمل على كشفه وإظهاره للعيان، ليكون رافداً سياحياً عظيماً، ويكون محجاً للسياح من جديد...

■■

أسماء المواطنين وأرقام العقارات التي يجب إخلاؤها من ساكنيها لسبب خطر الانهيار وعدم صلاحيتها للسكن الإنساني:

عبد الله لطش عقار ١٦٨٨، عبد الله موسى وزبيدة موسى ١٥٧٣، محمد حمزة وتودد بلة ١٤٠٣، محمد عبد الرحمن زيدان ١٥٤٢، عدنان ريحاوي ١٦٩٦، أحمد عيد ١٦٠٥، بادر أحمد ١٦٧٩، هشام جادو ١٦٨٩، عبد الرحمن ياسين ١٦٧٩، غنوة هدلا ١٥٨١، عبدالقادر خليل وعبدالقادر محمد ومحمد خليل ١٥٨٥، مصطفى خليل وبدر خليل وعبد القادر خليل ١٥٨٥، أحمد الشيخ يوسف ١٦٤٦، غسان قاسم ١٥٤٠ و١٥٤٤ و١٥٣٩، غير مشغول ١٥٣٨، ماهر الشيخ ١٥٦٦، عائلة سليم العال ومحمد مصطفى العال ١٥٣٠، رباب شاحوط وخالد معمار ١٥٤٥، أنس وأحمد لطش ١٧٣١.

المنازل الأخطر إنشائياً وتهدد الشاغلين والسلامة العامة بالخطر:

عبد الله لطش عقار ١٩٦٨، رجب خيرو ١٧٩٠، طلال شلق وجميل شلق ١٥٣٤، عبد الله خضر (عاجز) ١٥٤١، سليم العال ومحمد مصطفى العال ١٥٣٠ الملاصق للعقار ١٥٤١ المعرض للانهيار، علي شحيدة الكردي ١٧٠٧، وسام شقرا وأخوته ١٥٩٩، خديجة زين ١٤٠٤، إبراهيم دياب ١٦٧٩، سناء شلق وعائدة شلق ١٧٩١، مصطفى ملوحي ١٨٠٥، أحمد مرقبي ١٦٧٩، سامي الشيخ ١٤٤٣، فهد لطش ١٧٣١، نبيل خليفة ١٧٩٨، غير مشغول ١٤١٧، هشام حمزة ١٦٥٦

كما جالت كاميرا «قاسيون» في كثير من البيوت ذات الجدران المتشققة والسقوف المنهارة والتي تشكل خطراً على أصحابها، ولكنها لم تدرج في اللوائح التي نسقتها اللجان تمهيداً لتأمين السكن البديل لشاغليها، ومن أصحاب هذه العقارات المواطنين: غسان قاسم، بسام قاسم، على كردي، علاء قاسم، يوسف محمد السيد أحمد، حسن اللوزي، عبدالله يباضو، ابراهيم حسن ريحاوي، خالدحسن ريحاوي، جميلة بدر قبلان، أحمد خليل، أسامة خليل، ابراهيم خليل، عائلة المرحوم محمد عبدالقادر خليفة (عائلتان في بيت واحد)، مصطفى خليل، عبدالقادر خليل، غسان خليل، خالد خليل، محمد خليل، يوسف خليل، عبدالله لطش، عبدالله عبد الستار لطش، محمد علي السيد، عائشة النجار، خديجة النجار، أحمد شقرا، يوسف محمد الطرابلسي، جميل ديوب، محمد جميل ديوب، أحمد عبدالقادر شيخ يوسف، يوسف محمد السيد أحمد، مصطفى محمد السيد أحمد، وإبراهيم محمد دياب.

وكانت معظم البيوت أشبه بالأقنان أو زنزانات السجون. وفي بعض المنازل تسكن عائلات من شباب عازبين مقبلين أو معرضين عن الزواج. ما يتطلب حلاً جذرياً لمشكلة السكن في هذه المنطقة.

◄◄

• بيوت طرطوس القديمة تنذر بكوارث وأخطار سيئة النتائج لو استمر الإهمال والاستهتار بحياة الناس.

• مناظر البيوت من الداخل مرعبة تبعث على الخوف من سقوطها على رأس ساكنيها في كل لحظة.

• وحتى فوق آلام الناس ومعاناتهم من الخوف والرعب وخطر الانهيارات يظهر الفساد مهدداً آمالهم بالحصول على مسكن يضمن أمنهم وسلامتهم ويحفظ كرامتهم.

مواصفات المواطنين «المدعومين».. خطوة نحو إلغاء الدعم

بعد عراك طويل وجدل مديد على قضية الدعم، وتحديد مستحقيه، وبين الحديث عن جوهر الدعم وأهميته، وحاجة المواطن السوري إليه، وما هو الأسلوب الأمثل لإيصال هذا الدعم، على الطريقة الحكومية بالطبع، أخرجت الحكومة السورية وفريقها الاقتصادي من جعبتهم سلة الشروط التي تخول المواطن السوري الحصول على الدعم، ومن أهم هذه الشروط:

- أن يكون عربياً سورياً أو من في حكمه.

- أن يقيم إقامة دائمة في سورية.

- أن يكون دخل الشخص «المتاح له ولأفراد أسرته القاطنين معه الدعم» لا يتجاوز ٣٠٠ ألف ليرة سورية سنوياً.

- ألا يكون هناك أي دخل إضافي لأي فرد من أفراد الأسرة الذين يقطنون معه.

- ألا يتجاوز متوسط إنفاقه هو وأفراد أسرته القاطنين معه على الكهرباء والماء والهواتف الثابتة والنقالة مبلغ ٣٥٠٠ ليرة سورية.

- ألا يملك سيارة سياحية خاصة تزيد سعة محركها عن ١٦٠٠.

- ألا يكون لديه أي سجل تجاري أو صناعي أو زراعي أو سياحي.

- ألا يكون لديه أية عقارات سكنية أو تجارية تدر عليه دخلاً إضافياً له ولأفراد أسرته القاطنين معه.



كل ماجرى حول الدعم هو تخطيط لإلغائه كلياً

قبل الحديث عن جدية هذه الشروط، وعن طبيعة المعطيات الحكومية التي استندت على أساسها الحكومة في إقرار جدول الشروط، لابد من الإشارة إلى أن وضع هذه الشروط يفترض وقبل كل شيء وجود مؤسسات إحصائية، قادرة على توفير الأرقام والمعلومات الدقيقة التي تحدد بكل وضوح وشفافية دخل الأسرة السورية، على اعتبار هذا الدخل المرتكز الأول للحصول على الدعم...

ثم لا بد من طرح السؤال التالي: هل ستكون هذه الشروط قادرة على إيصال الدعم إلى مستحقيه، أم أن الأمر مجرد تجربة فاشلة جديدة، تحاول من خلالها الحكومة إيهام المواطن السوري بأنه لا توجد طريقة ناجحة قادرة على إيصال الدعم لمستحقيه، وبالتالي عندها سرعان ما سيكون مصيرها الإلغاء، مثل سابقاتها كقسائم المازوت مثلاً، بعد أن أثبتت التجربة والممارسة الفعلية، والتي هي برأينا معيار الحقيقة، أنها كانت الأسوأ بين تجارب الدعم المتبعة؟

ثم كيف سيتم تحديد حجم دخل أصحاب الدخل إذا ما علمنا أن من يمكن تحديد سوية دخلهم هم ٧٠٠ ألف فقط، وهو عدد عمال القطاع العام السوري، بينما يبقى حوالي ٢ مليون عامل في القطاع الخاص لا يمكن معرفة رواتبهم، لأن ٩٥٪ منهم غير مسجلين بالتأمينات الاجتماعية، تضاف إليهم العمالة المؤقتة أو الموسمية العاملة في الزراعة وغيرها، فكيف سيتم تحديد دخل هؤلاء؟!

قضية دخل الفرد وأفراد أسرته الذي يجب أن لا يتجاوز ٣٠٠ ألف ليرة سورية سنوياً، أي بحدود ٢٥ ألف ليرة شهرياً، يفرض علينا وضع العديد من إشارات الاستفهام والأسئلة، أولها: هل هذا الرقم المطروح كشرط للحصول على الدعم، يكفي لتأمين الحاجة الأساسية للأسرة السورية المكونة في حدها الأدنى من ٥ أشخاص؟؟

فبلغة الأرقام، وكما أكد أحد الباحثين الاقتصاديين خلال ورشة العمل التي أقامتها جمعية العلوم الاقتصادية السورية في عام ٢٠٠٩ «إن الإنفاق اليومي للفرد السوري على السلع الغذائية الضرورية لتأمين ١٤٠٠ حريرة يبلغ نحو ٩٧ ليرة، وبالتالي فإن إنفاق الفرد على السلع الغذائية يبلغ نحو ٢٩٠٠ ليرة سورية شهرياً، وباعتبار أن متوسط حجم الأسرة السورية يقدر بين ٥- ٦ أفراد، ينتج أن إنفاق الأسرة على السلع الغذائية يساوي ١٦٢٩٦ ليرة سورية شهرياً، وهو ما يسمى خط فقر الغذاء، بينما الإنفاق الإجمالي للأسرة السورية على السلع الغذائية وغير الغذائية (خط الفقر المطلق أو الأعلى) يساوي ٢٧١٦٠ ليرة سورية شهرياً».

فالأرقام تشير بشكل واضح ومفضوح، إلى أن شرط الدخل لا ينطبق حتى على فقراء سورية، وعندها يمكن القول إن الرغبة والنية التي تضمرها الحكومة، عبر قرارها هذا، ليس توزيع الدعم على مستحقيه، بل إلغاء الدعم كلياً، وتحديداً عن مستحقيه من فقراء الشعب السوري والمقدرين بأكثر من مليوني فقير!!

الأرقام والوقائع تقول بصوتها المرتفع ما تعجز الحكومة عن إنكاره..

■■

نحو نصف مليار ليرة فساد بسبب رفع الدعم في محافظة واحدة!!

يجب رفع الدّعم عمّن رفَع الدّعم



انتشر سرطان الفساد في الدولة والمجتمع، وأصبح المواطنون يتابعون أخباره دون اهتمام أو حماس، فقد (ملّ قلبهم)، أو اعتادوا على وجوده المزمن، مثلما اعتادوا على المناظر المؤلمة لجرائم قوات الاحتلال الأمريكي في العراق، والعدو الصهيوني في فلسطين ولبنان.. وذلك بسبب التهميش الذي يعانون منه، خصوصاً وأن معظم الرافضين للفساد باتوا مضطرين للجوء إليه أحياناً للحصول على جزء من حقوقهم.. والخطورة أن بعض الناس بات يقول يائساً: (ما في فايدة.. أنتم تكتبون وتكشفون مكامن الفساد، والفساد مستمر، بل ويزداد، وإذا ما تمت محاسبة ما.. يخرج منها الكبار كالشعرة من العجين، ويعودون إلى أماكن أخرى أكثر فائدة ومنفعة لهم، وتقع الواقعة على رؤوس الصغار من الفاسدين فقط، وتعود حليمة لعادتها القديمة)!!

لا شكّ أن كل ذلك حدث ويحدث، لكن قبل تبيان الموقف حوله، سنذكر آخر ما وصل إلينا من ألوان الفساد وأشكاله، وهو ما نجم عن قرار الفريق الاقتصادي ومن وراءه ومن يدعمه (رفع الدعم عن المازوت). لقد ضرب هذا القرار عصفورين بحجر واحد، إذا لم نقل عصافير عدة، الأول: ضرب الزراعة والصناعة وكل مفاصل الحياة والخدمات.. والثاني: فتح نوافذ الفساد وشرعنها في كل مكان. والرابح هم كبار الفاسدين، والخاسر هو الوطن والشعب. وهو كما يُقال: ضربة معلمين، فالمنطقة الشرقية مثلاً، تحول قسم كبير منها إلى خرائب تنعق فيها الغربان بعد أن هجر كثير من الفلاحين أراضيهم، ولنأخذ ما جرى في دير الزور وحدها في نافذة فساد صغيرة واحدة هي: بطاقات المازوت العائلية، فقد تمّ كشف قطع نحو عشرين ألف بطاقة زائدة، وهناك بطاقات أخرى لم تدخل في الحسبة لأن ملابساتها لم تتَح بعد بصورة دقيقة، وإذا ما حسبنا فرق السعر في كل دفتر ١٦٠٠٠ ليرة × ٢٠٠٠٠ = ٣٢٠ مليون ليرة فقط لا غير.. وهذا الرقم تقريبي ويمكن واقعياً أن يرتفع إلى نحو نصف مليار، وربما إلى أكثر خصوصاً إذا ما اتضح أن ثمة دفاتر إضافية زائدة..

في العموم، وعلى أثر هذه النتائج، تم توقيف بعض أعضاء اللجان والمشرفين عليها. والمثير للسخرية أن منهم من ترأس المجالس في المحافظة أو اللجنة النقابية فيها، لأن مركز المحافظة هو أحد مراكز الفساد، هذا عدا فساد التخزين والتزوير وغيرها من مشتقات فساد المازوت ونوافذه. هذا في دير الزور وحدها, ومؤكد أن الوضع ينسحب على كافة المحافظات.. فترى كم كلّف رفع الدعم أمام كلفة الدعم كلها!؟

ولتبيان الموقف ولنقدّم رأياً حول كيفية الخلاص من الفساد، نسوق خبراً جاء في إحدى صحف الجبهة بعنوان: لماذا لا تفعل لجنة «من أين لك هذا» على القضاة!؟ كحل لمشكلة الفساد. والسؤال: أين أحزاب الجبهة من كل ما يجري؟ ومن يقوم على هذه اللجنة؟

لقد سألنا كثيرون: كيف يمكن الخلاص من الفساد؟ وهنا نذكر خلاصة مسرحية يونانية قديمة تقول: إن أحد الملوك كان لديه اصطبلات للخيول أهملها الساسة والمسؤولون عنها حتى تراكمت القاذورات فيها، ووصلت حدّاً بات يهدد المدينة وكل من فيها، فجمع الملك المستشارين الشرفاء، وسألهم عن كيفية الخلاص وحلّ المشكلة، فأشاروا عليه بعدة حلول، واستقر الرأي على تحويل مجرى النهر إلى الاصطبلات ليجرفها بكل ما فيها لأن الخيول باتت مصابةً وكذلك الساسة أيضاً.

إن محاربة الفساد ليست مستحيلة، ويجب أن تبدأ بمحاسبة من اتخذ قراراتٍ جائرة كقرار رفع الدعم، أي رفع الدّعم عمّن رفَعَ الدّعم، وبمحاربة الفساد الكبير الذي يولد الصغير، وذلك بإشراك كل الشرفاء في الوطن في هذه العملية، فهم يمكن أن يكونوا النهر الجارف للفساد والفاسدين.

■ **دير الزور- مراسل قاسيون**

جدولة لديون الفلاحين..
أم تكريس لعذاباتهم؟



وافق مجلس الوزراء في جلسته التي انعقدت يوم الثلاثاء ٢٠٠٩/٦/١٦ برئاسة المهندس محمد ناجي عطري رئيس المجلس، على اقتراح وزارة المالية بجدولة قروض المصرف الزراعي التعاوني القصيرة الأجل في المحافظات، الممنوحة للزراعة البعلية في الموسمين الشتويين ٢٠٠٧-٢٠٠٨ و٢٠٠٨-٢٠٠٩، وأقر أن يتم تسديد هذه القروض خلال مدة ثلاث سنوات على أقساط سنوية متساوية وتواريخ استحقاق موحدة يُستَحق القسط الأول منها بتاريخ ٢٠٠٩/٩/١.

القرار الذي جاء دون المرتجى والمتأمّل، تم تعليله «بهدف دعم العملية الزراعية والإنتاجية ودعم الإخوة الفلاحين والمزارعين»، فهل فات مصدريه أن ينتبهوا أنهم بقرارهم هذا لا دعموا الفلاحين، ولا دعموا العملية الزراعية والإنتاجية؟ فالفلاحون ببساطة لن يتمكنوا من التسديد إلا إن باعوا أراضيهم التي يقتاتون من خيراتها، أو أجزاء كبيرة منها.. أو ربما بيوتهم أو آلياتهم الزراعية إن وجدت، فمعظم القروض الممنوحة لهم ذهبت أدراج الرياح، وعصف بها الجفاف، أو السيول، أو الصقيع، أو تذبذب الأسعار، أو عشوائية حركة الاستيراد والتصدير، أو قوانين السوق المجحفة وأطماع تجار الجملة.. وبالتالي لم يستفد منها المقترضون بقليل أو بكثير، فمن أين يسددون للمصارف الزراعية المانحة؟

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن تجاهل مجلس الوزراء للنداءات والمناشدات والمطالب والعرائض الفلاحية التي نشرتها وسائل الإعلام السورية، وفي مقدمتها صحيفة قاسيون، والتي أكدت بمجملها على ضرورة إعفاء الفلاحين من ديونهم، أو على أقل تقدير، إعادة جدولتها على أمدية زمنية أطول مع تقديم كل ما يمكن تقديمه من إعفاءات وتسهيلات؛ يؤكد أن مجلس الوزراء عموماً، ووزارة المالية على وجه التحديد، لم تتعامل مع المسألة من الناحيتين الاستراتيجية والإنسانية! فاستراتيجياً هذا النوع من القرارات سيوجه ضربة إضافية للزراعة السورية التي بدأت تترنح بقوة بعد أن أنهكتها السياسات النيوليبرالية للحكومة المقتدية والمسترشدة بتوجيهات البنوك الدولية.. وبالتالي سيدفع السوريين لمزيد من العزوف عن الزراعة، وهذا سيخل بالأمن الغذائي، وبالتالي، بالأمن الوطني.

أما من الناحية الإنسانية فإن قرار كهذا، والذي قد يوهم البعض أنه يشكّل تعاطفاً مع الفلاحين، سيساهم واقعياً في إفقار شريحة كبيرة من المزارعين الفقراء وتحميلهم هماً جديداً فوق همومهم المعاشية، وسيزيد من فقرهم وعوزهم.

لذا، وبعد ما تقدم، نؤكد على ضرورة إعادة مجلس الوزراء النظر بالقرار الصادر عنه بهذا الخصوص، وتعديله بما يضمن تحقيق جدواه استراتيجياً وإنسانياً..

■■

هكذا تكلم «سو»

◄ **جهاد أسعد محمد**

جاء مع عدد من الخبراء مرافقاً لدفعة الباصات الصينية التي استوردتها شركة النقل الداخلي، (مو عالبيعة) كما راح يتندر حينها العاملون والسائقون في الشركة، ولكن لكي يساعد في الإشراف على حسن سير عمليات صيانة وإصلاح هذه الباصات التي ستجري لها في فترة قصيرة محددة في العقد بين الجانبين..

إنه الخبير الصيني «سو»، وهو مهندس ميكانيك صغير في السن، وفي هيئته بعض البلاهة الظاهرية، ولا يكف عن الابتسام حتى وهو يتلقى شتائم «البناديق» الذين يمررونها وهم يظهرون احتراماً مزيفاً، وجفناه مشدودان بمطاطة فلا يكاد يظهر من بؤبؤي عينيه سوى نواتيهما، وطوله لا يتجاوز قامة أية فتاة متوسطة الطول في بلدنا.. ويبدو للوهلة الأولى أنه من أولئك الكومبارس الذين يتلقون اللكمات والرفسات في أفلام «جاكي شان» أو «بروس لي» مقابل بضعة قروش.

ولكنه مع كل هذه الملامح والصفات المخادعة، سرعان ما أثبت فأدهش، أنه فهيم و«حربوق»، وبارع في اختصاصه وفي غير اختصاصه، وحاضر البديهة، وقد استطاع في وقت قياسي أن يتقن من العربية (الشامية) ما يمكّنه من تدبّر أموره، وإسكات «البناديق» الكثر من حوله، لا، بل والتندّر على بعض ما يراه ويسمعه من طرائف ومفارقات لا تحدث غالباً إلا في بلدنا (النامي).. وما أكثرها.

فـ«سو» هذا، وبعد أن قرأ في عيون الجميع احتراماً متأخراً لشخصه وإمكاناته، راح يغمز ويلمز، ويسخر بطريقة صينية خجولة ووقورة من مظاهر عدة تحدث في بلاد الأبجدية الأولى والسفينة الأولى والمعزوفة الأولى والمدينة الزراعية الأولى والحياكة الأولى والسيف الأول.. و.. و..

تعجّب «سو» من كون معظم الناس في العاصمة يرمون القمامة في الشارع وسرير النهر شبه الجاف، والحاويات بأنواعها المختلفة تحيط بهم من كل جانب.. في الزوايا، وعلى الأعمدة، وأمام المطاعم... وظل حتى لحظة إيابه إلى بلده يتساءل: «كيف يستطيع الموظفون أن يعيشوا برواتبهم الضئيلة التي يتقاضونها؟!»..

ضحك حتى كاد يغشى عليه من مفارقة وقوف السيارات، وخاصة السوداء، على الأرصفة ومسير الناس على أسفلت الشوارع.

أذهله مشهد البيوت العشوائية التي تتسلق جبل قاسيون وتقف على رؤوس أصابعها بدءاً من المهاجرين وصولاً إلى عش الورور.. والبيوت الكثيرة جداً، والواسعة جداً، الخالية من السكان في قلب المدينة.. وصلاة الناس على الأرصفة أمام أبواب المساجد الكبيرة ظهر أيام الجمعة.

استغرب بشدة التزاحم الكبير على الأفران وغلاء الخبز، لعلمه، وهو الصيني، أن سورية تنتج القمح الجيد وبكميات كبيرة.. ولم يفهم على وجه الدقة أسباب وجود كميات كبيرة من الطعام وبقاياه، وعلى رأسها الخبز، مرمية في الشوارع وفي تلال القمامة على أطراف المدينة.

أحزنته الرشوة المتفشية في المؤسسات والطرقات، وسرعة دخول السوريين في اشتباكات عنيفة بالأيدي وما تيسر من أدوات، (البخشيش) الإجباري الذي يأخذه عنوة سائقو سيارات الأجرة، وتردّي أخلاق أغلب الجالسين خلف مقود وتحوّلهم إلى شخص آخر أكثر طيبة وحلماً حين يترجّلون، والغش في مواصفات البضائع، والإغلاق المبكر للأسواق، وارتداء معظم النساء للكثير من الملابس رغم الحرّ الشديد، والأعداد الهائلة للمتسولين والمشردين والعاطلين عن العمل والبائعين المتجولين..

تفاجأ، وكاد لا يصدق أن المساحات الأسمنتية الواسعة القابعة شرق المدينة كانت قبل بضع سنين غوطة غنّاء وارفة الخضرة والظلال، وصرخ فاقداً الكثير من بلاهته وخجله ووقاره: «من قطع الأشجار؟ من ارتكب هذه الجريمة؟».

عاد «سو» مؤخراً إلى بلاده المتنوعة الأعراق والثقافات والمناخ، والتي راحت تغزو العالم وتهيمن على أسواقه.. لكنه ما انفك يردد في الفترة القصيرة التي سبقت مغادرته دمشق: «سورية بلد عجيب، وشعبها يجعلك تشعر بالارتباك»..

ملاحظة: «البناديق» ذاتهم في شركة النقل الداخلي يزعمون اليوم أن «سو» بعد عودته إلى بلده، راح يتصرف بصورة غير سوية، وأن الصينيين لم يعودوا مرتاحين لوجوده بينهم بعد أن أفسد السوريون أخلاقه.. وثمة شائعة مفادها أنه قد يطلب اللجوء الأخلاقي والسلوكي لسورية..

■■

زلزال إعادة انتخاب نـجاد وارتداداته

• قاسيون-

مرة أخرى، تكشف التطورات الداخلية والدولية التي أعقبت ظهور نتائج انتخابات الرئاسة في إيران، والمرتبطة بها، جملة من الوقائع والمعطيات على الساحتين الإيرانية والعالمية، ضمن مسار مرسوم أو مأمول غربياً لأخذ إيران من الداخل، وما يقابله من إصرار فريق إيراني ذي قاعدة اجتماعية واسعة على المواجهة، وتثبيت المشروعية عبر قبوله بإعادة فرز جزئي للأصوات في الصناديق المطعون بمصداقية نتائجها من جانب المرشحين الخاسرين، رغم أن ذلك لن يغير من واقع الأمر شيئاً في ظل الفوز الساحق للرئيس محمود أحمدي نجاد.



ازدواجية المعايير

على المستوى الأول تظهر هذه التفاعلات ازدواجية المواقف مما شهدته المنطقة من عمليات انتخابية لم يفصل بينها أكثر من أسبوعين، حيث لم تقم أية عاصمة غربية بالتشكيك بنتائج الانتخابات النيابية اللبنانية التي أوصلت فريقاً معيناً محسوباً عليها إلى «الأكثرية»، وقابلت ذلك بالتهليل والترحيب، رغم الطبيعة الطائفية للتصويت وإشكالياته ورغم المال السياسي والابتزاز الخارجي الذي مورس للوصول إلى هذه النتيجة، في حين سارعت هذه العواصم ذاتها، وفي مقدمتها تل أبيب، إلى التشكيك فوراً بنتائج الانتخابات الرئاسية الإيرانية، ولكن مع توزيع أدوار أوربي أمريكي، اعتمد خلاله الطرف الأول الهجوم المباشر في حين اعتمد الثاني النمط المبطن، أي إستراتيجية أوباما التخديرية، عبر الحديث عن أن «الانتخابات هي شأن داخلي إيراني، ولكن ينبغي الاستماع إلى أصوات الشعب الإيراني»، في إشارة إلى تظاهرات أنصار المرشحين الخاسرين وفي مقدمتهم مير حسين موسوي، وكأن غالبية الشعب الإيراني لم تصوت لأحمدي نجاد مرة أخرى، وكأن هؤلاء ليسوا شعباً إيرانياً كونهم «اقترفوا» هذه الخطيئة. وفي هذا يقول نجاد متهكماً إن استفتاءً تقوم به مؤسسة او صحيفة ما يشمل ٣٠٠٠ شخصاً يفرض على العالم عينة للقياس، في حين يجري تجاهل استفتاء ٤٠ مليون ناخب إيراني.

تصويت طبقي

على المستوى الثاني تعد نسبة التصويت بواقع ٨٥٪ من الناخبين المسجلين نسبة تصويت قياسية في دول العالم الثالث، أملتها المناظرات، وتركيز نجاد على محوري العلاقة مع الغرب ومكافحة الفساد، وبروزه مرشحاً للفقراء، في تسليط للضوء على الجانب الطبقي الاجتماعي للصراع في إيران ومعها وحولها، حيث بينت أحجام التصويت وتوازعه أن مراكز المدن الكبرى التي تضم الأغنياء صوتت لصالح موسوي، في حين اكتسحت الأصوات لنجاد الصناديق في أطراف المدن الكبرى ذاتها والمحافظات والقرى الفقيرة المترامية في أرجاء البلاد، وهذا مؤشر هام، تتحسب منه مراكز القرار في العالم، لإدراكها أن أربع سنوات أخرى لنجاد ونهجه في سدة الحكم ربما تجعل إيران دولة عصية على الاختراق سياسياً وطبقياً، ولاسيما في ضوء العلاقات القوية التي تربط إيران/ نجاد بفنزويلا/ شافيز، وهو ما تعرض بسببه نجاد لانتقادات واسعة من خصومه السياسيين.

غير أن الأخطر في المشهد الإيراني هو إصرار الفريق الآخر على عدم الإقرار بالنتيجة والتسليم بها وتعمد إحداث عمليات الشغب والتخريب للمباني والممتلكات الحكومية والعامة والخاصة، والاشتباك مع قوات الأمن في عمليات كر وفر من الطرفين أسقطت ضحايا، بما يجعل أصوات ٦٣٪ من الناخبين الإيرانيين لمصلحة نجاد ضرباً من «الديكتاتورية»، وذلك تنفيذاً لتهديدات مسبقة أطلقها أنصار المنافسين حتى قبيل إجراء الانتخابات، أي إما أن يفوز موسوي أو الخراب، في معركة كسر عظم بين مكونات البنية السياسية الاجتماعية في إيران، ولاسيما بين التيار الليبرالي الموالي للغرب والمحابي للأغنياء ومراكز الفساد الكبرى، وتيار مواجهة الغرب وإملاءاته الموالي للفقراء والمعتمد على مواجهة الاختراق عبر مراكز الفساد، بما يثبت ترابط القضية السياسية بالاقتصادية الاجتماعية والديمقراطية.

زلزال إعادة انتخاب نجاد

ولكن أن يصل الموضوع إلى حد قيام بعض أعضاء المنتخب الإيراني لكرة القدم وهم خلال مباراة خارجية برفع رموز موسوي، وإن كان ممارسة ديمقراطية، ولكنه بالنسبة لبلد شبه مغلق كإيران، يعني أن الفريق الآخر لن يسلم بسهولة أو دون تفجير الأوضاع في إيران من الداخل، وهو يندرج ضمن مؤشرات تصل في توقعها إلى احتمالات بدء مسلسل اغتيالات سياسية فيها، ولاسيما أن إعادة انتخاب نجاد أحدثت زلزالاً غير مسبوق في أوربا التي توحد سياسيوها في جبهة واحدة ضده.

احمدي نجاد أكد في المقابل أن «نتائج الانتخابات تؤكد أن عمل الحكومة التاسعة يقوم على النزاهة وخدمة الشعب» في إشارة إلى ولايته الأولى (٢٠٠٥-٢٠٠٩). وأضاف «أيد ٢٥ مليون شخص هذه الطريقة في إدارة البلاد التي باتت راسخة في الثورة» مؤكدا «أن هذه الانتخابات وضعت ديمقراطية الغرب أمام تحد كبير». في هذا الوقت اتهمت وزارة الخارجية الإيرانية في بيان لها وسائل إعلام أجنبية بأنها «ناطقة باسم من يقومون بأعمال الشغب» وفق بيان نقلته وكالة الأنباء الطالبية الإيرانية.

وأورد البيان أن السلطات الإيرانية التي تعتبر أن ممثلي الصحافة الأجنبية يتلقون أوامر من دولهم، تتهم بعض الدول بدعم التظاهرات غير القانونية ضد السلطة.

وكانت الخارجية الإيرانية، ورداً على التدخلات الفاضحة من الدول الغربية والاستدعاءات لسفراء إيرانيين في عدد من الدول على خلفية الانتخابات، استدعت العديد من الدبلوماسيين الأوروبيين. ونقل التلفزيون أن وزارة الخارجية أكدت للقائم بالأعمال التشيكي يوزف هافلاس أنه «لا يحق للاتحاد الأوربي ولا أية دولة أخرى التدخل والإدلاء بملاحظات فظة بخصوص إيران».

وتم لاحقا استدعاء السفير البريطاني سايمون لورنس غاس ونظيره الفرنسي برنار بوليتي احتجاجاً على الموقفين البريطاني والفرنسي من هذه الأحداث، وتم إبلاغ السفير البريطاني «إدانة الملاحظات غير اللائقة وغير المهذبة» التي ادلى بها رئيس الوزراء غوردن براون ووزير الخارجية ديفيد ميليباند، وأكدت الدوائر الدبلوماسية الإيرانية أن على فرنسا أن تظهر «ذكاء وتهذيباً» في مواقفها من إيران. كذلك تم استدعاء سفراء كل من ايطاليا وألمانيا وهولندا.

أحمدي نجاد مرشح الفقراء

بموازاة ذلك أصدر المعسكر المناهض للإمبريالية في ٢٠٠٩/٦/١٤ بياناً له حول الانتخابات الإيرانية، ومما ورد فيه أنه من منظور مناهض للإمبريالية، فإن فوز أحمدي نجاد في الانتخابات الرئاسية الإيرانية هو شيء إيجابي من حيث كون الطبيعة السائدة في شخصية الرئيس الإيراني المعاد انتخابه هي رفض إعادة ترتيب «الشرق الأوسط» وفق السياسة الأمريكية، وأنه حتى أدوات الإعلام الغربي ليس بوسعها تجاهل حقيقة كون الفقر هو من يدعم ترشيح الرئيس الإيراني، فإدانته للفساد داخل مؤسسات الدولة هي ما جلب له في الإعلام الغربي صفة الـ«شعبوي»، وهذا في الحقيقة اعتراف غير مباشر بالدعم الشعبي الواسع الذي يحظى به أحمدي نجاد، وأنه من المعلوم أن المؤسسة الرأسمالية حول رفسنجاني لا تؤيّد أحمدي نجاد، وأن الدول الغربية تتجاهل العيوب التي تظهر في عمليات الاقتراع إذا انتهت هذه بفوز القوى التي تحقق مصالح الغرب، في حين يبدأ الصراخ حول الغش والخديعة إذا كانت النتائج معاكسة، وأن أحمدي نجاد لا يسيطر على كامل جهاز الدولة، بل في أحسن الأحوال فقط على قطاع منه، وإلى حد ما لا يعدّ أحمدي نجاد جزءاً من النخبة الحاكمة، ما يجعل قلب نتائج الانتخابات يتطلّب ما يشبه انقلاباً تقف فيه مراكز القوى في الدولة متحدة وراء أحمدي نجاد أو على الحياد، أو أن تتلاعب جهات مؤيدة لنجاد وقائياً بالانتخابات، وهذا مستبعد.

وأضاف البيان أن نسب المشاركة العالية في الاقتراع التي تجاوزت ٨٠ بالمائة هي مؤشر على قوة واستقرار النظام السياسي في إيران، فهذه النسب لا تحلم بها حتى الديمقراطيات الغربية التي تلقت صفعة من خلال ارتفاع نسبة المشاركة وفوز أحمدي نجاد، فالمعايير المزدوجة التي تصم إيران بالدكتاتورية هي نفسها التي تبرر دعم أعتى دكتاتوريات المنطقة، وبالتحديد التي تؤيد الوجود الغربي وتنظم انتخابات صورية لا توجد فيها معارضات حقيقية ولا تترشح فيها غير النخب الحاكمة، في حين تشكل الانتخابات الإيرانية مفصلا للخيار الوطني بين طريقين، مع الإشارة إلى رغبات الطبقة الوسطى التي تؤيد شرائح منها موسوي بأفق حريات سياسية وثقافية أوسع، هي مطالب تختلط في خط المعارضة الحالي مع خط مهادنة للغرب سياسياً ومع توجه رأسمالي واضح المعالم اقتصادياً، وهذا الرابط هو المرفوض وهو في النهاية العائق أمام من يطالبون فعلا بالحريات السياسية، فمناهضة الإمبريالية هي الشرط الأولي لحركة ديمقراطية حقيقية، في حين يتجه التيار العام في الطبقة الوسطى الإيرانية، ورغم بعض خطاب يساري. نحو ممالأة الغرب.

رفسنجاني والفساد أكبر الخاسرين

في الاتجاه ذاته ذهبت قراءة الكاتب والباحث المصري فهمى هويدى في مقالة له بعنوان الفقراء حسموا معركة الانتخابات الإيرانية خلص فيها إلى أن تجديد انتخابات أحمدي نجاد للرئاسة لا يبدو أن له تأثيره على السياسة الخارجية، التي يتولى المرشد «السيد على خامنئى» مفاتيحها الأساسية. ولنا أن نحمد الله على أن تلك السياسة نجت من رياح «الاعتدال» الذي بشر به السيد مير موسوي. وأضاف: سألت خبيراً إيرانيا عن الخاسر الأكبر في الانتخابات، فقال إنه هاشمي رفسنجاني وليس موسوي، لأن الرجل الذي يعد أحد أعمدة النظام يشغل اثنين من أهم مناصب الدولة «رئيس مجلس الخبراء، ورئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام» اتهمه أحمدي نجاد أثناء إحدى المناظرات العلنية بالفساد المالي هو وابنه، فجرح صورته وأهدر سمعته، ولم يبال باحتجاجه لدى المرشد، الأمر الذي يعد اغتيالا أدبيا وسياسيا له، يطعن في شرعيته وفي الظروف العادية فان ذلك يفترض أن يسدل الستار على دوره السياسي.

ومع إعادة انتخاب نجاد بالظروف المحيطة بالعملية يبدو أن إيران ستطل على أبعاد لم تألفها من قبل وسيكون لتفاعلاتها الداخلية انعكاسات ومعان على المنطقة في ظل مختلف التطورات العالمية، وانكسارات المشروع الإمبريالي الكوني.

■■

قبل أن نتحول الى مطالبين بحق العودة

► إبراهيم البدراوي – القاهرة

تكلم نتنياهو.. كثيرون في عالمنا العربي انتظروا كلماته، علها تقدم بعض الحجج لأصحاب «فقه التبعية» و«استحسان التبعية» كي يستمر خداعهم للناس. لكن كلمات نتنياهو أمام الكنيست لم تحقق لهم ما أرادوا. فقد عبر المذكور ودون أي لبس عن جوهر المشروع الصهيوني. وهذا هو محتوى الخطاب.

حكومة العدو تجمع كلاً من اليمين واليسار الصهيوني. وبالتالي فإن الخطاب جاء معبراً عن طرفي المعادلة. وأنهى بشكل حاسم لا يقبل المماحكات أكذوبة اليسار الصهيوني التي تم الترويج لها من القوى المصرية والعربية المتصهينة بهدف تخدير الناس. إذ أعطى الخلاصة المتمثلة في «يهودية الدولة» و«صهيونية الدولة» بتعبيره الصريح والواضح تماماً كممثل لليمين واليسار في الكيان. فكل يهودي يقبل باغتصاب وطن الغير مهما ادعى أنه يرفض الصهيونية، ومهما ادعى من انتماءات إيديولوجية أيا كانت، هو صهيوني لا يختلف كمياً أو نوعياً عن نتنياهو. ولم يعد يحق لأصدقاء ما يسمى بـ«السلام الآن» أو أية بدعة صهيونية من هذا القبيل أن يفتحوا أفواههم بعد الآن. فالزيف غير قادر على الصمود وإن طال المدى.

عقب الخطاب مباشرة وقبل أن يفيق العملاء من صفعة نتنياهو تجلى «العهر والفجور» الأمريكي والأوربي بإطلاق التأييد المطلق لما جاء فيه، بما أعلنه أوباما المصنوع صهيونياً وكذا اليهودي الصهيوني ساركوزي والعديد من حكام ومسؤولي البلدان الامبريالية الأوربية بوجه خاص. ونزلت الصفعة الصاعقة على وجوه دعاة الاستسلام والتفريط العرب.



منذ عقود بدأت تجليات التراجع العربي. من التشخيص الصحيح لطبيعة الصراع باعتباره صراعاً عربياً– امبريالياً صهيونياً، إلى صراع فلسطيني– إسرائيلي، إلى نزاع فلسطيني– إسرائيلي، إلى مجرد «شأن فلسطيني». أي أنها وصلت في النهاية الى ما يساوي «جنحة» أو حتى «مخالفة سير». وتم طمس متعمد لحقيقة أن العدو الصهيوني وإن استهدف فلسطين أولاً، فإن ذلك يمثل مرحلة في مشروع كامل يمتد جغرافياً من النيل غرباً إلى الفرات شرقاً إلى الحجاز جنوباً، ولكنه اقتصادياً وسياسياً وثقافياً يشمل الإقليم العربي وتخومه الإسلامية في إطار ما يعرف بمشروع «الشرق الأوسط الجديد».

بدأ السادات بمساندة سعودية (كرأس حربة) على ضرب المشروع العربي، والتوحد في المواقف العربية النسبي، عبر توسيع العلاقات مع العدو الأمريكي والإمبريالي بوجه عام، ومعاداة الاتحاد السوفييتي المساند الأساسي للعرب، ثم موقف العداء الكامل للثورة الايرانية التي أعلنت منذ اللحظة الأولى مساندتها للفلسطينيين والعرب في مواجهة العدو الصهيوني، وصولاً إلى «كامب ديفيد» ثم «وادي عربة» ثم «أوسلو»، في تلاق وتلازم كامل مع النزول بسقف الحقوق العربية، والتنازل حتى عن القرارات «الجائرة» التي أصدرتها الأمم المتحدة، وصولاً إلى القبول بمبدأ «الأرض مقابل السلام» الذي طوره العدو إلى «السلام مقابل السلام» ثم «السلام مقابل التطبيع».. وحتى الوضع المأساوي الراهن. وأسفر سكوت الحكام الخونة عن ابتلاع العدو الصهيوني لأغلب أراضي الضفة وتمزيق المتبقي منها. وأخيراً أعلن نتانياهو عن إسقاط حق العودة بالكامل– إلغاء حدود ١٩٦٧– عدم توقف الاستيطان– القدس كلها بتوسعاتها عاصمة أبدية للكيان– لا كلمة عن ١١ ألف أسير... إلخ. ودولة الكيان يهودية صهيونية نقية وصرفة. لا دولة فلسطينية حقيقية وإنما جزر معزولة ممزقة لا حدود لها ومنزوعة السلاح يقوم من يتولون أمورها بحراسة الكيان الصهيوني.

ليس الغريب والمفجع هي المسرحيات الهزلية التي أداها بعض الرؤساء العرب متظاهرين بالغضب من نتنياهو دون التلويح ولو بسحب السفراء، ولا هو خروج بعض مسؤولي السلطة الفلسطينية الوهمية بأداء مفتعل للغضب ومناشدة أوباما أن يقوم بدور. فكل ذلك لا يحمل أية مفاجآت. ولكن الغريب هو أن قوى لا يشك أحد في وطنيتها لا تزال تتناقش وتتحاور وتتحرك تحت نفس السقف الذي وضعه الأعداء، وعدم إدراك أن ذلك لم يعد ممكناً أو مقبولاً في ظل التطورات التي لم يعد ممكناً إخفاؤها رغم أن الواقع كان يؤكدها.

ينبغي أن يدرك جميع الوطنيين أن العدو الصهيوني معروف عنه تاريخياً أنه مبتز ولص وأفاق وصفات أخرى معروفة. وأنه يتقدم عشرة كيلو مترات إذا تم التراجع أمامه «ملليمتراً» واحداً. وقد تراجع العرب آلاف الكيلومترات، وتقدم العدو مسافات لا يمكن قياسها، لدرجة أن يطلب مقدماً أن تذهب إليه حكومات أكثر من ٥٠ بلداً عربياً وإسلامياً صاغرة مستسلمة دون أي مقابل من أي نوع. في حين أنه وتحت ضربات المقاومة اللبنانية ثم الفلسطينية تبين مدى هشاشته، وطرح بداخله للمرة الأولى علناً شكوك بالنسبة لمستقبله وقدرته على الاستمرار. كما أن حماته الامبرياليين أنفسهم يعيشون أزمة لا خروج منها كبداية لمرحلة الأفول والنهاية.

على مدى عقود من التزييف والابتزاز وطمس الحقائق صمدت القوى الجذرية متمسكة بموقف أن الصراع بيننا وبين العدو الصهيوني هو صراع وجود وليس حدود. وقد ثبتت سلامة هذا الموقف بيقين لا يقبل أي شك. وأثبتت قوى المقاومة الفلسطينية واللبنانية وقوى الممانعة في سورية وإيران، وكل مقاومة بمختلف أشكالها بامتداد الإقليم، رغم المعاناة التي لا توصف، أنها صاحبة المصداقية. لذا فقد آن الأوان لكي نعيد الاعتبار للموقف المبدئي: صراعنا ضد العدو الصهيوني هو صراع وجود.

إن إعادة الاعتبار لهذا الموقف يتطلب صياغة استراتيجية للتحرير والنهضة، وحشد الملايين لوضع هذه الاستراتيجية في الممارسة على الأرض. وخوض نضال لا يتوقف ضد الطبقات الغاصبة للثروة والسلطة في بلداننا.

ذلك هو الخيار الوحيد، قبل أن نتحول بعد جيل واحد الى مطالبين بحق العودة الى أوطاننا.

■■

فيلتمان: سلاح حزب الله يشكل تهديداً لأمريكا!

لا زالت التصريحات الأميركية المصوبة على سلاح المقاومة في لبنان والواصفة له بالإرهابي والمهدد للأمن والاستقرار متواصلة، وجديدها التركيز على مزاعم خطر هذا السلاح على الأمن الأمريكي لدرجة اعتباره أخطر من تنظيم القاعدة!!

فقد اعتبر مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية جيفري فيلتمان أن سلاح حزب الله يشكل تهديداً ومشكلة بالنسبة لنا. وأضاف في مقابلة تلفزيونية «إننا نميز بين الجناحين العسكري والسياسي لحزب الله». وإذ أشار إلى إمكانية فتح صفحة جديدة مع سورية، قال إن هناك أموراً ما زالت عالقة، بينها وجود فهم مختلف بين أمريكا وسورية حول قضية حزب الله.

بموازاة ذلك حذر وزير الأمن الداخلي الأمريكي السابق مايكل شيرتوف في كتاب سيصدره أن حزب الله قد يشكل خلال السنوات المقبلة تهديداً اكبر للولايات المتحدة من تنظيم القاعدة.

واعتبر شيرتوف الذي قاد في ظل إدارة جورج بوش الجهود الهادفة إلى الوقاية من هجوم إرهابي على الأراضي الأمريكية من شاكلة ١١ أيلول أن حزب الله هو أفضل تجهيزاً وتدريباً وفي موقع سياسي أفضل مما هو عليه تنظيم القاعدة، موضحاً أن الحزب «عملاني منذ أكثر من ربع قرن وطور قدرات من بينها عدد كبير من الصواريخ والمتفجرات المتطورة جداً».

واعتبر أنه «على الرغم من أن حزب الله لم يشن اعتداءات على الولايات المتحدة نفسها فهو عزز وجوده في الدول الغربية وبشكل خاص في أمريكا الجنوبية» زاعما أنه مسؤول عن الاعتداءات ضد أهداف إسرائيلية وضد اليهود في بوينس ايرس في التسعينيات.

• موقع المنار

فصائل المقاومة تتوعد ملاحقيها بالضفة



ذكر موقع الجزيرة أن خمسة أجنحة عسكرية فلسطينية أعلنت عن تشكيل «مجموعات مسلحة مشتركة» في أنحاء مختلفة من الضفة الغربية لـ«ملاحقة وتصفية الخونة الراغبين في نزع سلاح المقاومة».

وتعهدت تلك الأجنحة في بيان لها بملاحقة «هؤلاء الخونة وتصفيتهم من أعلى سلم الهرم وحتى أسفله وممن يصدرون الأوامر وممن ينفذ تلك الأوامر».

وحمل البيان توقيع كتائب عز الدين القسام الجناح العسكري لحركة (حماس) وكتائب شهداء الأقصى التابعة لحركة (فتح)، وكتائب المقاومة الوطنية التابعة للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، ولجان المقاومة الشعبية، إضافة إلى سرايا القدس الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي.

واتهمت الأجنحة العسكرية «إسرائيل» والولايات المتحدة بالوقوف خلف السلطة الفلسطينية «وبعض رموز الأجهزة الأمنية» الذين يسعون لحل جميع الكتائب المقاومة والمجموعات المسلحة.

وأكد البيان أن رموز الأجهزة الأمنية «تنكروا للشهداء وللمقاومة واعتدوا عليها واستباحوها باسم الشرعية والإصلاح، وهم خارج قانون الشرعية، فهم في زمن انتهت فيه صلاحيتهم» وأشار إلى أن أولئك الرموز هم من فتحوا في «المجال واسعاً أمام التدخلات الأميركية والإسرائيلية والأجنبية بشؤون الساحة الفلسطينية».

وأضاف البيان أن «لعبة ما يسمى بفرض الأمن والنظام وتطبيق القانون ومصادرة السلاح غير الشرعي والمقصود به سلاح المقاومة ما هو إلا فخ ومصيدة لاحتواء المقاومة وكبح جماحها عن العدو الصهيوني، فبعض قيادات المرحلة اليوم ما زالوا عنصراً كابحاً للمقاومة يأملون بسرقة وقطف ثمار الجهد الكفاحي لإضافته في سلة الامتيازات واللعب التفاوضية الغامضة».

واتهم البيان «مجموعة من الخونة بالزي الوطني» بممارسة «القتل والاختطاف والتعذيب للمقاومين في الضفة الغربية ضمن أجندة خطط لها مسبقاً من مطبخ المخابرات الصهيونية والإدارة الأميركية».

وأشار البيان إلى وجود «طابور خامس» يعمل على «النفخ في نار الفتنة، وعلى تطبيق برنامج ضمن أجندة خطط لها مسبقاً من مطبخ المخابرات والاستخبارات الصهيونية والإدارة الأميركية بإشراف (المبعوث الأميركي الجنرال كيث) دايتون وخدامه من العملاء والجواسيس والمتعاونين والخونة».

وتعهدت الأجنحة العسكرية الخمسة بملاحقة «هؤلاء الخونة وتصفيتهم من أعلى سلم الهرم وحتى أسفله وممن يصدرون الأوامر وممن ينفذ تلك الأوامر» مضيفة «أن من يوجه بندقيته للمقاومة والمقاومين فهو حكمه حكم المحتل والخائن ومصيره إلى مزابل التاريخ».

ودعا البيان من سماهم «أبناء الأجهزة الأمنية الشرفاء» إلى الرجوع والعودة إلى الشعب و«عدم الاستماع إلى التعليمات الموجهة إليهم من قادة خونة باعوا وطنهم وضميرهم لدايتون ومقابل حفنة رخيصة من المال، لم يحملوا السلاح يوماً ولم يسجل لهم يوم تاريخي وطني، وإن من لم يرتدع ويعود إلى شعبه سيلاقى المصير نفسه الذي سيلاقيه سادته».

وأكد البيان أن المقاومة والانتفاضة واستمرار حالة الاشتباك مع الكيان الصهيوني وإبقائه في المأزق الأمني والسياسي والاقتصادي هو الذي سيدفع إسرائيل إلى التراجع والتنازل «فالمقاومة هي الرافعة الحقيقية لحماية قضيتنا الفلسطينية وحقوق شعبنا، وهي الدرع الواقي له من أي مخطط يهدف للنيل منه».

ويأتي هذا البيان بعد أيام من مواجهات سقط فيها عدد من عناصر كتائب القسام وقوات أمن السلطة في قلقيلية إثر ملاحقة أمن السلطة لمسلحي القسام. ■■

ثالث مورِّد للسلاح في العالم: ألمانيا تسلح الحروب... بصمت!

ولفغانغ كيرلير



برلين- شنت الحركات السلمية وجماعات المعارضة السياسية والكنائس، حملة انتقادات للحكومة الألمانية لزيادتها لصادرات السلاح بنسبة 70 في المائة في السنوات الأخيرة، ما جعل من ألمانيا ثالث أكبر مورد للأسلحة في العالم بعد الولايات المتحدة وروسيا.

فخلال الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة في أواخر 2008 وأوائل 2009، استخدم الجيش الإسرائيلي مقاتلات «إف 16» ومروحيات «أباتشي» ودبابات «ميركافا»، لم تصنّع أو تركب في ألمانيا، لكنها بنيت كلها بالاستعانة بمكونات ألمانية بيعت لشركات أجنبية.

هذا النوع من الممارسات التجارية أصبح شائعاً في دول الاتحاد الأوروبي وبمعدلات متنامية. فقد صرح الباحث بمركز بون الدولي الداعم للسلام والتنمية، مارك فون بويكين، أنه على الرغم من أن المبادئ السياسية التي تلتزم بها الحكومة الألمانية تحظر بوضوح تصدير الأسلحة إلى مناطق النزاعات، فالواقع أنه ليس في وسع أحد أن يجزم بأن المكونات المصنوعة في ألمانيا لا ينتهي بها المطاف في نزاعات مسلحة».

وأضاف أنه «على الرغم من ذلك، فيبدو أن الحكومة لا تعبأ أو تكترث»، علماً بأنه لا يجوز للشركات الألمانية بيع المكونات التي تنتجها إلى الخارج دون موافقة الحكومة.

وتباع غالبية الأسلحة الألمانية إلى الحلفاء، وخاصة تركيا واليونان. ومع ذلك، يجري شحن عدد كبير منها لدول «ثالثة» ليست أعضاءً في الاتحاد الأوروبي أو حلف شمال الأطلسي.

وشرح الخبير أن «الحكومة الألمانية، عملاً بمبادئها السياسية لعام 2000، استبعدت تصدير الأسلحة لدول «ثالثة»، اللهم إلا إذا وجدت مصلحة أمنية ومتصلة بالسياسة الخارجية».

لكن بيع 112 دبابة من طراز «ليوبارد 2» لتشيلي، و 16 دبابة استطلاع «فاك» للإمارات المتحدة، في عامي 2007 و 2008، لا يبدو أنه يخدم مصالح الأمن أو السياسة الخارجية الألمانية، وفقا للخبير.

واستطرد فون بويكين قائلاً إن «الواقع (يؤكد) أن هناك فوارق بين المبادئ السياسية التي تلتزم بها الحكومة الألمانية وبين سياستها في مجال منح التراخيص»، حيث وافقت الحكومة الألمانية على بيع ثلاث غواصات لباكستان، رغم أن العقد النهائي الخاص بالصفقة لم يتم التوقيع عليه بعد بسبب انعدام الاستقرار السياسي في هذا البلد الآسيوي.

وعلق الخبير أنه «لابد أن يتخذ قرار سياسي بما إذا كانت ألمانيا تريد تغذية سباق التسلح بين باكستان والهند».

وفي الوقت نفسه، أظهرت الصور التي بثت عن اقتحام قوات جورجيا لأراضي جمهورية أوسيتيا الجنوبية في آب 2008، أن القوات المسلحة الجورجية تستخدم بنادق G36 من تصميم شركة «هيكلر أند كوش» الألمانية. ولكن الحكومة الألمانية عجزت عن شرح كيف وصلت هذه الأسلحة إلى جورجيا، على الرغم من أنها رفضت طلباً من الشركة ذاتها «لتصدير 230 بندقية من هذا الطراز في نوفمبر 2005».

وأفاد معهد استوكهلم الدولي لبحوث السلام أن صادرات ألمانيا من الأسلحة التقليدية كالغواصات والدبابات والمروحيات، قد ارتفعت بنسبة 70 في المائة بين عامي 1999-2003 ثم في الفترة بين 2004-2008.

كما ارتفع نصيب ألمانيا في سوق السلاح العالمية من 7 إلى 10 في المائة، لتحتل المرتبة الثالثة على قائمة كبار موردي السلاح في العالم بعد الولايات المتحدة بحصة تبلغ 31 في المائة، وروسيا بنسبة 25 في المائة.

وأضاف المعهد أن الشركات الألمانية باعت أسلحة بلغت قيمتها 8.7 مليار يورو في الفترة 2004-2008.

بدورها تفيد بيانات وزارة الاقتصاد الاتحادية الألمانية أنة بإضافة مبيعات الأسلحة الصغيرة ومكونات الآلات وسيارة «جيب» إلى مبيعات أنظمة السلاح، تكون الحكومة قد رخصت بصادرات بلغت قيمتها 8.8 مليار يورو في عام 2008، مقابل 7.7 ملياراً في سنة 2006.

وزعم مصدر مطلع يعمل في شركة ألمانية كبرى لصناعة الأسلحة، أن ألمانيا تعتبر واحدة من أكثر الدول تشدداً في تطبيق قوانين بيع السلاح، «فعلى عكس شركات في النمسا وهولندا على سبيل المثال، لا يُسمح لنا بعقد صفقات معينة مع بلدان بعينها»، ما يمثل في رأيه اختلالاً في المنافسة.

وشرح أن ألمانيا لا تصدر بالضرورة مزيداً من الأسلحة بالمقارنة بغيرها، لكنها تصدر أسلحة ذات قيمة أعلى، لأن «ألمانيا تصدر أساساً منتجات متقدمة تكنولوجياً، وبالتالي عالية التكلفة».

• نشرة «آي بي إس»

لاءات نتنياهو السبع وتفرعاتها

◄ عبادة بوظو



باستثناء المواقف الأوربية- الأمريكية التي تسعى إلى تسويق «موافقة» مجرم الحرب الصهيوني بنيامين نتنياهو على «قيام دولة فلسطينية»، بوصفه «إنجازاً ومكسباً مهماً»، وإلى تجميل ما جاء في خطابه المتضمن رؤيته «للسلام»؛ يجمع غالبية السياسيين والمراقبين العرب على أن هذا الخطاب يشكل صفعة أخرى (بعد خطاب باراك أوباما) لدول الاعتدال العربي، وللمنطق القائم على جدوى التفاوض و«التهدئة»، ناقلاً الصراع العربي الصهيوني إلى إحداثيات جديدة أكثر انخفاضاً للجانب العربي/ الفلسطيني، يراد أن يصبح «المكسب» بعدها «السعي» إلى «تليين وتشذيب» موقف نتنياهو وحكومته عبر المنطق القديم/ الجديد القائم على تقديم تنازلات أخرى، في مقابل ذلك.

«لا» وقف للاستيطان، «لا» عودة لاجئين، «لا» قدس عربية واعتبار ذلك خارج النقاش، «لا» مرجعيات دولية ولا حتى عربية أو أمريكية (على علاّتها)، وإنما فقط مرجعية إسرائيلية بنسخة «نتنياهونية»، تقضي تكرماً بقيام «دويلة فلسطينية مسخ» تعترف فقط بيهودية الكيان وتصبح «محمية» تابعة له، ولكن «لا» سلاح فيها، و«لا» سيادة جوية، و«لا» تتمتع بصلاحية عقد اتفاقيات خارجية، وكل ذلك من أجل ضمان «أمن إسرائيل» مقروناً «بضمانات» دولية!

وبموازاة السعي الأمريكي-الأوربي الخطير لاختزال كل القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي في قضية المستوطنات و«تجميدها دون إزالتها»، على أهمية ذلك، فإن ما جاء في خطاب نتنياهو، استكمالاً لتثبيت أركان «اليهودية الخالصة لدولة الكيان» و«اعتبار الولاء لذلك معياراً للمواطنة»، إنما يسعى إلى فرض معطيات جديدة على الأرض، أقلها التهجير والتوطين، أي استكمال ترحيل أكثر من مليون ونصف فلسطيني متبقين داخل الأراضي المحتلة في عام 1948، وتوطين لاجئيهم ونظرائهم من الأراضي المحتلة في عام 1967 في دول الشتات التي لجؤوا إليها، أي إلغاء حق العودة مرة وإلى الأبد، تحت مقولة «حل قضية هؤلاء خارج إسرائيل».

وعلى الرغم من حديثه الاستفزازي عن «أفضليات» «السلام الاقتصادي» و«الاعتراف والتطبيع الكامل»، و«تكرمه» بالاستعداد للقاء القادة العرب سواء في دمشق أو بيروت أو القدس «الإسرائيلية طبعاً بمنظوره»، فإن ما يستتبع «لاءات» نتنياهو الأساسية ويوازيها هو «لا» تفكيك للجدار العنصري الاستيلائي المستمر في تطاوله وقضمه لأراضي الفلسطينيين، و«لا» رفع للحصار على غزة، لأن نتنياهو أعلن هدفه وتخوفه وذريعته بأن «لا» تقوم «حماس ستان» أخرى في الضفة، أي تثبيت الفصل الجغرافي السكاني الفلسطيني بما يجهض قيام أية «دولة» فلسطينية حتى بتصور «المعتدلين» تفاؤلاً!

الخطاب «السلاموي» الذي «دغدغ» مشاعر الإسرائيليين، تأكيداً لطبيعتهم العنصرية العدوانية الناسفة لأي «تعايش سلمي»، حظي بتأييد 71 % ممن استطلعت آراءهم صحيفة هآرتس، وهو «يحشر» قيادات السلطة الفلسطينية، وقادة نظام «الاعتدال» العربي، في مقدمتهم مصر والسعودية، في خانة «اليك» أمام الجماهير الفلسطينية والعربية، مما يدفعهم «لانتقاده» دون أن يعني ذلك احتمال «انقلابهم» إلى خانة «المواجهة والرفض» لأنهم لا يرون أنفسهم هناك، وإنما هم قائمون ويستمدون بقاءهم من خلال «حبل» الشراكة والتفاوض مع الكيان. وبالتالي ستكون مهمتهم المقبلة هي «السعي» لتخفيض «لاءات» نتنياهو، بعد اعتبارها قاعدة الانطلاق الجديدة التي فرضها «من ملعبه وعلى أرضه وبين جمهوره»، وهو «سعي» ينطلق من منظور الهزيمة مسبقاً، ومنطق تحصيل ما يمكن تحصيله، أي اجترار كل مواقف الاستجداء العربي التي أثبتت إفلاسها سابقاً، لأنها قامت على «تثبيت حسن النوايا» عبر الضغط على المقاومة الفلسطينية والعمل على نسف مفهوم المقاومة برمته لدى الشعوب العربية، عبر التشويش على تعبيراتها وتجلياتها السياسية والفكرية. ولكي تستمر في «حسن نواياها»، ستعمل على تنفيذ شروط نتنياهو بأن تقوم «السلطة الفلسطينية بفرض القانون والنظام والتغلب على حماس»، لأن «إسرائيل لن تتفاوض مع إرهابيين يحاولون تدميرها» بعدما مهد واشتغل كثيراً في خطابه على «المعالجة التاريخية التوراتية» الموجهة بالدرجة الأولى للشعوب الغربية، بخصوص «أرض إسرائيل».

وبناء عليه، فإن المستوطنات التي يرفض نتنياهو تفكيكها، تغطي 40 بالمئة من أراضي الضفة، في وقت تمكن فيه سلفه أولمرت من بناء 1200 وحدة سكنية استيطانية في الضفة خلال عام واحد فقط، معلناً تحفظه حتى على «خارطة الطريق» سيئة الذكر، ورغم كل التطبيل والتزمير للمطلب الأمريكي له بوقف الاستيطان.

وإذا كانت الإحداثيات المتغيرة ضمن «سباق التتابع» بين قيادات الحكومات الإسرائيلية هكذا، يعود السؤال مرة أخرى حول مصير وجدوى ما يسمى بـ«المبادرة العربية للسلام» والمفاوضات غير المباشرة؟؟ وإلى أي حد هو واقعي أي «رهان» تضخيمي على قيام «مواجهة» أو حتى «تباين» أمريكي-إسرائيلي، تسوق له بعض التحليلات وبعض التصريحات من الوفود الأمريكية الزائرة للمنطقة، إذا كان البيت الأبيض قد رحب بالخطاب/ الرؤية «النتنياهونية»، اللهم إلا إذا كان سينحصر «الإنجاز» الأمريكي «الأوباموي» في تثبيت كل عناصر ذلك الخطاب على الأرض مقابل «تفكيك» بعض المستوطنات «غير القانونية»، وتسويق ذلك أمام الجانب العربي، «قصةً لما قبل النوم»، بأنه «ثمرة» معركة «مضنية» خاضها أوباما «الطيب» مع نتنياهو «الشرير»، و.. «توتة توتة خلصت الحدوتة»..!

ولأن نتنياهو و«لاءاته» السبع ليس «سنو وايت أو فلة والأقزام السبعة»، ينبغي أخذه إلى «بلاد العجائب» (مع الاعتذار من أطفالنا وشخصيتهم المحببة «أليس»)، وهي بلاد المقاومة وأرض المعركة التي اختبرها سلفه في تموز 2006 وغزة 2009، بناءً على إحداثيات وخيار الغالبية الساحقة من أبناء شعوب المنطقة، أي على أرضية رفض حدود 1967، أقلها باتجاه القرار الدولي 181 الذي يعطي الدولة الفلسطينية 13 ألف كم2، وليس أقل من ستة آلاف هي المساحة الحالية المقضومة في مجموع الضفة والقطاع التي يرفض نتنياهو التنازل عنها كلها.

إن تراجع مكانة المركز الإمبريالي الأمريكي على خلفية الأزمة الرأسمالية العالمية الحالية هو أمر يرعب الكيان الإسرائيلي وقادته، ما يدفعهم لرفع سقف شروطهم التعجيزية الاستقوائية، لأنهم يدركون أن حالة النهوض العالمي المضاد ستضع مستقبل هذا الكيان، وحجمه ودوره، إن لم يكن وجوده ككل، على جدول العمل السياسي الدولي.

o.bozo@kassioun.org

بيونغ يانغ تسحب أموالها من الخارج

أفادت صحيفة كورية جنوبية يوم الأربعاء أن كوريا الديمقراطية بدأت سحب الأموال من حساباتها المصرفية في الخارج بهدف الحؤول دون تجميدها في إطار تعزيز العقوبات الدولية عليها بعدما استأنفت برنامجها النووي العسكري رداً على نمط التعامل الدولي ولاسيما الأمريكي معها والتنصل من الالتزامات المبرمة مع بيونغ يانغ مقابل تفكيك برنامجها النووي.

ونقلت صحيفة «دونغ-ايه البو» عن مصدر لم تكشف هويته في بكين أن كوريا الديمقراطية بدأت سحب أموالها من حسابات خارجية عدة، ولاسيما في ماكاو.

ويأتي ذلك في أعقاب صدور القرار 1874 عن مجلس الأمن الدولي بضغط أمريكي يقضي بقيام نظام معزز لتفتيش الشحنات الجوية والبحرية والبرية المتجهة من وإلى كوريا الديمقراطية وتوسيع الحظر على الأسلحة، وتضمن النص أيضاً تشديد العقوبات المالية القائمة.

وبحسب الصحافة الكورية الجنوبية فان سيؤول سلمت مؤخراً حليفها الأمريكي لائحة من 10 إلى 20 حساباً مصرفياً كوريا شمالياً في الصين وسويسرا خصوصاً. وتقول سيؤول إنه يشتبه في أن هذه الحسابات تستخدم لصفقات حساسة. ■■

أفغانستان وباكستان.. الثقب الأسود في الإمبراطورية الأمريكية

إعداد: غريغوار لايليو - ميشيل كولون - ترجمة قاسيون

لماذا ذهب بوش إلى أفغانستان؟ لماذا يذهب أوباما إليها أيضاً؟ طرق الغاز والنفط؟ ما أسباب صعود الطالبان مجدداً وانهيار كرزاي؟ من المستفيد من الأفيون؟ لماذا هنالك خطر في تفجر باكستان المجاورة؟ هل الفوز في الحرب على أفغانستان ممكن؟ لا يجيب الخبراء.. لكنّ حلف الناتو يواصل مع ذلك جهوده للقضاء على الطالبان، وباكستان هي التي تحترق. ما هي الأسباب الحقيقية لهذه الحرب؟ هل ستغرق الغايات الأمريكية في الهيمنة المنطقة في الفوضى؟ في هذا الفصل الجديد من سلسلتنا المعنونة: «فهم العالم الإسلامي»، سنحاول الإجابة على هذه الأسئلة.. ونشرح لماذا يعود للشعب الباكستاني إنقاذ بلاده من اختفاء محتمل..

«الحرية الدائمة».. لمن؟

في العام ٢٠٠١، أطلقت الولايات المتحدة عملية «الحرية الدائمة» في أفغانستان لأنّها زعمت أنّ الطالبان يرفضون تسليم أسامة بن لادن. بعد سبع سنوات من ذلك، لم يعد أحدٌ يتحدّث عن «عدو الشعبً الأول». ما هي أسباب هذه الحرب اليوم؟

والحقيقة أنّ الطالبان ليست لهم أية علاقة بأسامة بن لادن. في العام ١٩٩٦، طردت المملكة العربية السعودية أسامة بن لادن، فالتجأ إلى السودان، فضغط السعوديون على هذا البلد ليطرده. حينذاك، أتى ابن لادن إلى أفغانستان. لكنّ هذا البلد لم تكن له أية علاقة باعتداءات الحادي عشر من أيلول. ليس هنالك سوى ردّ فعل الطالبان حين طالبت واشنطن بابن لادن: «إذا أردتم أن يحاكم ابن لادن، فقدموا لنا البراهين ودعونا نحاكمه في محكمة إسلامية ضمن أحد البلدان الإسلامية». في الواقع، استغل المحافظون الجدد في إدارة بوش ذلك الحدث المأساوي كذريعة.

تسمح لنا ثلاثة كتب مهمة بفهم جذور غاية الولايات المتحدة. بداية هناك كتاب «نهاية التاريخ» لفرانسيس فوكوياما، فقد زعم أنّ تاريخ البشرية وصل إلى نهايته مع انهيار الاتحاد السوفييتي وسيطرة الليبرالية. ثانياً، كتاب «صدام الحضارات» لصموئيل هنتنغتون، الذي زعم أنّ التاريخ لا يتعلّق بالصراع الطبقي، بل بنزاع بين الحضارات. إذ قسم هنتنغتون العالم بين هذه الحضارات المختلفة، وأعلن أنّ أكثرها عدوانيةً هي الحضارة الإسلامية. الكتاب الأخير هو «رقعة الشطرنج الكبيرة» لزبيغنييف بريجنسكي، الذي يعتبر أنّ من سيسطر على أوراسيا سيكون القوّة العظمى الوحيدة في القرن الواحد والعشرين. وبالفعل، فغالبية البشرية تعيش في هذه المنطقة كما أنّ النشاط الاقتصادي فيها يتعاظم.

الآن، لنعد إلى أواخر عهد كلينتون. فقد تميّز العام ١٩٩٧ بأزمة اقتصادية خطيرة، فمع انهيار الفقاعة المالية في آسيا، انهّار مؤشر ناسداك، وحين وصل المحافظون الجدد إلى البيت الأبيض مع جورج دبليو بوش في العام ٢٠٠١، لم يكن الوضع الاقتصادي باهراً، وعلى الرغم من ذلك، فقد عرضوا هدفهم بوضوح شديد: ينبغي ألاّ يستطيع أحدٌ منافسة الولايات المتحدة. وللوصول إلى ذلك الهدف، سعت الإدارة الجديدة إلى السيطرة على العالم بالسيطرة على أهم الموارد، لاسيما الغاز والنفط. بتأثير من بريجنسكي، أراد كلينتون بدايةً التحكم بأوروبا عبر توسيع الناتو، ثمّ الفوز بآسيا الوسطى، لكنّ المحافظين الجدد قالوا: «لا، لا وقت لدينا لذلك نظراً لهذه الأزمة، علينا خلق الشرق الأوسط الكبير والتحكم به للحصول على النفط».

إذن، لم تكن حرب أفغانستان - التي خططت لها السي آي إيه لأول مرة في التاريخ دون مشاركة البنتاغون - إلاّ حجةً لإرسال القوات الأمريكية ومنحها التجربة الكافية للهجوم على العراق لاحقاً. كما أنّ الإطاحة بصدّام حسين قد خطط لها قبل اعتداءات الحادي عشر من أيلول بفترةٍ طويلة.

> • حلف الناتو يقتل المدنيين كل يوم.. وهو ما أدى إلى التقارب بين السكان وبين الطالبان الذين يسيطرون حالياً على أقسام كبيرة من أفغانستان وباكستان.
>
> • الطالبان في شمال باكستان يهاجمون ويدمرون كل يوم مؤن قوات التحالف التي يفترض فيها أن تمرّ إلى أفغانستان عبر باكستان من موقع استراتيجي على الحدود..

أوباما والتركيز على أفغانستان

أثارت الحرب على العراق صعوبات غير متوقعة. كانت الحكومة الأمريكية تعتقد ً أنّها الهدف الأسهل، لأنّه لم يكن لدى صدام حسين جيش كبير، كما أنّ جزءاً كبيراً من الشعب العراقي كان يكره نظامه. لم يحتج الأمر أكثر من عشرين يوماً كي تستولي الولايات المتحدة على بغداد. ثمّ لم تحم هذه القوات إلا الصناعة النفطية وتركت كل شيَء ينفجر. لقد دمّر بول بريمر، حاكم العراق الأمريكيّ، أسس النظام العراقي القديم وفكك الشرطة وبنية الجيش. في هذه اللحظة، تعاظمت المقاومة، وكذلك كلفة الاحتلال الأمريكي: ثمانية مليارات من الدولارات كل شهر طيلة ثماني سنوات، أنفقت إدارة المحافظين الجدد كل أموالها في هذه الحرب، دون أية نتيجة: لم يتمكنوا من التوصل إلى جعل البلد مسالماً، ولا من خلق الحكومة التي يريدونها، ولا الحصول على قاعدة شعبية، ولا من التحكم بالنفط.

حين كشفت المقاومة العراقية ضعف الإمبريالية الأمريكية وعجزها عن الفوز في النزاع، أصبح الشعب الأمريكي أكثر انتباهاً على الصعيد السياسي. هكذا دفع نقص دعم الرأي العام لهذه الحرب أوباما إلى توجيه الأنظار لمكان آخر: أفغانستان!

لم يكن الطالبان على الدوام أعداء للولايات المتحدة، فقد حيّت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبرايت وصولهم إلى السلطة في العام ١٩٩٦ بوصفه «خطوةً إيجابية». بل يبدو أنّ هذه الخطوة نالت التشجيع. وهو ما اختصرته رئيسة الوزراء الباكستانية السابقة بنازير بوتو على النحو التالي: «كانت الفكرة إنجليزية، والتمويل سعودياً، والمراقبة باكستانية، والتسليح أمريكياً.»!

أواخر السبعينات، أتى السوفييت إلى أفغانستان لدعم الحكومة الثورية المهددة بالمعارك الداخلية. أراد بريجنسكي، مستشار الرئيس كارتر، أن يجعل من أفغانستان فيتنام للسوفييت ليوجه بذلك ضربةً قاصمةً للنفوذ الاشتراكي في المنطقة. ومن أجل محاربة الاتحاد السوفييتي وحكومة أفغانستان الثورية، دعمت الولايات المتحدة والسعودية المجاهدين عبر باكستان.. في الحقيقة، استخدمت واشنطن المجاهدين عامل وقاية، وحين لم يعد لهم نفع، رمتهم. من الذي عانى من ذلك الأمر؟ شعبا أفغانستان وباكستان.

حين دعمت الاستخبارات الباكستانية المجاهدين لمحاربة الشيوعيين، لم توحّد تلك الحركة، بل دعمت أمراء الحرب فيها على نحو منفصل، وبعد رحيل الولايات المتحدة، جرىً تنافسٌ خطيرٌ بين أمراء الحرب الأفغان. تدمّر البلد تدميراً تاماً بسبب هذه الحرب الأهلية، وهرب ملايين اللاجئين إلى باكستان، وهو بلدٌ كان يعيش أزمةً خطيرةً حينذاك، إذ تداعى اقتصاده مع وصول العديد من الأفغان ومن بارونات المخدرات. في هذا السياق، ظهر الطالبان، وهم طلاّبٌ من الجيل الأصغر من أولئك اللاجئين. وقدّم وصولهم إلى السلطة فرصةً للولايات المتحدة وباكستان. لكنّ مصالح هؤلاء الفاعلين الثلاثة كانت شديدة التباين.

النفط.. والتاريخ.. والطالبان

بعد استقلال بلدان آسيا الوسطى، أدركت باكستان أنّ عدوها الرئيسي، أي الهند، قويٌ في حين كان وضعها حساساً. بهدف التطور اقتصادياً ومنافسة الهند، قرّرت البرجوازية الباكستانية استخدام باكستان معبراً لأسواق آسيا الوسطى.

تمثّلت مصلحة الولايات المتحدة في التحكم بثروات آسيا الوسطى والتحكم بها. كانت شركة يونوكال النفطية الأمريكية تريد بناء خط أنابيب نفطي في المنطقة. لكن لتنفيذ ذلك، كان ينبغي نشر «السلام» في باكستان.

أخيراً، كان من مصلحة الطالبان أيضاً نشر السلام في البلاد وإقامة ثورة إسلامية. تلاقى ذلك مع مصالح المملكة السعوديةً التي كانت ترغب في تصدير الفكر الإسلامي إلى آسيا الوسطى بهدف إضعاف روسيا والتحكمٍ بالغاز في تلك المنطقة. وهكذا، بدعم من قوىً أجنبية، قاتل الطالبان أمراء الحربً واستولوا على السلطة. كان الشعب الأفغاني قد تعب ويريد السلام، لذا، فقد استقبل الطالبان استقبالاً حسناً.

في نهاية المطاف، لم يكن ممكناً تنفيذ هذه الخطة: لم تنجح الولايات المتحدة في نشر السلام في المنطقة، ولم تتمكن باكستان من النفاذ إلى سوق أسيا الوسطى وتمّت الإطاحة بالطالبان.

تتضمّن أفغانستان مجموعات عرقية متباينة. أكثرها تمثيلاً هي مجموعة البّشتون: نحو ٥٠ بالمائة من السكان. ثمّ هنالك الطاجيك والهازار والكازاخ، الذين تتمفصل حولهم المنافسة بين أمراء الحرب. الطالبان من البشتون، وهي مجموعةٌ تتميّز باستقلاليتها الكبيرة! كانت الولايات المتحدة وباكستان تريد استخدامهم كمرتزقة، لكن لدى الطالبان رؤيتهم الخاصة للأمور. فضلاً عن ذلك، لا يعترف البشتون بالحدود الفاصلة بين باكستان وأفغانستان.

حين كانت الهند درة مستعمرات الإمبراطورية البريطانية، كانت بريطانيا قلقةً من توسّع الروس في آسيا الوسطى. لحماية مستعمرتهم، رغب البريطانيون في استخدام أفغانستان، وأدى ذلك إلى ثلاثة حروب بين إنجلترا وأفغانستان. في العام ١٨٩٣، رسم حّاكم الهند، سير دوران، خطاً في أراضي البشتون لحماية مستعمرته بخلق منطقة وقاية بين أفغانستان والهند البريطانية. هذا الخط هو الحدود الحالية بين أفغانستان وباكستان. وحين استقلت باكستان، كانت أفغانستان العضو الوحيد الذي صوّت ضدّ دخولها إلى الأمم المتحدة!

كان واضحاً إذاً أنّ الطالبان لن يخضعوا إلى تلك المصالح الأجنبية حين يستولون على السلطة. في أيار ٢٠٠١، قبل بضعة أشهر من مهاجمة مركز التجارة العالمي، قدّمت واشنطن دونما أية نتيجة، مساعدةً قدرها ٤٣ مليون دولار لنظام طالبان في إطار مشروع خط يونوكال النفطي. لكن مع الحادي عشر من أيلول، تهاوى المشروع برمته.

الأفيون.. وحكومة الاحتلال

حاولت الولايات المتحدة بعد احتلال أفغانستان شراء أناس بارزين من البشتون ليشاركوا في الحكم، لكنّهم أخذوا المال وانسحبوا، فالبشتون كما قلت، شديدو الاستقلالية!

أما أمراء الحرب المتواجدون في الحكم فيعمل كلٌّ لمصلحته الخاصة، وهم لا يدفعون ضرائب للحكومة المركزية، بل يستحوذون على الثروات.. كل وزير هو وزيرٌ مرتبطٌ بأحد أمراء الحرب. إنه وضع فوّضى، يشلّ الحكومة.

لا يثق أمراء الحرب بالبشتون. وهم يعتقدون بأنّه في حال استيلاء البشتون على الأغلبية في الحكومة، فسوف يفرضون رؤيتهم. باختصار، إنها حكومةُ الجميع فيها ضدّ الجميع. وكلّ ما خطّطه فيها الغرب لا ينفع على الإطلاق!

ونستطيع القول أيضاً إنّ قوات الناتو بقصفها للفلاحين في مزارعهم ومساجدهم وأعراسهم وجنازاتهم حالياً، لا تساعد حميد كرزاي.. ينظر جزءٌ كبيرٌ من السكان إلى الحكومة الحالية بوصفها أداةً للمعتدي. لقد أدّت كلّ هذه الاغتيالات إلى انتفاضة شعبية، ووحدت مقاومة الطالبان، ونتيجةً لهذه الحّرب، ازّداد إنتاج الأفيون: أكثر من ثلاثة آلاف بالمائة منذ سقوط نظام طالبان. وقد اتهمت وزارة الخارجية الأمريكية الطالبان باستخدام المخدرات لتمويل المقاومة...

الأفيون منتج كيميائي من الخشخاش. حين تتفتح زهرة الخشخاش، يتم قطعها وجمع الحليب المنسال منها وبيعه. هذا ما يفعله الفلاحون الأفغان. ثمّ يقوم أشخاصٌ بتجفيف هذا الحليب ويعالجونه في آلة بإضافة مواد كيميائية للحصول أخيراً على الأفيًون. لإنتاج هذا المخدر، تحتاج لمختبر ولمعرفة بالكيمياء. أنا لا أعتقد أنّ الفلاحين الأفغاًن لديهمً جميعاً دبلوم في الكيمياء، فلو كانت تلك هي الحال، لكانت أفغانستان بلداً متطوراً جداً! للحصول على المال من تجارة الأفيون، تحتاج أيضاً إلى ما يكفل لك إيصال هذا المنتج إلى الغرب. والطالبان يفتقرون لهذا كله. في واقع الأمر، يأتي الأفيون من أمراء الحرب، بمساعدة السي آي إيه. في معظم الأحيان، يأتي هذا المخدر من أجهزة الاستخبارات الأمريكية التي تستخدمه كمصدر مربح، فتحمل المخدر إلى البلدان الغربية وتبيعهً بسعر السوق، وتستخدم بعد ذلك هذا المال القذر لتمويل حروبها.

بدأت زراعة الخشخاش في أفغانستان مع الحرب ضدّ السوفييت، وقد أصبحت صناعة الأفيون اليوم بين أيدي أمراء الحرب. والحال أنّ زراعة الخشخاش تدرّ على الفلاحين أكثر بكثير مما تدره زراعة البندورة. إذاً، لبناء أساس اجتماعي، سمح أمراء الحروب للفلاحين بزراعةً ما يريدونه. في المقابل، حين استولى الطالبان على السلطة في التسعينات، حرقوا حقول الخشخاش، ما أثار ضدّهم الكثير من العداوات. هذا هو السبب في أنّ الطالبان لم يعودوا اليوم يمنعون الفلاحين من زراعة الخشخاش، لكنّهم يمنعون إنتاج الأفيون. بل إنّهم يحصلون على أرباح بفضل مساهمة الفلاحين المالية. وفي واقع الأمرً ليست لدى الحكومة المركزية أية إمكانية للحصول على ضريبة في جنوب البلاد، لأنّ كلّ شًيء هناك بين أيدي اًلطالبان. والحال أنّ حكومةً ًعاجزةً عن تحصيل ضريبة ليست حكومة!

العديد منً الاختصاصيين يعتبرون أنّ الفوز في حرب أفغانستان مستحيل. بل إنّ الجنرال الفرنسي جورجولان وصفها بأنّها «فوضى لا يمكن إدارتها».

الناتو يغرق!

الناتو يقتل المدنيين كل يوم، ما أدى إلى التقارب بين السكان وبين الطالبان، الذين يسيطرون حالياً على جنوب البلاد، مع حكم أمر واقع في كل قرية. إنهم مختلطون بالسكان، وقوّات ًالناتو تسجّل خسارات، وما إن يتحرّك أي شيء حتى تفتح هذه القوات النار، فتقتل المدنيين في طرًيقها.

الأفغان يواجهون أمراء الحرب الإمبرياليين الذين يقصفون المدنيين من جانب، وأمراء الحرب المحليين الذين ينهبون البلاد ويبيعون المخدرات من جانب آخر. هذا هو السبب في أنّ الطالبان يتمتعون بدعمً السكان. ليس لأنّ لديهم أفكار تقدمية، بل لأنّ السكان يتوقعون منهم إعادة السلام إلى البلاد..

أوباما قال إنّه مستعدٌ للتفاوض مع الطالبان المعتدلين.. إنه يحاول حماية الولايات المتحدة من أزمةٍ تراكمت منذ السنوات السبع المنصرمة. يريد أوباما أن يظهر عدم وجود حرب على المسلمين، وأنّه يرفض صدام الحضارات. لذّا قال إنّه مستعدٌ للتفاوض مع الطالبان المعتدلين. هذه هي السياسة الأمريكية الجديدة في العديد من مناطق العالم التي تتواجد فيها حركاتٌ إسلامية: تقسيمها إلى أخيار وأشرار. إذا حاولت واشنطن سلوك درب المفاوضات، فسيتوجب أن تدرك أنّ الأزمة الأكبر لم تعد في أفغانستان، بل في باكستان، فخط الحدود الحالية الفاصلة بين البلدين، يعني أنّ هنالك بشتون على جانبي الحدود، وهم يمثّلون في باكستان المجموعة العرقية الثانية بعد البنجاب. هذا أمرٌ بالغ الأهمية، لأنّ النخبة الباكستانية قد أيدت الإمبريالية الأمريكية منذ استقلال البلاد. تستطيع العمل كوكيل لسيدك حين تنجز عنه عملاً من بعيد، في أمريكاً الجنوبية أو في إفريقيا على سبيل المثال، لكن في حالة حرب أفغانستان، هذا انتحارٌ لأنّ البلدين جاران ويتشاطران مجموعات عرقية. هنالك طالبان في شمال باكستان أيضاًً، يهاجمون ويدمرون كل يوم مؤن قوات التحالف التي يفترض فيها أن تمرّ إلى أفغانستان عبر باكستان من موقع استراتيجي على الحدود. لحلّ هذه المشكلة، تسمح الحكومة الباكستانية، دمية واشنطن، للناتو بقصف البشتون على أراضيها. نتيجةً لذلك، تطوّر الطالبان الباكستانيون وهم يعتبرون اليوم أنّ عدوهم هو حكومة باكستان. وقد أعلنوا أنهم يريدون الزحف إلى إسلام أباد.

لهذا، لم يعد للحدود بين البلدين معنى. ويتوجب على الشعب الباكستاني مواجهة هذه المشكلة: أين هي شرعية الحكومة الباكستانية إذا كانت تسمح للناتو بقصف مدنها؟ أمام الشعب الباكستاني حلان الآن: إما أن يرفض الإملاء الأمريكي، أو متابعة هذا الطريق المؤدي إلى اختفاء بلاده.

> • أين هي شرعية الحكومة الباكستانية إذا كانت تسمح للناتو بقصف مدنها؟ أمام الشعب الباكستاني حلان: إما أن يرفض الإملاء الأمريكي أو متابعة هذا الطريق المؤدي إلى اختفاء بلاده.



• ميشيل كولون

صراع الاستراتيجيات.. وخطر البلقنة

استراتيجية الولايات المتحدة تسعى إيقاف تطور الصين. حين حدث التسونامي، أرسلت واشنطن مساعدةً إنسانيةً كبيرةً إلى إندونيسيا، استفادت منها في بناء قاعدة عسكرية في مقاطعة آتشه. هذه القاعدة تواجه مضيق مالاكا، وعبر هذا المضيق يمر النفط القادم من المحيط الهندي ليصل إلى الصين.

اليوم، الولايات المتحدة متواجدة في هذا الموقع الاستراتيجي، وستكون قادرةً على إغلاق هذا المضيق وحرمان الصين من نفطها لدى حدوث أبسط مشكلة. نظراً لهذا الوضع، يسعى العملاق الآسيوي - الذي تتزايد باضطراد حاجته للنفط لتطوير بلاده - إلى إيجاد طرق أخرى للحصول عليه. يمرّ أحد الحلول في بورماً، التي لديها موارد ويمكن أن تسمح بمنفذ إلى بنغلادش. الاحتمال الآخر هو ميناء جوندًر، الذي بنته الصين في بلوشستان، أكبر مقاطعات باكستان: نحو ٤٨ بالمائة من مساحة البلاد. لكنّها أيضاً المقاطعة ذات الكثافة السكانية الأكثر انخفاضاً: ٥ بالمائة من العدد الكلي للسكان. تحتوي هذه المقاطعة على احتياطيات كبيرة من الغاز والنفط. كما تستطيع الصين بناء خط أنابيب ينطلق من إيران ويمر في بلوشستان وصولاً إلى غربي الصين. لكنّ الولايات المتحدة تريد بقوة منع هذه المقاطعة من الانتقال إلى دائرة النفوذ اًلصينية. لذا، فهي تدعم حركة بلوشستان الانفصالية لتسيطر هي على ميناء جوندر.

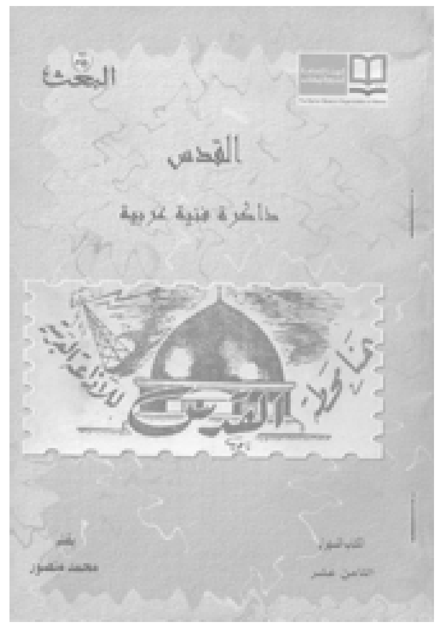
مع مشكلة البشتون من جانب، واحتمال انفصال أكبر مقاطعات باكستان، هنالك خطرٌ في حدوث بلقنة لهذا البلد: التشظي إلى سلسلة من الدول الصغيًرة. اليوم، الشعب الباكستاني أكثر انتباهاً. ويعود إليه واجب إيقاف هذه الكارثة وصدّ الولايات المتحدة عن باكستان. لكنّها أيضاً مسؤولية كل الحكومات الديمقراطية الثورية في المنطقة. فإذا أصاب باكستان ما أصاب يوغوسلافيا، فستواجه المنطقة برمتها مشكلاتٍ بالغة الخطورة. ■■



محمد منصور في «القدس.. ذاكرة فنية عربية»: البلاد التي في الأغاني

◄ جهاد أبو غياضة

صدر كتاب «القدس ذاكرة فنية عربية» حاملاً الرقم الـ١٨ ضمن سلسلة «كتاب الشهر» التي تصدرها الهيئة العامة السورية للكتاب ودار البعث. وهو من تأليف الناقد والصحفي محمد منصور، وقد جاء بحثاً تاريخياً في الذاكرة الفنية الغنائية التي تناولت القضية الفلسطينية من حيث إسهامات المطربين العرب، ومن ثم التبادل الثقافي الفني والتكامل بين السوريين والفلسطينيين، آخذاً من «إذاعة القدس» التي أسسها الانتداب البريطاني عام ١٩٣٦ مرتكزاً بحثياً وشاهداً معبراً عن حالة التلاقي الفني.



الكتاب جاء مقسماً إلى بابين، احتوى كل واحد منهما على فصلين.. يبدأ الباب الأول «القدس في الذاكرة العربية» بتحليل تجربة الرحابنة وفيروز المتصلة بالغناء عن القدس والقضية الفلسطينية، تحت عنوان «الأغنية الرحبانية تمردت على البكائية وأنشدت حلم العودة»، معتبراً هذه التجربة التي أنتجت ١١ عملاً غنائياً فاتحتها العمل الكورالي الحواري «راجعون»، منعطفاً خاصاً كونها ارتقت برمزية الفن، وأخرجت الأغنية من مرحلة النحيب على المفقود إلى استنهاض الهمم، فقسّم التجربة إلى محاور أربعة: التشرد واللجوء في «غاب نهار آخر – أحترف الحزن والانتظار»، وذاكرة المكان في «يا ربوع بلادي – يافا- بيسان»، وأغنيات القدس «القدس العتيقة – زهرة المدائن». ورابعاً حلم العودة في «سنرجع يوماً – أجراس العودة- جسر العودة»، وقد رأى الكاتب أن حلم العودة اقترن بثلاثة عناصر رئيسية ميزت التجربة الرحبانية عما سواها هي: النبرة الرومانسية التي تعبر عن الحنين إلى المكان والذكريات، والبعد التراجيدي الذي يستحضر آلام الغربة ولوعة الانتظار، وصولاً إلى الأمل الراسخ بإمكانية العودة وحتميتها وإن طال زمن الانتظار.

ثم يشير منصور إلى زيارة فيروز وعاصي ومنصور للقدس عام ١٩٦٤ التي حرضت على ألبوم «القدس في البال»، وحكاية السيدة فيروز مع المرأة المقدسية التي أهدتها المزهرية المذكورة في العمل الغنائي الذي أرّخ للزيارة «القدس العتيقة» والذي يأتي تميزها ليس من قبيل البراعة في الوصف الحسي فقط، وإنما بما حملته من رسائل تحريضية «خبرهن عالي صاير بلكي بيوعى الضمير»، وهي الأغنية التي دفعت الشاعر الفلسطيني سميح القاسم إلى استكمال الهدية بقصيدة بعنوان «زنابق لمزهرية فيروز». ثم يأتي على ذكر قصة مفتاح القدس الخشبي المقدم من المقدسيين للسيدة فيروز عام ١٩٦٨. ليصل الكاتب إلى نتيجة تميز أعمال فيروز والرحابنة في كونها شكلت خروجاً على كل الشعارات والأيديولوجيات السياسية وخصوصاً مواقف النظام العربي الرسمي في ذلك الحين.

أما الفصل الثاني، فيتحدث عن أهم الأغاني العربية التي واكبت تطورات الحدث الفلسطيني وتغيراته منذ النكبة وحتى وقتنا الراهن، حيث يبدأ الكاتب بأغاني الأربعينيات فيذكر منها قصيدة «فلسطين» للموسيقار محمد عبد الوهاب، و«مصرع البطل» للمطربة نهاوند، لينتقل الحديث إلى الأغاني التي واكبت نكسة حزيران ١٩٦٧ وسقوط القدس (الشرقية)، كأغنية «المسيح» لعبد الحليم حافظ، ثم يسلط الضوء على تجربة لم تنل ما تستحقه من التقدير وهي تجربة «فهد بلان» الذي غنى مراراً للقدس، وأغنياته «قدس العرب- المسجد الأقصى- القدس بتنادي- فلسطين أرضنا – في فلسطين لا مفر»، لينتقل إلى مرحلة انطلاق العمل الفدائي المسلح الفلسطيني ومواكبة الأغنية العربية له، وخصوصاً في لقاء عمالقة الفنون «أصبح عندي الآن بندقية» للشاعر نزار قباني وألحان محمد عبد الوهاب وغناء أم كلثوم التي أصبحت دليل عمل وعنواناً من عناوين الثورة وشعاراتها. ثم أغنية سعاد محمد «قومي إلى الصلاة» التي أرّخت لحريق المسجد الأقصى، وأغنية محمد رشدي «ولا في قلبي ولا عنيبا إلا فلسطين»، والمساهمة المميزة للمطربة نجاح سلام في: «يا قدسنا- قدسي أنا». ليصل للانتفاضة الأولى ١٩٨٧ وظهور الثنائيات الغنائية خصوصاً «زنابق لمزهرية فيروز» لخالد الشيخ ورجاء بلمليح، ثم دويتو «من ينقذ الإنسان» لكاظم الساهر ولطيفة التونسية.. ومرحلة الانتفاضة الأولى ٢٠٠٠ وظهور التجارب الشابة كـ«الأقصى» لفضل شاكر، و«صوت الحجر» لوليد توفيق، و«القدس أرضنا» لعمرو دياب، و«يا قدس» لنوال الزغبي، و«أبواب القدس» لهاني شاكر (المفتقرة إلى الصياغة الشعرية المتينة)، و«أولى القبلتين» لأصالة المثقلة بالنبرة الخطابية.. ثم تجربة الأوبريت الغنائي «القدس حترجع لنا» التي أداها ٢٨ فناناً مصرياً..

ثم يشير الكاتب إلى تحول هذا النوع إلى مادة استهلاكية مواكبة للحدث، وأخيراً الاحتفاء باختيار القدس عاصمة للثقافة العربية لعام ٢٠٠٩، وخصوصاً أغنية «القدس» لهاني شاكر وأغنية أصالة نصري التي قالت عنها أنها ستقود الانتفاضة الثالثة! وهنا يورد الكاتب اعتراضاً على كلمات الأغنية لـ د.نبيل طعمة إذ يقول موافقا رأي النقاد القائل: (أردأ الشعر أصلحه للغناء، وإن كان تاريخ القدس لا يبدو أنه يبرهن على صحة هذه المقولة)، وهذا القول لا يستقيم للكاتب لا بالعموم ولا بالخصوص، فكثير من الشواهد تؤكد خطأ هذه المقولة فتجربة الأغنية الشعرية من أفخم التجارب وأجمل الأشعار لأعظم الشعراء مثل: أشعار أبي فراس الحمداني وعمر الخيام ومحمود درويش وسميح القاسم ونزار قباني ومانع سعيد العتيبة وأحمد شوقي..

أما الباب الثاني، الذي حمل عنوان «من دمشق إلى القدس وبالعكس»، فقد أفرده الكاتب للإسهامات الفنية للسوريين والفلسطينيين، والتبادل الفني الحاصل قبل النكبة وبعدها، تحدّث فيه عن تاريخ إذاعة القدس ١٩٣٦، وإسهاماتها الغنية ونشاطها الفني الذي اجتذب كبار الفنانين العرب: من أم كلثوم إلى أسمهان وفريد الأطرش وغيرهم.. وعن أهم الشخصيات السورية التي انطلقت منها أمثال أمير البزق محمد عبد الكريم وعبد الفتاح سكر.. وفي المقلب الآخر عدد بعضاً من الشخصيات الفلسطينية التي أسهمت في الحياة الفنية السورية عموماً، متحدثا عن مساهماتها الغنية كآل أبو غزالة: «يعقوب- بسام (لطفي)- إياس»، وآل حنا: «يوسف –أمل – ريم- رامي».. وشخصيات أخرى كثيرة.. مركزاً على بعضها وناسياً، أو متناسياً (أو مسقطاً؟) بعضها الآخر..

القدس ذاكرة فنية عربية هو بحث تأصيلي تأريخي بامتياز، نجح كاتبه بتسليط الضوء على الكثير من المواضع التي ربما جهلها الناس وغيّبت عن الأذهان، وإن شابه بعض الاختصار والاقتصار على القدس موضعاً محدداً للاختيار في التجربة الغنائية، وهو ما جعله يسقط الكثير من جوانب التجارب الفنية العملاقة المتصلة بالقضية الفلسطينية عموماً، لكون القدس علامة تميز، وحاملاً أساساً للقضية الفلسطينية، وليست موضوعاً مجرداً بذاته.

■■

ربما!

شبح سبارتكوس المصري

يلاحقني شبح الشاعر أمل دنقل دون أن يكف عن الصراخ بنزق فارس!! أحيد عن دربه فيطلع من تفرعات جانبية، ليحاصرني في زاوية معتمة، ويظلّ يقترب ويقترب وهو ينشد ما يشبه التّميمة: «مَن قال "لا" فلم يمتْ وظلّ روحاً أبدية الألمْ..»

صورة أمل دنقل كشاعر رفض تبدو مفقودة الآن، فشعراء هذه الأيام صمتوا في الأزمنة الرديئة، على العكس تماماً مما أراد بريخت!! شعراء هذه الأيام ارتضوا أن يغرقوا في اندحار كلمات لا تعني أحداً، لغة من أجل اللغة، هذا «يتسوّل الضوء»، وذاك «يزرع ورود الموت ويعزف على كمنجات العدم».. صحيح أن الزمن الذي تغيّر غيّر معه طرق الكتابة، لكن الصحيح أيضاً أنّ هناك «أنا» مريضة جعلت من الشعر مسرحاً لأنوات لا تمسّ، ولا تعني، أحداً، وهو ما جعل من الشعر سقط متاع.. لم يعد سؤال الشعر ما الذي يناسبني لأكتب قصيدة تقول إنساناً، أو جانباً منه، بل ما الذي يلزمني لأبدو فريداً وعبقرياً، حتى لو في شائعات شفهية..

كأني أحاذي خطوه في شوارعه الملوكية إذ يستنطق كل الأشياء لتدلي بشهادات ضد عصر الهزيمة، ثم في مقهى «ريش».. يكتب على قصاصات الجرائد والبطاقات ما سيصبح أناشيد ترددها الأجيال، مساهماً بالشعر في خرق الجدار الذي صعد بمنتهى الوقاحة في وجه الشروق..

كأني به يبكي سقوط «السويس» والقاهرة ولا على بالها..

كأني أسمعه ينشد للكمان: «لماذا يتبعني أينما سرت صوت الكمان؟؟»..

وكأني أراه في «الغرفة ٨» من الطابق السابع في معهد الأورام يحادث الزهور الجميلة مركباً موتها على موته، موته على موتها، في لعبة تبادل أدوار في عالم ينتهي رويداً.. رويداً..

وصل أمل دنقل بالشعر إلى لحظة درامية خاصة، جمعت أصوات الفقراء بإرادة النهوض القومية، وذلك بتعرية عورة الداخل الهزيل الذي كان السبب الأوّل وراء الهزيمة، كما أنه ألّف بالشعر للناس عهداً جديداً (المقصود ديوان «العهد الآتي») إذ صارت الهموم العامة هموماً شخصيّة.. القصيدة الدنقلية التي أُقفلت دائرتها قبل ست وعشرين سنة أعطت دوراً بارزاً للدراما والحبكة السردية والرمز والقناع والصورة والتفاصيل السينمائية والحوار والسخرية. ومع أن صاحبها رحل قبل الأوان إلا أنه سيظل مدى الأجيال نسيجاً مختلفاً.

■ رائد وحش
raedwahash@kassioun.org

زياد العناني في «زهو الفاعل»
مذاقات بريّة تمجّد الحرّية

◄ نادر الرنتيسي- عمّان

يمضي الشاعر زياد العناني في مجموعته الجديدة «زهوُ الفاعل» أكثر نحو تكريس صوته الشعري الخاص، مبتعداً به عن الملامح العامة التي تسود مساحة شاسعة من البيان الشعري، وهو يبدو مقرراً دراسيا مستنسخاً.

فالشاعر الذي واظب على إصدار ست مجموعات شعرية، صاغ من خلالها مفردته الشعرية المتخففة من أعباء الأيديولوجيا، والوعظ الاجتماعي، ذاهبة نحو منطقة الفضح والهتك، مسقطاً عنها مهمة ترميم الخراب، تماماً كما يستهل مجموعته الأخيرة:

«حين أعود
إلى بدء الجريمة
الأولى
أكره الكرسي
وأغرس كل مخالبي
في وجه المحبة
قاتلتهم دهراً
ثم قتلوني
فلماذا يا حزنَ الله
لم تظهر
في الوقت المناسب
قبل أن تغرق الدنيا
بدمنا
ونموت مضطهدين
في شبهة كرسي
كلما رفعناه يسقط فوق رؤوسنا»

هكذا يبدو صاحب «خزانة الأسف» مُصرّاً على الخوض في الحياة، مجرّداً من ديباجة الوصايا، ناقشاً صورته على جدران كالرغوة، يمحوها ويرسمها من جديد:

«تباً لك
لمَ
أمرت بكلِّ هذا الخراب
تباً لك
وأنت مع الصداع
وأنت بلا مصحة
تتوهم أنك تجلس فوق كرسي الأكتاف
من غير أن تعرف أين سقطت
وأين سترتطم»

وفي ديوانه الصادر عن المؤسسة العربية للدراسات والنشر لا يُكرر العناني إلا دفق شعريته الحار، ويقول الشاعر زهير أبو شايب في كلمته على الغلاف الأخير «إن الشعرية، في جوهرها ليست مواصفات ومقاييس، بل هذه الحرارة التي نميِّز بها النص الحي من النص الميِّت»، ذاهبا إلى أن على النص ليكون شعرياً، أن يكون حيا أولاً، لرأيه أن «النص الميت لا يصلح للشعرية مهما تكن مواصفاته»

وتجربة زياد، وفق أبو شايب، «تذهب نحو شعرية أخرى أقل زخرفاً وانشغالاً بذاتها، لكنها أكثر شراسةً وانشغالاً بالعالم»، مضيفا أنها «شعرية تخمش السائد والراكد والمقدس، وتؤسس لمذاقات بريّة تمجد الحرية بوصفها الأرض المقدسة الوحيدة التي تصلح فضاء للكتابة»

ويمضي الشاعر في تجربته الجديدة نحو «نهش تعينات السلطة المختلفة»، كما يذهب أبو شايب، مشيراً إلى أن العناني يعرِّفها بأنها «نقيض الحرية ونقيض الشعرية»، مشدداً أن ذلك يأتي من دون أن ينزلق إلى مستوى الكتابة الاستعراضية التي توهم في الظاهر بأنها تجابه السلطة، فيما هي في الحقيقة، امتداد طبيعي لها:

..«وذهبنا إلى الحرب
أغراراً
رغم أنهم شرحوا لنا في الطريق
كيف تكون
..وذهبنا
إلى الحرب
ثم عدنا
لنساء
توقعن أن نأتي
منتصبين
كما قال الكرسيُّ
ونمنا
ونحن نديرُ ظهورنا
منكسرين مثل عين
يتمطى الخوف مع الفضيحة في أعصابها»

المجموعة السادسة للعناني، بعد «خزانة الأسف» ٢٠٠٠، و «في الماء دائما وأرسم الصور» ٢٠٠٢، و«كمائن طويلة الأجل» ٢٠٠٣، و«مرضى بطول البال» ٢٠٠٣، و«تسمية الدموع» ٢٠٠٤، يتكرّس العناني بتجربة يرى أبو شايب أنها «تفترق عما هو سائد في قصيدة النثر العربية، وفي الشعرية العربية الراهنة بوجه عام».

والعناني المولود في ناعور عام ١٩٦٢، يعمل محررا ثقافيا في جريدة «الغد»، وهو عضو رابطة الكتاب الأردنيين والاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب.

■■

ركن الوراقين

لوركا: مختارات شعرية



في هذه المختارات الشعرية تظهر لنا تجربة لوركا الشعرية بكامل بهائها وألقها، حيث تشمل مقتطفات من مختلف دواوين لوركا، إضافة لبعض رسومه التي زينت الكتاب.

ومن خلال هذه المختارات سيتمكن عشاق لوركا الكُثر في العالم العربي من الإطلاع على أشهر قصائده التي ترجمت منذ عقود، وأصبحت الآن من النوادر التي لا يجدها القارئ إلا في المكتبات الكبرى. يذكر أن المختارات من ترجمة مروان حداد وقد صدرت ضمن سلسلة «كتاب الشهر» التي تصدرها «الهيئة العامة للكتاب» و«دار البعث».

من الكتاب نختار: «حين أموت اتركوا الشرفة مفتوحة/ الطفل يأكل البرتقال/ (من شرفتي أراه)/ الحصاد يحصد القمح/ (من شرفتي أحس به)».

موهبة المهن



برعاية سفارة جمهورية فنزويلا البوليفارية صدر عن دار التكوين بدمشق ديوان «موهبة المهن» للشاعر الفنزويلي رودولفو رودريغيز، ترجمه إلى العربية د.عبدو زغبور الذي عرَّب العديد من روائع الأدب اللاتيني عامةً، والفنزويلي بشكل خاص.

تقوم فكرة الديوان على نقل مفهوم «الموهبة» من المهارات الفنية والعملية إلى الحالات الشعورية الخاصة التي تراود كل إنسان، فلدى رودريغيز يصبح الغضب والرغبة والألم مواهب متميزة، يعبر عنها بكل إمكانياته الشعرية.

ويعتبر رودولفو رودريغيز من أهم الشعراء الفنزويليين المعاصرين، إضافةً لكونه فناناً مسرحياً، حيث يعتبر من أهم نجوم الـ«برفورمانس» وهي عروض تجمع بين الموسيقى والرقص والمسرح والفن التشكيلي، وقد مثَّل فنزويلا في أكثر من ٢٥ مهرجاناً مسرحياً عالمياً.

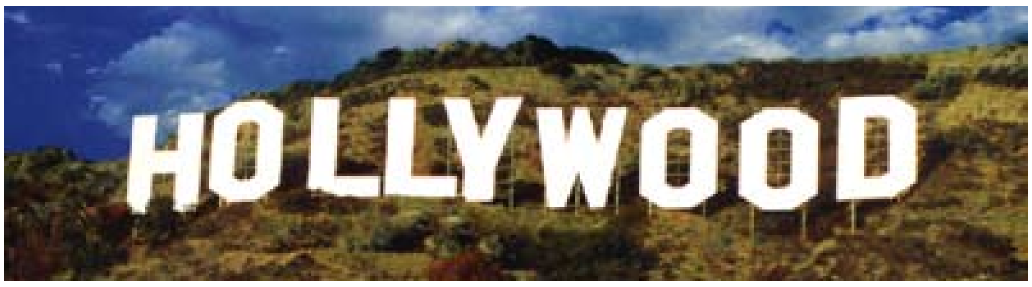
(تم إغلاق تحرير هذا العدد مساء يوم الأربعاء 2009/6/17) «قاسيون» يصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

بعيداً عن هوليوود وقريباً منها

أسطورة السينما العالمية تفقد بريقها!!

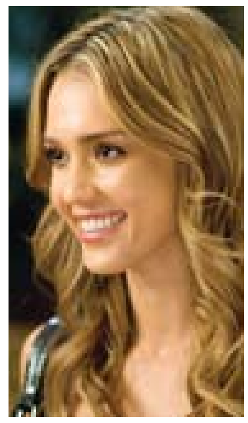
◄ نبيل محمد

مما يفطر قلبك سعادة، إذا كنت مهتماً ومتابعاً للسينما، هو أن تستقرَّ بك المحطات على mbc٤ لتجد نقلاً تسجيلياً لحفل توزيع جوائز الأوسكار، أو جوائز نقابة الفنانين الأمريكيين، أو الغولدن غلوب وما إلى ذلك، فمن الطبيعي أن هذا النقل الاحتفالي سوف يجعلك ترى الكثير من نجوم العالم في جو احتفالي جميل يتيح لهذا أن يجلس بجانب تلك، ولذاك أن يرتقي المسرح ويلقي كلمة يستخدم فيها أفضل ما يتذكر من حوادث سينمائية كوميدية حصلت معه أو مع الشخصية التي يقدمها.









زووم إن على وجه تشارليز ثيرون، ثم مشهد عام لبينلوبي كروز تتبادل الحديث مع خافير بارديم، زاوية جميلة يظهر فيها فخذ جيسيكا ألبا، لتنتقل العدسة إلى كتف شارون ستون فإبط نيكول كيدمان، لا بد أن هذا الجو يشكل جلسة متعة لك.

هذه الشركات الكبيرة التي استطاعت أن تضم هذه النجوم، أو بالأحرى أن تصنعهم، استطاعت، وخاصة في العقود الأخيرة، أن تستقطب كبرى التجارب السينمائية العالمية خارج الولايات المتحدة، أي أنها وضعت يدها على تلك الصيغ الجديدة والعدسات التي بدأت تأخذ مشهداً سينمائياً مستقلاً عن فوضى هوليوود، بعد فترة من الركود الكبير الذي جعل السينما في العالم متمثلة بهذه العاصمة فحسب.

من الجميل جداً أننا نستطيع الآن أن نشاهد فيلماً تركياً أو يوغسلافياً أو إيرانياً، أي أنه من المتاح بشكل متوسط الصعوبة الإطلاع على معظم التجارب السينمائية، ولكن القضية المثيرة للجدل هي أن الكثير من هذه التجارب الكبيرة بدأت تدخل هوليوود، وهذا لا يقيها الذوبان في فضاء المال السينمائي الأمريكي.

ربما ظاهرة دخول بعض التجارب السينمائية إلى الجو الأمريكي ما زالت حديثة أو لم تلفت الأنظار إليها بعد، ولكنها ظاهرة تستحق الوقوف عندها وتستحق التعليق عليها بالقول: إن المال الأمريكي بإمكانه شراء كل ما يريد، وجعل فضاء الشركات الأمريكية مستقراً لكل الكواكب العابرة، أو التي تراها هوليوود عابرة.

ربما هي حرفة سينمائية أمريكية يجب الاعتراف لهوليوود بها، وهي أنها تراقب المشهد السينمائي العالمي، وتعرف ماذا تشتري ومن تشتري ولماذا تشتري، ثم إن «المشترى» أو السلعة التي تراها هوليوود جيدة، تجد في عرض هوليوود لها فرصة العمر، على اعتبار أن ما تقدمه هوليوود سيكون على شاشة كل بيت، وداخل كل دورعرض السينما.

الإشارة هنا إلى هذه الظاهرة تقودنا لاحترام تلك التجارب التي حافظت على هويتها، وعلى الاستمرارية في تقديم تجربة قد تبدو هامة جداً، وقد تشكل مع تجارب أخرى ظاهرة عالمية تزاحم هوليوود، وتجعل الكثيرين ينظرون إلى هوليوود بعين النقد والمقارنة مع تجارب جديدة لم تلق بعد التسويق المناسب، وهذا ما يخيفنا أن تنجرَّ خلف تسويق هوليوود.

ومن الجميل جداً أن مهرجاني كان وبرلين، وعدد من المهرجانات الأخرى، قد باتت تهم الكثير من متابعي السينما والاختصاصيين، أكثر من اهتمامهم بالأوسكار والبافتا، ربما لأن ما تقدمه تلك المهرجانات من خصوصية التجارب العالمية، والخوض في تجارب لا تخوضها السينما الأمريكية، يجعلها أقرب إلى أذهان المطَّلعين، بل وأكثر اقتراباً من جمهور البلدان النامية.

مهرجان كان بات له جمهور كبير في الوطن العربي، وهذا لا يعود إلى دخول سلاف فواخرجي إليه، بل يعود إلى أن هذا الجمهور بات يتطلع إلى نماذج سينمائية لم يكن يعرف عنها الكثير فيما مضى، ووجدها مختلفة عن هوليوود وقريبة من نمط حياته أحيانا، والجديد أيضاً هو الإقبال على شراء الأفلام التي عرضت في كان، والبحث الدؤوب عنها في مكاتب السينما، على الأقل في مدينة كدمشق.

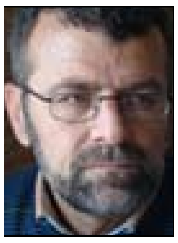
قدمت هوليوود خلال تاريخها تجارب عالمية هامة، وجعلت من نفسها بجدارة عاصمة السينما العالمية، ولكن من الجيد أن نبحث عن تجارب أخرى تبنَّت هوية مستقلة لذاتها، أو ربما تبرز الكثير من جوانب الضعف في الإنتاج الهوليوودي، وهذه ليست مجرد قضية عابرة، بل هي دعوى للجميع عند دخولهم إلى مكتبات السينما بأن يبحثوا عن عدد قليل من الأفلام الداكنة الأغلفة، أو التي لا تحمل أغلفة، أو تلك التي يحتفظ بها صاحب المكتبة لعدد من المهتمين، وقد تكون هذه المجموعات غير مترجمة، وهو جانب من جوانب ضعف تسويقها، أو ضعف استهلاك أسواقنا المحلية، ولكن في النهاية قد يكون بحثك ومتابعتك لهذه التجارب التي ما زالت ترفض الذوبان في مياه ساحل لوس أنجلوس، هو بوابتك للدخول إلى عالم سينمائي جميل جديد، وتجربة تفتقد هوليوود إلى روحها.

■■

بين قوسين

لعنة ماني

◄ ثائر ديب



ما إنْ تقسم العالم فسطاطين إثنين علمانيين ودينيين متناقضين أبد الدهر، حتى تكونَ قد أنجزتَ واحدةً من "أكبر" المهام الفكرية وأغباها في آن معاً: ثمة دراماً زائفة تنطوي عليها هذه الثنائية تزيّن لك، بالوهم، أنَّ فكرك بالغ العمق والدقة والالتزام، وأنَّ صولاتك النقدية ضد المعسكر الذي اتّخذته خصماً -خاصةً إذا ما كان معسكر العلمانيين- لايضاهيها أيّ شيء فتكاً وسداداً وكشفاً لقرارة الأمور، حتى إنّها قد تدفعك إلى تكريس رواية كاملة تعتاش على تتبع غزوات المعسكرين وغاراتهم.

تتيح لك ثنائية العلمانية/الدين أن تُنْشِبَ صراعاً لا يخمد بين طرفين، كلٌّ منهما كتلة متراصّة لا تناقض فيها ولا صراع، مع أنّك تجمع في أولهما طغاةً وجنرالات و(ماركسيين) ومراهقين متمردين وفئات أبطرَتْهَا الثروة وأحزاباً قومية شتى لمْ تصطبغ بعد بالصبغة الدينية...، وتجمع في ثانيهما أصوليات الأرض وجارنا المتديّن البسيط الذي لا يكاد يجد قوت أبنائه. وإذ تحار ببعضهم، ممن لا ينضوون في القالب، فإن تهماً أو مدائح، بحسب موقعك، من نوع الخروج والمروق والرِّدة، تكون جاهزةً لا مناص من استخدامها.

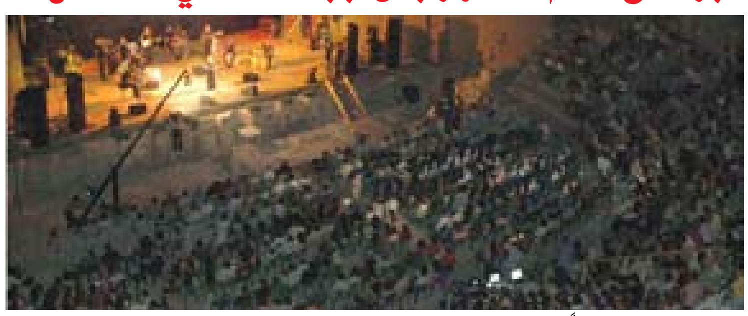
تُحلُّ ثنائية العلمانية/الدين صراعاً فكرياً زائفاً محلّ الصراعات الفعلية. وتثير في الذهن تعريفاً للعلمانية تفوح منه رائحة الكفر والإلحاد، مع أنَّ العلمانية في جوهرها محاولة فَهْم للعالم دون حاجة إلى إدراج أفعال القوى الخارجية الغيبية في قائمة المسببات والعلل، ومن غير إهمال للشروط التي تتيح مثل هذا الإدراج وما يتْركه من أثر أو يلعبه من دور. والتقاء بشر مختلفين على مثل هذه القناعة قد لا يعني الكثير في حقيقة الأمر، بخلاف ما تظن وتحسب.

واضحٌ، إذن، أنَّ ثنائية العلمانية/الدين تسهّل اعتبار الماركسيين مجرد علمانيين ديدنهم نقد السماء التي هي مصدر كل الشرور، مع أنَّ ذلك آخر همّهم. فبعكس ما تظن وتحسب، ليست الماركسية، بالمعنى الفلسفي العميق، ملحدةً. وكلمة "الإلحاد" السلبية المحضة لا محلَّ لها أو استخدام في الماركسية التي حسمت أمرها بصورة نهائية في أن تعيش وتفكر في عالم الواقع، عالم الأرض والحقّ والسياسة، بكلّ ما فيه من أخْيلة وتهويمات، وأن تجد الأسباب والعلل المحرّكة في تضادات وتناقضاتٍ من نوع آخر، تقوم على أسس مغايرة تماماً، وتجري في سياقات وأطر مباينة كلّ المباينة.

ليست الماركسية بوصفها مجرد علمانية سوى كاريكاتور أو خصم من قشّ تسهل إصابته على أيّ كان، وليس عليك وحسب، أيها البطل. غير أنَّ الأمر، للأسف، أعقد من ذلك بكثير.

خُذْ، مثلاً: الماركسيون تقليديون، مثل المحافظين، لكنهم يتمسّكون بتقاليد تختلف عن تلك التي يتمسّك بها هؤلاء الأخيرون. وإلا، كيف كان لنا أن نقارن بين الإثنين؟!

برنامج دسم لـ«مهرجان جبلة الثقافي الخامس»



أصبح كل شيء جاهزاً في مهرجان «جبلة الثقافي» الذي تنظمه جمعية «عاديات جبلة»، فالدورة الخامسة التي تقام بين (١٠ - ١٤ تموز) ستكون بمثابة تحية إلى «القدس عاصمة الثقافة العربية».

البرنامج الذي وصل إلى صيغته النهائية يعلن عن فعاليات حافلة، فعلى مدرج المدينة الأثري ستغني الفنانة اللبنانية أميمة الخليل مع فرقتها، كذلك الفنانة الفلسطينية ريم كيلاني التي يصحبها عازفون إنكليز وسوريون، وستقدّم فرقة «التخت الشرقي النسائي السوري» حفلة من نوع خاص، بالإضافة إلى أمسية موسيقية وغنائية لفرقة «الأنادوي».

أما من جهة العروض السينمائية فسوف يعرض في صالة المركز الثقافي بجبلة فيلمان تسجيليان: «جبل الصوان» لنضال حسن، «خبرني يا طير» لسوار زركلي، يليهما حوار مفتوح يديره الدكتور أسامة غنم.

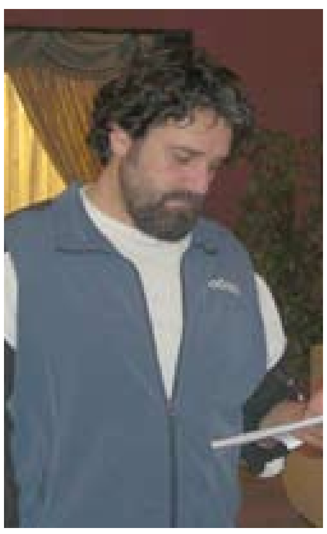
مسرحياً ستقدّم فرقة المسرح الجامعي بجامعة تشرين عرضَ «الطوفان» الذي تعود أحداثه إلى زمن الطوفان، وسيتم تقديم هذا الحدث الميثيولوجي في إطار ذي بعد تاريخي معاصر.

على صعيد الندوات هناك ثلاث ندوات، الأولى بمناسبة مرور ثمانين عاماً على اكتشاف أوغاريت، يشارك فيها: د. علي القيم، د. بسام جاموس، د. ميشيل مقدسي، ويليها عرض فيلم وثائقي بعنوان «أوغاريت ملتقى الحضارات والشعوب» من إخراج وديع يوسف وإنتاج المؤسسة العامة للسينما. الندوة الثانية ستكون بعنوان «التنوير في الدراما السورية» بمشاركة الفنان بسام كوسا والكاتبين خالد خليفة ونجيب نصير. الندوة الثالثة هي ندوة تكريمية للراحل إدوار سعيد، وسيشارك فيها كل من فيصل دراج وسماح إدريس وفخري صالح، ويديرها المترجم ثائر ديب.

للشعر ثلاث أمسيات في المهرجان، والشعراء المشاركون: محمد علي شمس الدين (لبنان)، رامي يونس (أمارجي)، أحمد حافظ (سورية)، متين قندقجي (تركيا)، نجوم الغانم (الإمارات)، محمد حمدان (سورية)، بيتر لاغوسين (الدانمارك)، خديجة السعدي (العراق)، حازم العظمة (سورية).

هذا البرنامج الدسم بمثابة دعوة من «عاديات جبلة» لمهرجانها الذي يدخل عامه الخامس، ومحاولة لتقديم صورة تليق بهذه المدينة الساحلية البديعة. وحسب ما قاله مدير المهرجان جهاد جديد لـ«قاسيون»: «أهمية المهرجان نابعة من كونه تعبيراً عن حالة طوعية، نابعة بدورها عن اختمار ذاتي ولّد لدى مجموعة من المثقفين حماسة وحرصاً على تقديم ما يتوقعون انه الأفضل، مع تقديرنا الكبير لأي نشاط ثقافي آخر، مهما كانت عطاءاته مغايرة في المستوى والنوعية».

شوية وقت



أنهى ماهر صليبي تصوير فيلمه السينمائي القصير «شوية وقت» الذي كتب له السناريو عن قصة للكاتبة ريما فليحان.. الفيلم من إنتاج المؤسسة العامة للسينما، ومن تمثيل ثناء دبسي، طلال نصر الدين، أماني الحكيم، فوزي بشارة.

يحكي عن حالة انتظار أم جولانية لعودة ابنها من سجون الاحتلال، والانتظار هو كل ما تبقى لها. الابن الذي سُجن منذ ست عشرة سنة انتشرت أقاويل كثيرة عن موته، لكنّ أمه العجوز لم تفقد أمل لقائه وظلت مصرّة على الانتظار، إلى أن تعرف أنه لا يزال حياً.

لكن نهاية هذا الفيلم ستذهب باتجاه مخالف للتوقعات، ففي لحظة إفراج الإسرائيليين عن الأسير تكون النهاية بوفاته ووفاة أمه، قبل اللقاء، وكلٌّ منهما في مكان.

رابعة أبو دية:

بحث في خبايا الجسد الأنثوي



تقدّم التشكيلية رابعة أبو دية معرضها الفردي الثالث في «صالة الشعب»، في الفترة الواقعة بين ١٤- ٢٢/ ٦، إحدى وأربعين لوحة إكرليك وزيتي تنتمي لأكثر من مناخ بصري، ظلال كثيفة لرياش أصحاب التجارب الكبرى في المحترف السوري. لكن أبو دية تبرع في معالجات الجسد الأنثوي التي تضعه في مرجل العري الملتهب ليكشف لنا عن نقطة رؤية جديدة. مجموعة الأجساد هذه تبدو أنها بحث في طور النمو والتبلّور، ولعلها ستكون مشروعاً مستقبلياً قادماً، من شأنه أن يضع الفنانة في واجهة التشكيل السوري، فهنا تبرز مقدراتها وخصوصيتها أكثر من الأعمال الأخرى التي تشعر وكأنك شاهدتها من قبل.

أبو دية خريجة مركز «أدهم إسماعيل»، شاركت في العديد من المعارض الجماعية، وتعمل في مجال الرسوم المتحركة.

رحيل المطرب الشعبي

الياس إبراهيم..

توقف قلب الفنان الشعبي الياس إبراهيم.. الذي أحب الوطن وكان إلى جانب الفقراء والمعذبين، فغنى للأرض والجبل والطير والإنسان. الفنان إبراهيم لم يترك باباً من أبواب الغناء الشعبي إلا وغناه من عتابا وميجانا وشروقي..

رحل الفنان الشاب ابن الكفرون البار وهو في عز شبابه وعطائه ترك لنا تراثه الحي.

شيع جثمان الفقيد وسط حضور كبير من محبيه بتاريخ ١٦/٦/٢٠٠٩.

إن اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين وهيئة تحرير قاسيون تتقدم بالتعازي الحارة إلى عائلته وأهله ومحبيه.